الإيضاح في شرح المصباح

وهو شرح على مصباح الأرواح في أصول الدين للإمام البيضاوي

تأليف الإمام المحقق قاضي القضاة

السيد برهان الدين عبيد الله بن محمد الحسيني العبري

التبريزي الحنفي ثم الشافعي المتوفى سنة ٧٤٣هـ

يطبع لأول مرة محققاً عن أربع نسخ خطية

تحقيق

د. عمرو يوسف الجندي



دار الفتح

للدراسات والنشر

وهذا شرحٌ نفيسٌ على كتاب من كتب علم الكلام المهمّة، وتتجلّى أهميةُ هذا الشرح من ثلاثة وجوه:

- **أولها**: أهمية كتاب «مصباحِ الأرواح في أُصول الدين» للإمام البيضاوي، فهو متنٌ عظيم الفائدةِ، كثيرُ النفع، لا غنى عنه في علمي المنطق والكلام.

- **وثانيها**: نُدرة شروح هذا المتن، فلا تتعدَّى شروحه أصابع اليد الواحدة على حدّ علمي، وهذا الشرحُ بفضل الله هو أول شرحٍ يُطبع على كتاب «مصباح الأرواح» للقاضي البيضاوي.

- **وثالثها**: أهمية هذا الشرح، ومن خصائصِ هذا الشَّرح أنّه بسط عبارة الشرحِ بسطًا تامًّا، فليس شرحًا مزجيًّا، بل هو شرحٌ مبسوط، وكان الإمام ابن العبري يُورِد عبارة المصباح كاملة، ثم يشرحها شرحًا وافيًا، ويربطُها بعبارة المصباحِ.

وعملًا بقول سيدنا رسول الله ﷺ: «لا يشكُر الله من لا يشكُر الناسَ»، لا أنسى في هذا المقام أن أُسدي عظيمَ الشكر والامتنان - بعد توفيقِ الله سبحانه وتعالى - إلى أخي الصديقِ الكريمِ، المحقق الفاضلِ، الشيخ: وائل بكر زهران الشنشوري، إذ وجَّهني إلى هذا الشرح المهِمّ، ودفع إلي بنُسَخه الخطية للعملِ عليه، بعد أن اطلع عليه أثناء عمله على شرح العِبري على المنهاج في أصول الفقه للبيضاوي، ولذا فالشيخ وائلٌ حفظه الله هو صاحب الفضل في خروج هذا العَملِ، جعله الله في موازينِ حسناته، ولا حرمَنِي الله موَدَّته وإحسانَه.

- ولا بد في البداية أن نُعرِّف بعلم الكلام؛ وذلك لما لتصوُّر هذا العلم، وما يَلزَم عنه من فائدة في بيان تأثيره في فكر المسلمين، ومما يُبيّن شرف هذا العلم الذي يهدف إلى تجريد حقيقة التوحيد لله سبحانه وتعالى؛ ما قاله العلّامة ابن العبري في مقدمة شرحه لطوالع الأنوار: «فإنّه لما كان شرفُ العلم بشرف معلوماته، ووثاقة

براهينه، وشدة الاحتياج إليه؛ كان علمُ الكلام أشرفَ العلوم، لكون معلوماته ذات الله تعالى وصفاته، وكيفية أفعاله، أشرف المعلومات، وبراهينه القاطعة، وحججه الساطعة، لكونها مؤلفةً من مقدّمات ضروريةٍ، أو منتهية إليها؛ تأليفًا يُعلم صحته، ولزوم المطلوبِ منه بالضرورةِ من أقوى الآيات البينات، واحتياج الناس إليه وسائر العلوم الدينية إليه أشدُّ وأظهر، أما **الأولُ** فلكون السعادة الأخروية منوطة بالإيمان بالله واليوم الآخر، والدنيوية بانتظام أحوال العالم المتوقِّف على الرغبة في الثواب، والخوف من العقاب، وكل ذلك لا يصير حاصلًا إلا بتحصيلِ هذا العلم.

وأمّا **الثاني** فلأنه لا يتم الخوضُ بدونِه في سائر العلوم الدينية؛ إذ ما لم يَثبت أن للعالم صانعًا حيًّا عالمًا قادرًا؛ كيف يتمكَّنُ المفسرُ والمحدِّثُ والفقيه من الشروع في علومهم، فالخائضُ فيه بدونه كبانٍ بغير أساسٍ، وإذا سُئل عما هو عليه؛ لم يقدر على إيراد حجّةٍ وقياس»[١].

ولأهمية هذا العلم قال العلامة السمرقندي في الصحائفِ الإلهية: «فإن العلومَ وإن تنوَّع أقسامها، لكن أشرفها مرتبةً، وأعلاها منزلةً، هو العلمُ الإلهيُّ الباحثُ بالبراهين القاطعة، والحجج الساطعة عن أحوال الألوهيّة، وأسرار الربوبية، التي هي المطالب العُليا، والمقاصد القصوى من العلوم الحقيقية، والمعارف اليقينية؛ إذ بها يُتوصَّل إلى معرفة ذات الله تعالى وصفاته، وتصوُّر صُنعه ومصنوعاته، وهو مع ذلك مشتمِلٌ على أبحاثٍ شريفة، ونكاتٍ لطيفةٍ، بها تستعدُّ النفسُ لتحقيق الحقائق، وتستبدُّ بتدقيق الدقائق»[٢]. اهـ.

---

(١) يراجع: مخطوطة شرح ابن العبري على طوالع الأنوار (لوحة ٢).

(٢) يراجع: الصحائف الإلهية، للسمرقندي (ص٥٩)

لـذا فهـذا العلم الشـريفُ في أعلى مرتبةٍ من العلوم الإسـلامية، ويأتي شـرفُه من شـرفِ موضوعه، فهو علم باحثٌ عن ذات الله تعالى وصفاته وأسـمائه، ومما ذكره العلامة السَّمرقندي في الصحائف الإلهية: «لما كان علم الكلام نفسه يبحَثُ عن ذات الله تعالى وصفاته وأسـمائه، وعـن أحوال الممكنات، والأنبياء والأولياء والأئمـةِ، والمُطيعيـن والعاصيـن، وغيرهم في الدُّنيـا والآخرة، ويمتـازُ عن العلم الإلهيِّ المشـارك له في هذه الأبحاثِ؛ بكونه على طريقةِ هذه الشـريعة، فحدُّه: أنّه علم يُبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات في المبدأ والمعاد على قانونِ الإسلام.

وعُلِـم مـن ذلـك أن بحثَنا فيـه إنّما يقع عن أعـراضٍ ذاتية لـذات الله تعالى من حيث هي، وأعراضٍ ذاتية لذات الممكناتِ من حيث هي محتاجة إلى الله تعالى.

فيكون موضوعُه ذات الله تعالى من حيث هي، وذاتُ الممكنات من حيث إنها فـي ربقـةِ الحاجة؛ لما عُلم أن موضوع كلِّ علم ما يُبحـث فيه عن عوارضه الذاتية، أي: التي يكون منشؤها الذات»[1]. اهـ.

ومـن أحسـن النصـوص التي تبيـن فائـدة وحقيقةَ علم الـكلام ما قـرره الإمامُ التفتازاني في «شرح العقائد النسفية»، قال: «اعلم أن الأحكام الشرعية منها ما يتعلَّقُ بكيفية العمل، ومنها ما يتعلق بالاعتقادِ، وتسمى أصلية واعتقاديّة.

والعلم المتعلق بالأُولى يسـمى علم الشـرائع والأحكامِ؛ لما أنها لا تُستفاد إلا من جهة الشرع، ولا يسبقُ الفهم عند الإطلاق إلا إليها.

وبالثانية علم التوحيد والصفات؛ لما أن ذلك أشهرُ مباحثِه، وأشرف مقاصِده.

---

(١) يراجع: الصحائف الإلهية، للسمرقندي (ص٦٥).

ومن التعريفات لعلم الكلام ما أورده الإمامُ المحققُ التفتازاني في كتاب «تهذيبِ الكلام»، فقال: «الكلام: هو العلمُ بالعقائد الدينية عن الأدلّة اليقينيّةِ». اهـ.

وقال العلامة العضدُ في «المواقف» مع شرحه للشريفِ الجرجاني: «(والكلامُ علم) بأمور (يُقتدر معه) أي: يَحصُلُ مع ذلك العلم حُصولًا دائميًّا عاديًّا قدرة تامة (على إثبات العقائد الدينية) على الغير وإلزامه إياها (بإيراد الحُجَج) عليها (ودفع الشُّبه) عنها، فالأول إشارةٌ إلى إثبات المقتضي، والثاني إلى انتفاءِ المانع». اهـ[1].

ولم يكن علم الكلام علمًا قائمًا بذاته في زمن الصحابة، بل كانت عقيدتُهم صافيةً؛ لقرب عهدهم بزمَنِ النُّبوة، ثم ظهر بعد عصر الصحابة رَضِي الله عنهم مذهبُ جهم بن صفوان ببلاد المشرق، فعظُمت الفتنة به؛ فإنّه نفى أن يكونَ لله تعالى صفةٌ، وأورد على أهل الإسلام شكوكًا أثّرت في الملة الإسلامية آثارًا قبيحة تولَّد عنها بلاءٌ كبير، وظهر كذلك المعتزلةُ، وألَّفوا في مسائل العدل والتوحيدِ، وإثبات أفعال العبادِ، وأن الله تعالى يخلق الشرَّ، وجهروا بأن الله لا يُرى في الآخرة، وأنكروا عذابَ القبر على البدن، وأعلنوا بأن القرآن مخلوق محدَث، إلى غير ذلك من مسائلهم وبدَعهم، فتبعهم خلائقُ في بدعهم هذه...، ثم حدَث مذهبُ التجسيم المضاد لمذهب الاعتزال، فظهر محمد بن كرام السِّجستاني زعيمُ الطائفة الكرامية... وأثبت الصفات حتى انتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه...[2].

---

(١) يراجع: المواقف للعضد الإيجي (١: ٣١)، ويسمى هذا العلم كذلك بعلم أصول الدين، ويسمى بعلم التوحيد، وعلم الكلام، كما سماه الإمام الأعظم بالفقه الأكبر، وعرفه ابن خلدون بأنه: (علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المنحرفين في الاعتقادات). ويراجع: هامش شرح عقيدة الطحاوي (ص٣٢)، شرح المقاصد في علم الكلام (١: ٧)، هداية المريد للقاني (ص١٦)، المزيد على إتحاف المريد للسحيمي (١: ١٥١)، حاشية ابن الأمير (١: ٤٩).

(٢) يراجع: مقدمة بحر الكلام، لأبي المعين النسفي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد البرسيجي (ص١٤) بتصرف واختصار.

وهناك محنٌ وأسبابٌ دَعَت الأمة إلى الخوض في هذا الفنِّ؛ حفاظًا على الشريعة وقوامها وبقائها، ولم يكن الاشتغالُ بهذه العلوم نوعًا من الانصراف عن الله ولا عن رسوله ﷺ.

وكان من أوائل من اشتغل بهذا الفنِّ تعلُّمًا وتعليمًا وردًّا على المبتدعة في زمانه الإمام أبو حنيفة المتوفى سنة (١٥٠هـ). بل يُسجِّل لنا التاريخ مناظرات الإمام أبي حنيفة النعمان للملاحدة والدهرية، ويُعدُّ الإمام من أوائل المشتغلين بعلم الكلام، وتُعدُّ مؤلفاته المنسوبة إليه من أمثال «الفقه الأكبر» و«العالم والمتعلم» و«الوصية» من بواكير ما سُجِّل في هذا الباب[(١)].

ولا نُنكر أن علم الكلام قد اشتمل في بعض مباحثه وأبوابه على الفلسفةِ، وهذا شيءٌ طبيعيٌّ إذا نظرنا إلى ظروف نشأة هذا الفنِّ، لكنه يخالفُ الفلسفةَ لقيامِ أساسه على قانونِ الإسلامِ. ولذا يقول الإمام المحقق سعد الدين التفتازاني في شرحه على «العقائد النسفية»: «ثم لما نُقلت الفلسفة إلى العربية، وخاض فيها الإسلاميُّون، حاولوا الردَّ على الفلاسفة فيما خالفُوا فيه الشريعة، فخلطوا بالكلامِ كثيرًا من الفلسفةِ، ليتحققوا مقاصدَها، فيتمكنوا من إبطالها، وهلم جرًّا، إلى أن أدرجوا فيه مُعظم الطَّبيعياتِ والإلهيّات»[(٢)].

فلم يكن اشتغال علماء الكلام واطلاعُهم على مباحث الفلسفة من باب الانصراف عن الكتاب والسنة، أو الإعراضِ عنهما - حاشاهم من ذلك - ولكنه من باب استعمال الأدلة العقلية (الفلسفة) في إثبات الشريعةِ، والاحتجاج على المنكرين من أهل الفلسفة أنفسهم.

---

(١) يراجع: مقدمة بحر الكلام (ص١٥).

(٢) يراجع: شرح العقائد النسفية (ص٢٠-٢١).

لذلك أسَّس علماء المسلمين هذا الفنَّ لكي يدفعوا به شبهاتِ المُعارضين والمشَكِّكين في الإسلام، والذين لا يُؤمنون بالكتابِ، ولا يُقرُّون بنبوّة محمد ﷺ، ولا البعثِ ولا الحساب، وقد اشتمل هذا الكتاب أيضًا على بعض مباحِث الفلسفةِ.

وإنّ من المهامِّ العلميّةِ المرغوبِ فيها القيامَ بتحقيقِ بعضِ الكتبِ المتعلِّقة بهذا العلم تحقيقًا علميًّا، يُجلِّيها للقارئ، ويُبرزُ ما بها من محاسنَ، ويُوضِّحُ ما بها من أفكارٍ خصبةٍ؛ فإخراجُ هذه الكتبِ من خزائنِها، ونشرُها بطريقةٍ علميّةٍ عصريّةٍ، لا بدَّ أن يكونَ محلَّ عنايةٍ منَ المُتَخَصِّصين.

هذا، وقد بذلتُ أقصى الجُهدِ في كشفِ غوامِضِ هذا الشرح النفيس لابن العبري بما استطعت من قوة، وبما أوتيت من طاقة، وليَعلَم قارئُ هذا العَملِ الجادِّ أنّ هذا جهدُ المُقلِّ، وأنّ أذهانَنا كليلةٌ، وأفهامَنا قاصِرةٌ عن إدراكِ الحقائقِ على وجهِها.

وليعذر القارئ صاحب هذا التحقيق؛ إذ لا يخلو عمل إنسانٍ من خلل أو نُقصان أو زَلَلٍ أو سهوٍ، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذه العملَ في موازين الحسنات، وأن يكونَ حجّة لنا لا علينا، وصلى الله على سيدنا محمدٍ أشرف الخلائق الإنسانيةِ، ومنبع العُلُوم الإلهيةِ، وعلى آله وصحبه وسلم.

وأقول: «على الله وحدِه توكلي واعتمادِي، وإليه تفويضِي واستنادي، وأسأله سلوكَ سبيل الرشاد، والعصمةَ من أحوال أهل الزَّيغ والعناد، وأبتهلُ إليه سبحانه أن يُوفقَني لمرضاتِه، وأن يجعلني ممن يخشاه ويتَّقيه حق تقاتِه، وأسأله سبحانه أن يُيسر لي جميع المكرماتِ، ويُعِينني على فعل الخيراتِ، وأن يُديمَني على ذلك حتى الممات، وأن يفعل ذلك بجميع أحبابِي، وسائر المسلمين والمسلماتِ، إنه

وليُّ ذلك والقادر عليه، ولا حولَ ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبُنا الله ونعمَ الوكيل»[١].

يوم الأحد الثالث من شهر جمادى الأولى سنة ١٤٤٤هـ الموافق يوم السابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ٢٠٢٢م

وكتبه
د. عمرو يوسف الجندي
طحلة - بنها - القليوبية

(١) دعاء مستفاد لولي الله الإمام العارف بالله محيي الدين النووي الشافعي.

ترجمة الإمام البيضاوي صاحب المصباح[١]

هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي[٢].

وكنيته: أبو سعيد، وأبو محمد، وأبو الخير. ومذهبه الفقهي: الشافعي. ومذهبه العقدي: الأشعري. فينسب إليهما ويقال: الشافعي الأشعري. والبيضاوي نسبة إلى قرية اسمها البيضاء في شيراز - وهي إحدى مدن فارس - سُمِّيَت بذلك لأن لها قلعة تُرى من بعد، وقيل: لأن تربتها بيضاء[٣].

قال شمسُ الدين الغزي في ديوان الإسلام: الإمام العالم العلامة المحققُ، شيخ الإسلامِ، ناصرُ الدين أبو الخيرِ، الشيرازيُّ الشافعي. قاضي شيراز، صاحب التفسير المسمى بـ(أنوارِ التنزيلِ)، الذي اشتهر وبهَر، وتلقاه الناسُ بالقبول[٤].

قال الزركلي: وهو قاض، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء (بفارس - قرب شيراز) وولي قضاء شيراز مدة. وصُرِف عن القضاء، فرحل إلى تبريز، فتوفي فيها[٥].

---

(١) ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٣٨٦) و«بغية الوعاة» (٢: ٥٠) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٥٧) و«شذرات الذهب» (٧: ٦٨٥) و«طبقات الشافعية» للإسنوي (١: ٢٨٣) و«تذكرة النبيه» (١: ١٠٤) و«البداية والنهاية» (١٣: ٣٠٩) و«الأعلام» (٤: ١١٠).

(٢) يراجع: الأعلام للزركلي (٤: ١١٠). (٣) يراجع: مقدمة مصباح الأرواح (ص٢٢).

(٤) يراجع: ديوان الإسلام، شمس الدين الغزي (١: ٢٥٧).

(٥) يراجع: الأعلام للزركلي (٤: ١١٠).

وقال شمس الدين الداوودي: كان إمامًا علامةً، عارفًا بالفقهِ والتفسير، والأصلين، والعربية، والمنطق، نظّارًا صالحًا، متعبّدًا زاهدًا، شافعيًّا(١).

مولده:

لم تذكر المصادر تاريخ ولادة الإمام البيضاوي، كشأن أكثر العلماء المتقدمين، فلم يُصرّح أحَدٌ منهم بتاريخ ولادته، ولكن تُوجَد رواية واحدة يُمكن بناءً عليها أن نقرب وقت تاريخ ولادته، وهذه الرواية لابن حبيبٍ الدمشقي، فعندما تحدث عن وفاة البيضاوي قال: إنها كانت بمحلة تبريز عن مئة سنة، وإذا كان الأرجح في تاريخ وفاته: أنها كانت سنة ٦٨٥هـ، فإنّه يترجَّحُ أن مولده كان سنة ٥٨٥هـ تقريبًا(٢).

مكانته العلمية ومعارفه:

كان والده قاضيًا، ومن كبار أئمة شيراز؛ فأخذ عن أبيه علومًا متعددة، كالأصول والكلام والمنطق والفقهِ والأدبِ، وغيرها، على طريقة العجمِ التي تجمع بين العلوم المختلفة بالتَّرقي في درجاتها المتقابلة، وتحقيق بعضها ببعضٍ؛ تحقيقًا يهدف إلى تكوينِ الملَكة العامة بالتحصيل والتعليلِ، والاستنتاجِ والبحث في العلوم على نسبةٍ واحدة، وتحريرِ قوالبها التعبيريّة على منهج متحدٍ، وأسلوب مُطَّرد.

فقد قال الإمام البيضاوي في مقدمة كتابه «الغاية القصوى في دراية الفتوى»: لا بد للفقيه أن يعلمَ آراء المجتهدين، وأقاويل المتقدّمين رضي الله عنهم؛ لأنّه إن كان مقلدًا فلا يتأتّى له التقليد قبل أن يقف على ما هو مذهبُ من يقلد، وإن كان مجتهدًا فلا بد له أن يعرف مخالفتهم وموافقتهم؛ حتى لا يخالف جماعَتهم، ولا طريق له سوى النقلِ والرِّواية.

---

(١) يراجع: طبقات المفسرين (١: ٢٤٨). (٢) يراجع: مقدمة المصباح (ص٢٣).

إذن فأبوه كان عالمًا وقاضيًا للقضاة، وله منزلته عند الحُكّام، وجده: فخر الدين محمدٌ؛ كان قاضيًا للقضاةِ، ومن كبار العلماء، وكذلك كان جدُّ أبيه: صدر الدين أبو الحسين علي البيضاوي، فعائلته كانت عائلةَ علمٍ، وهو سليل قضاةٍ عادلين حافظين لدين الله تعالى؛ فلا غرابة إذن في أن يكونَ الإمام البيضاوي كذلك إمامًا كبيرًا، وقاضيًا مشهورًا[1].

قال حاجّي خليفة: كان إمامًا، محققًا، علّامة، جمع بين المنقول والمعقول، مُبرزًا نظّارًا.

وفي معجم المؤلفين: قاضٍ، عالم بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق والحديث. توفي بتبريز[2].

وقال الصَّفدي: الإمام العالم العَلامة المُحَقق المدقق؛ ناصِرُ الدّين الشِّيرازِيّ البَيضاوِيّ، صاحب التصانيف البديعة المَشهُورة[3].

وقال ابن قاضي شهبة: قاضِي القُضاةِ، ناصِر الدِّين أبو الخَير البَيضاوِيّ، صاحب المصنفات وعالم أذربيجان، وشَيخ تلك النّاحِية، ولي قضاء شيراز.

قالَ السُّبكِيّ: كانَ إمامًا مُبرّزًا، نظّارا خيّرًا صالحًا متعبدًا.

وقالَ ابنُ حبيب: عالمٌ نميَ زرعُ فضله ونجم، وحاكمٌ عظُمت بوُجُودِهِ بلادُ العَجم، برع في الفِقه والأُصُول، وجمع بَين المَعقُول والمَنقُولِ، تكلَّم كل من الأئمّة بالثناء على مصنفاته، ولَو لم يكن له غيرُ المِنهاجِ الوَجِيزِ لَفظُه، المُحَرَّر؛ لكفاه. وليَ أمر القُضاة بشيراز، وقابلَ الأحكام الشَّرعِيّة بالاحترام والاحتراز[4].

(١) يراجع: مقدمة مصباح الأرواح (ص٢٥).
(٢) يراجع: معجم المؤلفين (٦: ٩٨).
(٣) يراجع: الوافي بالوفيات (١٧: ٢٠٦).
(٤) يراجع: طبقات الشافعية (٢: ١٧٢).

وقال الداوودي: وليَ قضاء القضاة بشيراز، ودخل تبريز، وناظَر بها، وصادفَ دخولَه إليها مجلسُ درسٍ قد عُقِد بها لبعض الفضلاء، فجلس القاضي ناصر الدين في أُخرياتِ القوم، بحيث لم يعلم بـه أحدٌ، فذكر المدرّس نكتةً؛ زعم أن أحدًا من الحاضرين لا يقدِرُ على جوابها، وطلب من القوم حلَّها، والجواب عنها، وشرع القاضي ناصر الدين في الجواب، فقال له: لا أسمعُ حتى أعلم أنك فهمتها، فخيَّره بين إعادتِها بلفظها أو معناها، فبُهِت المدرّس، وقال: أعِدها بلفظها فأعادها، ثم حلّها وبيّن أن في تركيبه إياها خللًا، ثم أجاب عنها، وقابلها في الحال بمثلِها، ودعا المدرّس إلى حلِّها، فتعذَّرت عليه، فأقامه الوزير من مجلسه، وأدناه إلى جانبه، وسأله: من أنت؟ فأخبره أنّه البيضاويّ، وأنه جاء في طلب القضاءِ بشيراز، فأكرَمهُ، وخلع عليه في يومه، وردَّه، وقُضِيت حاجته[(١)].

وقال الإمام السُّيوطي في «بغية الوعاة»: قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي، كان إمامًا علامةً، عارفًا بالفقه والتفسيرِ، والأصلين العربية والمنطق، نظّارًا صالحًا متعبدًا شافعيًّا، صنف مختصر الكشافِ، المنهاج في الأصول، شرحه أيضًا، وشرح مختصر ابن الحاجبِ في الأصول، وشرح المنتخب في الأصول للإمام فخر الدين، وشرح المطالعَ في المنطق، والإيضاح في أصول الدين، والغاية القصوى في الفقه، والطوالع في الكلام، وشرح الكافية لابن الحاجب، وغير ذلك[(٢)]. اهـ.

مشايخه:

لا شكَّ في أن الإمام البيضاوي قد التقى بالعديدِ من المشايخ، خاصة في العلوم العقلية التي تحتاج إلى فكرٍ، والعلوم التحقيقيّة التي تحتاج إلى نظر وتدبُّر. لكن المشايخ الذين صحبهم وتخرج بهم؛ فإن المقطوع به منهم اثنان:

---

(١) يراجع: طبقات المفسرين (١: ٢٤٩). (٢) يراجع: بغية الوعاة للسيوطي (٢: ٥٠).

الأول: والده القاضي الإمام عمر بن محمد، ولا شك أنّه أخذ عنه سائر العلوم، وتخرَّج به واختصَّ به اختصاصًا كبيرًا؛ فهو الذي أيقظَ مواهبه، ووجَّه مقاصده، وصقَل معارفَه، فالإمام البيضاويُّ ذو ذهنٍ حادٍّ، وعقلٍ جادٍّ، وثقافة واسعةٍ، وله استحضارٌ غريب قلَّ من يتصف بهِ، ومن قرأ كتبه واشتغل بها؛ عرف مقامه، فإن من يكتب هذه المتونَ المختصرةَ العالية الجليلة في مختلف العلوم كالمنطق، والكلام، والأصول، والتفسير، والنَّحو، والفقه، وغيرها، لا يمكن أن تكون معارفُه وعلومه مجردَ معرفة جارية، أو مجرَّدَ انتقاء من الكتب، أو سماع من المشايخ، بل إنها معرفةٌ راسخةٌ عنده.

الثاني: العارف بالله الشيخ محمد بن محمد الكتحتائي، ولم يعرف تاريخ مولده ووفاته، ولكنه كان أحد المقَرَّبين من السلطان المغولي (أحمد بن أغا بن هولاكو)، الذي أسلم وحسن إسلامه. ولا شك أن أخذَ البيضاويِّ عنه كان أخذ تربيةٍ روحيةٍ وتوجيهٍ على الطريق الصوفي، وأن صُحبته له كانت لأجل التصفية الروحية، والاستفادة منه في الزُّهد والعبادة، وقد استفاد منه كثيرًا، حيث طلب منصب القضاء، فلما جاء إليه رَفَضه، واختار الزهد والعبادة والتدريس. والبعض ذكر أنّه صحب نصيرَ الدِّين الطوسي، والشيخ شهاب الدين السهروردي، ولكن هذا لم يثبُت[١].

مؤلفاته:

من تصانيف الإمام البيضاوي: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» يعرف بتفسير البيضاوي، و«طوالع الأنوار» في التوحيد، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول» و«لب اللباب في علم الإعراب» و«نظام التواريخ» كتبه باللغة الفارسية، ورسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها» و«الغاية القصوى في دراية الفتوى» في فقه الشافعية[٢].

---

(١) يراجع: مقدمة مصباح الأرواح (ص٢٨-٢٩).

(٢) يراجع: الأعلام للزركلي (٤: ١١٠).

قال الداوودي: صنّف «مختصر الكشّاف»، «المنهاج في الأصول»؛ «شرحه» أيضًا، «مختصر ابن الحاجب في الأصول»، «شرح المنتخب في الأصول» للإمام فخر الدين، «شرح المطالع» في المنطق، «الإيضاح» في أصول الدين، «الغاية القصوى» في الفقه، «الطوالع» في الكلام، «شرح الكافية» لابن الحاجب، «شرح المصابيح» وغير ذلك(١).

وقال ابن قاضي شهبة: ومن تصانيفه: الطوالع؛ قالَ السُّبكِيّ: وهُوَ أجل مُختَصر أُلِّفَ في علم الكَلام، والمنهاج، والمصباح، ومختصر الكَشّاف، والغاية القصوى في الفِقه، ومُختَصر الوَسِيط، وشرح المصابيح في الحَدِيث، وله تعليقة على مُختَصر ابن الحاجِب.

وعد الصّلاح الكتبي من مصنفاته: شرح المَحصُول، وشرح المُنتَخب للإمام، والإيضاح في أصول الدّين، وشرح التَّنبيه في أربع مجلدات، وشرح الكافية في النَّحو، وتهذيب الأخلاق في التصوف، وكتاب في المنطق، وقال: ثمَّ رَأيت ابن كثير قد عد أيضًا في تصانيفه: شرح المَحصُول، وشرح المُنتَخب، وشرح التَّنبِيه(٢).

قال حاجي خليفة: له مصنَّفات معتبرة، منها «الطوالع» في الكلام، و«المنهاج» في الأصول، و«المصباح» في الكلام أيضًا، و«أنوار التنزيل» في التفسير، و«الغاية القصوى» وهو مختصر «الوسيط» في الفروع، وشَرَح «المصابيح»، وشَرَح «مختصر ابن الحاجب» و«مختصر الكافية» وشرحه(٣).

ويُمكن تصنيفها على النحو التالي:

١ـ علم الكلام: «طوالع الأنوار»، و«الإيضاح»، و«مصباح الأرواح في علم الكلام»، و«منتهى المنى في شرح أسماء الله الحسنى».

---

(١) يراجع: طبقات المفسرين (١: ٢٤٨). (٢) طبقات الشافعية (٢: ١٧٢ - ١٧٣).
(٣) يراجع: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢: ٢٢٠)، مقدمة مصباح الأرواح (ص٢٣-٢٤).

٢ـ وفي علم التفسير: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

٣ـ وفي علم أصول الفقه: «منهاج الوصول إلى علم الأصول»، و«تعليق على مختصر ابن الحاجب»، و«شرح المحصول» للإمام الرازي، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«شرح منتخب المحصول في الأصول» للإمام الرازي.

٤ـ وفي الفقه: «الغاية القصوى في دراية الفتوى»، وهو اختصار لكتاب «الوسيط» للإمام الغزالي، على نهج بديع وطريقة عالية لم أر مثلها.

٥ـ وفي علم النحو: «لب الألباب في علم الإعراب»، و«شرح لمختصر ابن الحاجب النحوي»، و«مختصر الكافية» وشرحه.

٦ـ وفي التاريخ: كتاب «نظام التواريخ»، ألفه بالفارسية.

٧ـ وفي علم الحديث: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للإمام البغوي.

٨ـ وفي علم المنطق: «شرح مطالع الأنوار» لسراج الدين الأرموي، الذي شرحه القطب الرازي، وعليه حاشية جليلة للشريف الجرجاني.

٩ـ وله تأليفات في علم الهيئة.

١٠ـ ورسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها[١].

وفاته:

مات سنة خمس وثمانين وستمئة بتبريز. وقال ابن السبكيّ: سنة إحدى وتسعين[٢].

وقال الصفدي: قالَ لي الحافِظ نجم الدّين سعيد الدهلي الحَنبَلِيّ الحريري: توفّي رَحمَه الله تَعالَى في سنة خمسٍ وثَمانِينَ وسِتمئة بتبريز، ودفن بها[٣].

---

(١) يراجع: مقدمة مصباح الأرواح (ص٣٦-٣٧).

(٢) يراجع: طبقات المفسرين (١: ٢٤٩). طبقات المفسرين للأدنه وي (ص٢٥٤).

(٣) يراجع: الوافي بالوفيات (١٧: ٢٠٦).

وقال ابن قاضي شهبة: توفّي بمَدِينة تبريز، قالَ السُّبكِيّ والإسنوي: سنة إحدَى وتِسعين وسِتمئة، وقالَ ابن كثير في تاريخه، والكتبي وابن حبيب: توفّي سنة خمس وثَمانِينَ، وأهمَلَهُ الذهبي في العبر وفي الكبير، وابن كثير في طبقاته[١].

وقال حاجي خليفة: توفي بتبريز، في سنة إحدى وتسعين وستمئة، وقيل: سنة خمس وثمانين وستمئة[٢].

وقال بامخرمة الشافعي الحضرمي: وكان له من الأصحاب والتصانيف ما ليس لغيره. وممن أخذ عنه: محمد بن إبراهيم الزنجاني، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الجيلوني. ولي قضاء شيراز كأبيه من قبله. وتوفي بـ(برمة)، من أعمال أذربيجان سنة (اثنتين وتسعين وستمئة)[٣].



(١) يراجع: طبقات الشافعية (٢: ١٧٢-١٧٣).

(٢) يراجع: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢: ٢١٩).

(٣) يراجع: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥: ٤٤٢).

ترجمة الإمام العبري صاحب الإيضاح[١]

هو السيد الشريفُ بُرهانُ الدين عبيدُ الله بن محمد الهاشمي الحُسيني العِبرِيُّ الفَرغانِيُّ، قاضي تبريزَ.

قال الزركلي: عبد الله أو (عبيد الله) بن محمد الفرغاني الهاشمي الحسيني، الملقب بالعبري: عالم بالحكمةِ وفقه الشافعية. كان قاضي تبريز. ووفاته فيها[٢].

وفي معجم المؤلفين: فقيه، أصوليٌّ، متكلِّمٌ، حكيمٌ. ولد بتبريز، وولي القضاء بها، ودخل بغداد غير مرة، وتوفي بتبريز[٣].

وفي «طبقات الإسنوي»، و«البدر الطالع» للشوكانيِّ: اسمُه عبدُ الله، ولعله خطأٌ في اسمِه؛ فقد كتبَ العِبرِيُّ اسمَه بخَطِّ يَدِه في إجازَتِه التي على نسخةِ مكتبةِ فاتح مِن مختصَرِ ابنِ الحاجبِ: «عُبَيدُ الله بنُ محمدٍ الحسينيُّ العِبريُّ».

---

(١) ترجمته في: «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» للعمري (٦: ٢٢٦)، و«طبقات الشافعية» للإسنوي (٢: ١٠٨)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣: ٣١)، و«مرآة الجنان» (٤: ٣٠٦)، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٦: ٣٨٤)، و«الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر (٣: ٢٨٢)، و«تاريخ علماء بغداد» لابن رافع السلامي (٧٥)، و«قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر» للحضرمي (٦: ٢٥٤)، و«شذرات الذهب» (٨: ٢٤١)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٢: ٢٣٢)، و«ديوان الإسلام» للغزي (٣: ٣٢٥)، و«البدر الطالع» للشوكاني (١: ٤١١)، و«الأعلام» للزركلي (٤: ١٢٦)، وقد اقتبست معظم هذه الترجمة من الصديق الشيخ المحقق وائل بكر الشنشوري في تحقيقه لشرح العبري على منهاج البيضاوي.

(٢) يراجع: الأعلام للزركلي (٤: ١٢٦).

(٣) يراجع: معجم المؤلفين (٦: ١٣٦).

وأمّا «العِبريُّ» فضَبَطها الإسنويُّ، وابنُ قاضي شهبةَ، وابنُ حجرٍ في «الدرر»، والخَيضريُّ في «الاكتساب في معرفة الأنساب»، والشوكاني بكَسرِ العَينِ المهملةِ.

وكذا ابنُ ناصرِ الدين ضبَطها بكَسرِ العَينِ، فقال: والعِبري: في أهل الكتاب.

قلت: هو بكَسر العين المُهملة، وسُكُون المُوَحدة، ومن هذه النِّسبة: الشريف البُرهان عبيد الله الهاشِمِي الحُسَيني المَعرُوف بالعبري، كانَ أحد الأعلام في علم الكَلام، له شرح «الغاية» في الفِقه للبيضاوي، وشرح «المِنهاج» له أيضًا في الأُصُول، وشرح «الطوالع». توفّي بتبريز في شهر رَجَب سنة ثَلاث وأربَعين وسبعمئة[1].

وكذا الحافظ ابنُ حجر في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»[2].

وقال ابنُ العماد: وقال السيوطيُّ: بالضَّمِّ والسكونِ نِسبةً إلى عُبرةَ؛ بَطنٍ مِن الأزدِ.

قال الزركلي: ولعل الأرجح في اسمه: «عبيد الله»، أما «العبري» فضبطها ابن قاضي شهبة بكسر العين، وقال: ولا أدري نسبته إلى أي شيء؟ وضبطها السيوطي بالضَّم، وقال: نسبة إلى (عُبرة) من بطون الأزد. وهو في خزانة التيمورية مضبوط بالشكل بفتح العين والباء[3].

اشتَهَرَ بالسيدِ، قال الإمامُ السخاويُّ في «الأجوبة المرضيّة فيما سُئلَ السخاويُّ عنه من الأحاديثِ النبويّة»: «وكذا اشتَهَرَ بالسَّيِّدِ جماعةٌ مِنهم: عبيدُ الله بنُ محمدِ ابن غانمٍ»[4].

---

(١) يراجع: توضيح المشتبه (٦: ٣٨٤).

(٢) يراجع: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٣: ١٠٣٢).

(٣) يراجع: الأعلام للزركلي (٤: ١٢٦).

(٤) يراجع: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبويّة» (٢: ٤٢١).

قال الزركلي: عُبيدُ الله بن محمد الهاشمي الحسيني الفرغاني، برهان الدين، المعروف بالعبري: قاضي تبريز. ووفاته بها. حنفيٌّ كان يقرئ أهل المذهبين (الحنفية والشافعية)، ويُنعتُ بالشريف المُرتضَى، مُطاعًا عند السَّلاطين، كثيرَ التواضعِ، ملاذًا للضعفاء[1].

وقال ابن قاضي شهبة: عبيد الله بن مُحَمَّد بن الشريف برهان الدِّين الحُسَينِي الفرغاني المَعرُوف بالعبري، قاضِي تبريز، كانَ جامعًا لعلوم شَتَّى من الأصلَينِ والمعقولات، وله تصانيفُ مَشهُورة، وسكن السُّلطانية مُدّة، ثم انتقل إلى تبريز[2].

قال العمريُّ في «مسالك الأبصار»: الإمامُ العلّامةُ، ابنُ الإمامِ العلّامةِ، لِسانٌ جُبِلَ على الكلامِ، وبيانٌ جُعِلَ لِكشفِ الظلامِ، سُلَّ على الباطِلِ حُسامُه، وجُذِبَ مِن يَدِه خطامُه.

وَلِي القضاءَ فأرضَى، وأقام سُنّة وفرضًا، وهو على ما بَلَغنا حيٌّ يَحيا به العوالِمُ، وتُجلَى به العواتِمُ، ويَكفُّ نداهُ ويَنهَمُّ، ويأمرُ الدَّهرَ فيأتَمِرُ، ويقِفُ الجوادُ دُونَ مداهُ ويستَمِرُّ.

قال الدِّهلِيُّ: وُلِدَ بتبريزَ، وهو الآنَ قد جاوز السِّتينَ.

إمامٌ في العقليّاتِ، منطِقِها، وحِكمَتِها، وطِبِّها، وله قوّةٌ عظيمةٌ في الخِلافيّاتِ والجَدَلِ، بحّاثٌ مناظرٌ في الغايةِ، لَم نَرَ أحدًا يَقدِرُ على التدريس مِثلَه، يُلقِي الدُّرُوسَ في علومٍ شتَّى، أكثَرَ مِن ثلاثينَ عِلمًا في مشكلاتِ الكتُبِ لأفاضِلِ الزَّمانِ؛ في كلِّ يومٍ في بَيتِه، ولَم يُناظِرهُ أحدٌ إلّا وغلبَ معه.

وكان فقيهًا في مذهبِ الإمامِ أبي حنيفةَ رحمه الله، عريقًا في أصوله وفروعِه، مُفتِيًا لهم، ثم انتقلَ إلى مذهبِ الشافعيِّ، وحَفِظَ «الحاوي» على ابنِ مُصنِّفِه جلالِ الدِّينِ محمد، وصار إمامًا في مذهبه، أصلًا وفرعًا، يُفتِي في المَذهَبَينِ.

(١) يراجع: الأعلام للزركلي (٤: ١٩٧). (٢) يراجع: طبقات الشافعية (٣: ٣١).

ووَلِـي قضاءَ القضـاةِ بجميعِ مملكةِ إيرانَ، شـرح «الطوالـع»[١]، و«المصباح»، و«المنهـاج فـي أصول الفقه»، و«إيلاقي» في الطب، و«نقد الصحائف» في الكلام، وعَمِل كتابًا في المَنطِقِ في يومٍ.

شيوخه ومعارفه:

أخَذَ العلامة العبريُّ العلومَ عن القاضي مُحيِي الدينِ أبي الحسنِ بنِ أبي الفضلِ ابنِ عبدِ الحميدِ بنِ محمدٍ القزوينيِّ قاضي القضاةِ، وأخذ العقليّاتِ عن قطب الدينِ الشيرازيِّ، والعبيديِّ، ووالدِه. وكان مِن جملةِ المحقِّقِينَ.

وروى «جامع الأصول» عن القطبِ الشيرازيِّ، و«شرح السنة» عن (مُحيِي الدينِ القزويني)[٢].

وروى عن: أبيه، عن شيوخه، مِنهم: العلامةُ سيفُ الدينِ الباخَرزِيِّ.

قال: وله نظمٌ مليحٌ، وخطٌّ حسَنٌ، وجاهٌ عظيمٌ، وحِشـمةٌ في الغايةِ، وترجمَتُه عند السلاطينِ: «أستاذُ البشرِ العِقدُ الحادِي عَشَر».

وله ابنٌ، هو: شـمسُ الدين محمدٌ. قال الدهليُّ: هو المشتَهرُ بـ(بيرك)، فاضل في أكثر العلومِ، حسَنُ الجدِّ والخطِّ والعبارةِ، وُلِدَ سنةَ عشرٍ وسبعمئةٍ.

وأخذ عَن السيدِ أكثرُ فضلاءِ الشرقِ، ومنهم: النصيرُ الحليُّ.

مناقبه وثناء العلماء عليه:

قال الإسنويُّ: كان أحدَ الأعلامِ في علمِ الكلامِ والمعقـولاتِ، ذا حِفظٍ وافرٍ مِن باقي العلومِ، وله التصانيفُ المشهورةُ.

---

(١) له عدة نسخ خطية، ولم يطبع إلى الآن.

(٢) ترجمته في «مجمع الآداب في معجم الألقاب» لابن القوطي (٥: ٥٤).

وقال الذهبيُّ في المشتبهِ: السيدُ العبريُّ: عالمٌ كبيرٌ في وقتِنا، وتصانيفُهُ سائرةٌ.

قال ابنُ قاضي شهبةَ: وقال بعضُ فضلاءِ العجمِ: هو الشريفُ المرتَضَى قاضي القضاةِ، كان مُطاعًا عند السلاطينِ، مشهورًا في الآفاقِ، مُشارًا إليه في جميعِ الفنونِ، ملاذًا للضعفاء، كثيرَ التواضُعِ والإنصافِ، ومال في آخِرِ عُمرِهِ إلى الاشتغالِ في العلومِ الدينيةِ، وشرَحَ كتابَ «المصابيحِ» في المسجِدِ الجامعِ بحَضرةِ الخاصِّ والعامِّ، بعباراتٍ عَذبةٍ فصيحةٍ، قريبةٍ مِن الأفهامِ[١].

وقال الحَضرميُّ: الإمامُ العلّامةُ، قاضي القضاةِ، كان إمامًا بارعًا متقنًا، يُضرَبُ بذَكائه ومناظرتِهِ المَثَلُ، وتخرَّجَ به جماعةٌ، وكان يَعرِفُ المَذهَبَينِ الشافعيَّ والحنفيَّ، أقرَأَهُما، وصنَّفَ فيهما، وأمّا الأصولُ والمعقولُ فتفرَّدَ فيهما بالإمامةِ[٢].

وقال الغزيُّ: الإمام العلامةُ المحقِّقُ.

مؤلفاته:

قال في معجم المؤلفين: من تصانيفه:

١ـ شرحُ مصباحِ الأرواح في الكلام.

٢ـ شرحُ المصباح للمطرزِي في النحو.

٣ـ شرح منهاج الوصول في علم الأصولِ للبيضاوي.

٤ـ شرح الغاية القُصوى في دراية الفتوى في فروع الفقه الشافعي.

٥ـ وشرح الطوالع.

---

(١) يراجع: طبقات الشافعية (٣: ٣١).

(٢) يراجع: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٦: ٢٥٤).

وقال الزركلي: شرح كتاب «المصابيح»، وصنف «شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول» في ١٥٨ ورقة، في جامعة الرياض، في أصول الفقه، و«شرح طوالع الأنوار للبيضاوي» في دار الكتب، وأوقاف بغداد.

وقال ابن قاضي شهبة: وشرح كتب البَيضاوِيّ: المِنهاج، والغاية القصوى، والمصباح، والطوالع، ذكره الإسنَوِيّ في طبقاته، لَكِن قالَ الحافِظ زين الدِّين العِراقِيّ في ذيل العبر: كانَ حنفيًّا، يقرئ مَذهَب أبي حنيفة والشّافِعِيّ، وصنف فيهما.

وفاته:

سكنَ السلطانيةَ مدةً، ثم ارتحلَ إلى تبريزَ، وتوفي بها في ثالث عشَرَ رجبٍ، في ذي الحجة، سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ وسبعِمئةٍ، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

قال ابن قاضي شهبة: توفّي بتبريز في رَجَب، وقيل: في ذِي الحجّة سنة ثَلاث وأربَعين وسَبعمئة.

وقال: والعبري - بكَسر العين المُهملة وسُكُون الباء المُوَحدة - لا أدرِي نِسبة إلى ماذا؟ وفي شَرحه مَواضِع تَدُلُّ على ميله إلى مَذهَب الشِّيعة(١).

قال الحضرمي: ولي قضاء تبريز وأعمالها؛ إلى أن توفي في سنة ثلاث وأربعين وسبعمئة(٢).



(١) يراجع: طبقات الشافعية (٣: ٣١).

(٢) يراجع: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٦: ٢٥٤).

بين يدي الكتاب

من المعلومِ عند المشتغلين بعلمِ الكلام؛ أن طوالعَ الأنوار، ومصباحَ الأرواح؛ كتابان مهمّان، ومختصران جامعان لمسائل علم الكلام، وقد سلك القاضي البيضاوي فيهما مسلكَ الاختصار والإيجازِ، فالطوالِعُ تولّاه كثيرٌ من العلماء بالشروح من أجلِ جلالته ومكانتِه، حتى قال عنه التاج السبكيُّ: (هو أجلُّ مختصرٍ أُلِّف في علم الكلام)، وذكر حاجي خليفة: (أن كتاب طوالع الأنوارِ للقاضي البيضاوي: متنٌ متينٌ، اعتنى العلماء بشأنهِ)، فهو من أمهات ما كُتِب في علم الكلام على طريقة المتأخّرين، أصحاب مدرسة الإمامِ فخر الدين الرازي؛ ولذلك فإننا نجد أن العديد من العلماء الأفذاذ قد قاموا بشَرحه والتعليق عليه، ومنهم:

١ـ الإمام شمس الدين الأصفهاني (ت٧٤٩هـ)، وسمَّى شرحه بـ«مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار». وهو شرحٌ مطبوع مع حاشية الشريف الجرجانيِّ[1].

وعلى هذا الشرح حواش عديدة:

- منها: حاشية السيد الشريف الجرجاني.
- وحاشية لحميد الدين بن أفضل الدين الحسيني المعروف بابن أفضل الدين.
- وحاشية للمولى مصلح الدين اللاري (ت٩٧٩هـ).
- وحاشية للمولى أفضل زاده.

---

(١) حققه الصديق الجزائري أيوب عبد الفتاح خالد مؤخرًا، وطبع في مجلدين.

- وحاشـية للمولى نور الدين المشـهور بصارى كرز، وحاشـية لصارو سيدي، وحاشية للمولى عماد.

٢- شـرح القاضـي البرهـان عبيـد الله بن محمـد العبيدلي الشـريف الفرغاني، قاضـي تبريز، المعروف بالعبري (ت٧٤٣هـ). وهو صاحب شـرح المصباح الذي نقوم بتحقيقه.

٣- شـرح العلامة الدواني على «طوالع الأنوار». وقد قال الدكتور الجوهري: إن العلامة الدواني قد كتب شرحًا على ديباجة «الطوالع». وكذا قال الأستاذ الدكتورُ عباس سـليمان فـي تحقيقه للطوالِع، والصحيـحُ أن العلامة الدوانيَّ قد قام بشـرح الكتابِ كاملًا.

٤- شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، المسمى «لوامِع الأفكار»، وقد طبع مؤخرًا بتحقيق الصديق الدكتور عرفة النادي، وقد ذكر حاجي خليفة أيضًا من شراحه:

٥- شرح الشيخ ابن عوينة الموصلي، المتوفى (سنة ٧٥٥هـ).

٦- وشرح العلامة الحديثي، ركن الدين أبو الحسن علي، المعروف بابن شيخ العربية الموصلي.

٧- وشـرح العلامـة زيـن الدين عبـد الرحمن بن محمـد القزوينـي، الجلالي، (ت٨٣٦هـ).

٨- وكـذا اختصره الشـيخ سـليمان العبـد الشـبراوي، من كبار علمـاء الأزهر، المتوفى بعد (١٣٢٥هـ)، طوالع الأنوار، وسمى المختصر: يانع الأزهار.

٩- وكذا شرح العلامة محمد بن أبي بكر المرعشي الشهير بساجقلي زاده، المتوفى

سنة ١١٤٥هـ، والمسمى بـ(نشر الطوالِع)، وضم العلامة ساجقلي زاده المباحث التي لم يذكرها البيضاوي في كتابه من كتابي (المواقف) للإيجي، و(المقاصد) للتفتازاني، حيث قال في مقدمة شرحه: ومن أعظم ما صنف فيه المواقف والمقاصد، ومن استطالهما فعليه بالطوالع لعبدالله لبيضاوي، لكنه لكثرة مَطويّاته ونهاية إيجازِه، لا تصِلُ إليه إلا أيدي الأذكياء، وقليلٌ ما هم في كل زمان، ولذلك نسج عليه عناكب النسيان، ومن له ذهنٌ ثاقب فعليه بالطوالع، وأمثاله.

وقد أفادني الصديق الشيخ أيوب خالد الجزائري، بمقدمة تحقيقِه لشرح مطالع الأنظار للأصفهاني بمجموعة أخرى من هذه الشروح[1]:

١٠- شرح محمد بن إسماعيل الزّنجاني (ت بعد ٦٩٠هـ)، تلميذ المُصنِّف، وهو أول شروح الطوالع.

١١- شرح إبراهيم الإيجي (ت بعد ٧٠٠هـ)، وسماه: المطالع شرح الطوالع.

١٢- شرح ظهير الدين الفارابي (توفي بعد ٧٠٧هـ).

١٣- شرح الزنجاني الشافعي (توفي بعد ٧٢١هـ).

١٤- شرح أحمد بن محمد السينوبي (ت بعد ٧٢١هـ).

١٥- شرح محمد بن أسعد التستري الشافعي (ت٧٣٢هـ)، وسماه: (كاشف الأسرار شرح طوالع الأنوار).

١٦- شرح محمد بن مبارك شاه البخاري (ت٧٤٠هـ)، المسمى (لوامع الأنوار).

١٧- شرح محمد بن محمود الآملي (ت٧٣٥هـ)، وسماه (تنقيح الأفكار).

١٨- شرح نصير الدين القاشاني الحلي، (ت٧٥٥هـ).

---

(١) يراجع: شرح مطالع الأنظار، للأصفهاني، بحاشية الجرجاني، تحقيق: أيوب خالد (ص٩-١٣)، دار النور المبين بالأردن.

١٩- شرح يوسف الحلاج (ت٨١١هـ)، وهو شرح مختصر.

٢٠- شرح الحاج باشا، أو حاجي باشا، مسالك الكلام في مسائل الكلام، ألفه للأمير عيسى بن محمد بن آيدين، قال حاجي خليفة عنه: نقل فيه من فوائد الشارحين وتصانيف المحققين، ما قرع سمعه، وأعجب ذهنه، وغيَّر ما رأى فيه تطويلًا أو تقصيرًا أو خللًا، مع الضميمة من بنات أفكاره.

٢١- شرح الفنري (ت٧٣٤هـ).

٢٢- شرح عمر القلشاني (ت٨٤٨هـ)، قال عنه السخاوي: شرح الطوالع شرحًا حسنًا لم يكمله.

٢٣- شرح الميبذي (ت٨٧٠هـ).

٢٤- شرح شهاب الدين الحصكفي (ت٨٩٥هـ).

٢٥- شرح علاء الدين بن ناصر المكي الحجازي (ت٩١٦هـ)، سماه: النور الطالع من أفق المطالع.

٢٦- شرح أحمد الطالشي (ت٩٣٠هـ)، سماه: نهاية الأفكار.

٢٧- شرح عبد الوهاب الدنجيهي (ت٩٣٢هـ).

٢٨- شرح عصام الدين الإسفراييني (ت٩٤٤هـ).

٢٩- شرح الصفوي (ت٩٣٥هـ).

٣٠- شرح طبل الباري، توفي في القرن التاسع.

٣١- شرح يعقوب بن حسن الشهير بعاصمي (ت١٠٠٣هـ).

٣٢- شرح اللاهوري (ت١٠١١هـ).

٣٣- شرح همام الدين الكلناري.

٣٤- شرح محمد بن عمر الخلفي.

وهذه الشروحُ كلها تُبيّن الاهتمام الكبير بهذا الكتابِ، فهو قد صار متنًا للتدريسِ، اعتمده العلماء لتخريجِ الطلاب في علم الكلام، وهذا ما يُفسّر وضعهم للشروح العديدة والحواشي المفيدة عليه، فهو عمدةُ الكتبِ الكلامية، ولقي اهتمامًا عظيمًا من علماء أهل السنة والجماعة، شرحًا وإقراءً وتدريسًا، حتى إن الشيخ عمر ابن محمد الكمادي الأنصاري القسنطيني الشهير بالوزان (ت٨٦٠هـ) صنف (تأليفًا على طريق الطوالع والمواقف، سماه: البضاعة المزجاة).

غير أن بعض العلماء المحققين من أهل السنة والجماعة قد عابَ على البيضاوي مسلكَهُ في الكتابين، وتعقَّبوا طريقته بحكاية كلام الفلاسفة دون ردِّها في هذين الكتابين «الطوالع»، و«المصباح»، كالعلامة ابن عرفة التونسي في مختصره الكلامي، فله اعتراضاتٌ شهيرة على البيضاوي، حيث قال ابن فرحون في ديباجِه المُذهّب: (وله في أصول الدين تأليفٌ عارض به كتاب الطوالعِ للبيضاوي)[1].

وكذا المحقق الولي الصالح السَّنوسي في شروحه وكتبِه، فقد قال العلامة السَّنوسي في شرح صغراه أم البراهين: (وليحذَر المُبتدي جُهده أن يأخذَ أصولَ دينِه من الكُتُب التي حُشِيت بكلام الفلاسِفة، وأولَع مؤلِّفُوها بنقل هَوَسِهم وما هو كُفرٌ صراحٌ من عقائدِهِم التي ستَرُوا نجاستَها بما ينبَهِمُ على كثيرٍ من اصطلاحاتِهم وعباراتِهم التي أكثرُها أسماءٌ بلا مُسمَّيات، وذلك ككُتُب الإمامِ الفخرِ في علمِ الكلامِ؛ وطوالِع البَيضاويِّ، ومن حَذا حذوَهما في ذلك، وقلَّ أن يُفلح من أولع بصُحبة كلامِ الفلاسِفة أو يكونَ له نورُ إيمانٍ في قلبه أو لسانِه، وكيف يُفلح من والَى من حادَّ الله ورسولَهُ وخرقَ حجابَ الهيبة ونبَذَ الشَّريعة وراء ظهرِه، وقال في حقِّ مولانا جل وعز وفي حقِّ رسُلِه عليهم الصلاة والسلام ما سوَّلَت له نفسُهُ الحمقاء،

(١) يراجع: الديباج المذهب، لابن فرحون المالكي (٢: ٣٣٢).

ودعاهُ إليه وهمُه المختلُّ، ولقد خُذِلَ بعضُ الناس؛ فتراه يُشرّف كلامَ الفلاسفةِ الملعونين ويُشرفُ الكتبَ التي تعرَّضت لنقل كثيرٍ من حماقاتِهِم، تمكّنُ في نفسِه الأمّارة بالسُّوء من حُبِّ الرياسة وحُبِّ الإغرابِ على الناسِ بما ينبهِمُ على كثيرٍ منهم من عباراتٍ واصطلاحاتٍ يُوهِمُهم أن تحتَها عُلومًا دقيقةً نفيسةً؛ وليس تحتَها إلا التخليطُ والهوَسُ والكفرُ الذي لا يرضَى أن يقولَهُ عاقِلٌ، وربما يُؤثرُ بعض الحمقَى هوَسهُم على الاشتغالِ بما يعنِيه من التفقُّهِ في أصُولِ الدين وفروعِه على طريقِ السَّلف الصالحِ والعَمَل بذلك)(١).

وعلم الكلام علم قابل للتوسع، بسبب ما يطرأ على أفكار العلماء من أصول وقواعد تتخذ مبادئ للرد على الخصوم، وتلك الأصول نفسها تصيرُ وسائل لتبيين الدين الحنيف عند أولئك المتأثرين بتلك الشبه، وهذه هي الميزة الأهم في هذا العلم الشريف، فهو شامِلٌ للبيانِ، وللرد على الخصوم المخالفين للحق في مسائل الاعتقاد أصولًا وفروعًا.

ومن الطبيعي ـ والحال هذه ـ أن يكونَ لدى المتأخرين طريقةٌ تختلف نوعًا ما عن طريقة المتقدمين، وهذا الاختلافُ لن يكون في الأصول الكلامية إلا ما كان منها قابلًا للاجتهاد، فربما يحتمل أن يخالف المتأخرُ المتقدِّمَ. وليس بالضرورة أن يكونَ الصواب مع قول المتأخرين، كما هو الحال في أيِّ نظر اجتهادي(٢).

والإمام البيضاوي ـ كما هو معلوم ـ من العلماء المتأخرين؛ من مدرسة الإمام فخر الدين الرازي، الذي عدَّلَ وزاد على طريقة العلماء من قبلِه، أمثال والده، والإمام الغزالي، والجويني، والباقلاني، وصولًا إلى الأشعري، رحمه الله تعالى.

---

(١) يراجع: حاشية السكتاني على شرح السنوسي على أم البراهين، بتحقيقي وتعليقي (ص١٧٣)، طبع دار الفتح.

(٢) يراجع: مقدمة الأستاذ سعيد فودة، لكتاب مصباح الأرواح في أصول الدين.

مكانة كتاب مصباح الأرواح

أما كتاب المصباح فتتضح أهميّته كثيرًا عندما نعلم أنّه عبارةٌ عن تلخيصٍ واختصار؛ مع بعض الزيادات والتوجيهاتِ لكتاب الإمام البيضاوي المشهور في علم الكلام، المسمى بـ«طوالع الأنظار».

وإذا تبيَّن لنا هذا، فإنا نستطيع أن نعرف الأهمية الكبيرة لكتاب «المصباح»، فهو يشتمل على خُلاصة ما في كتاب «الطوالع» بلغة دقيقةٍ جدًّا، مع اشتماله على بعضِ الزَّوائد، والتدقيقات، والاختيارات المخالفة لما في كتاب «الطوالع». فهو مختصرٌ أشد إلغازًا من الطوالع، حيث قال في مقدمته: (فأيها المتشوِّفُ إلى درك الحقِّ وتحقيقه، والمسترشد لمستقيم طريقه، جمعتُ لك صفوة كلام الأوَّلين، وزُبدة أقاويل الآخرينَ، في علم النَّظر وأصول الدينِ، وسمَّيتُها بمصباح الأرواحِ).

ولأهمية كتاب «المصباح»، فقد شرحه علماءُ أجلاءُ، منهم:

١ـ الإمام الهمام الأصفهانيُّ؛ صاحب الشرحِ على «الطوالع»، حيث قام بكتابة شرح آخر على «المصباح»، لا يقل أهميةً عن شرحِه على «الطوالع».

٢ـ شرح العِبري على المصباحِ، المسمى بـ(الإيضاح بشرح المصباح)، وهو الشرح الذي تحت أيدينا. وقد ألفه لشهاب الدين مُبارك شاه، وعليه حاشيةٌ لسراج الدين محمد بن عمر الحلبي، (ت٨٥٠هـ).

٣ـ شرح الشيخ تاج الدين حسن الجاربردي، وهو شرح يسمى أيضًا بالإيضاح، وقد وجدته في نسخة خطية واحدة مع شرح ابن العبري.

ومن ميزات كتاب «المصباح» عن «الطوالع»:

١ـ أن القسم المنطقي فيه أوسعُ وأشمل من القسم المنطقي في «الطوالع»،

وقد اتبع الإمام البيضاوي طريقةً خاصة في «الطوالع» في شرح القضايا وأشكال القياس، ثم نراه عاد إلى الطريقة المشهورة المتبعة وبنوع من التفصيل في كتاب «المصباح»، بحيث يمكن أن يُعتمد القسم المنطقي في كتاب مصباح الأرواح كمتن في تدريس علم المنطق لطلاب العلم.

وبذلك يكون المصباح قد اشتمل على عِلمين جليلين بصورة كافية، يُمكن أن تُعتمد لتخريج طلاب العلم في مرحلة متوسطة من دراسة علمِ الكلام، وبصورة مقنعة تمامًا.

٢ـ ولو قارنّا القسم المنطقيَّ في كتاب «المصباح» بكتاب «تهذيبِ المنطق» للإمام سعد الدين التفتازاني لرأيناه لا يقلُّ عنه أهمية[1].

فالمصباح إذًا كافٍ تمامًا في علمي المنطق والكلامِ، ليكون منهاجًا دراسيًّا للمرحلة المتوسطة.

٣ـ وإذا عرفنا أن الإمام البيضاوي قد أحال إلى كتاب «المصباح» في كتاب «المنهاج» في أصول الفقه أكثر من مرة، لعرفنا مقدارَ قيمة الكتاب في نظره.

٤ـ بل إن الإمام البيضاوي قد جعل «المصباح» مقدمةً وتمهيدًا لكتابهِ «المنهاج» في أصول الفقه، وذلك على عادة العلماء الأفذاذ في تأليف مجموعةٍ من الكتب التي ترتقِي بطالب العلم في مختلف العلوم.

٥ـ ويُفهم من هذا: أن الإمام البيضاوي قد جعل كتاب «المصباح» الممَهِّد الحقيقي لدارس العلمِ؛ لكي يبدأ به أوَّلًا، ثم يشرع في دراسة كتاب «المنهاج»؛ فهو مُقدَّمٌ عنده على كتاب «الطوالع» من هذه الجهةِ.

---

(١) يراجع: مقدمة الأستاذ سعيد فودة، لكتاب مصباح الأرواح في أصول الدين.

التعريف بالنسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على أربع نسخ خطية كلها من المكتبات التركية:

النسخة الأولى: نسخة (ص)، وهي النسخة الأم والأصل في تحقيق هذا الكتاب، وهي نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم (٣٣٩٤)، وتقع النسخة في (١٥٣) لوحة من الحجم الكبير، وعدد مسطرتها (١٧) سطرًا، وقد فهرست خطأً بأنها بخط المُصنِّف، والصواب أنها بخط فضل الله العبيدي، وكتبت النسخة في حياة المؤلف وقوبلت على أصله، ففي آخرها أنها كتبت في جمادى الأول ٧٣٩هـ، أي: قبل وفاة المؤلف بسنوات قليلة، بقلم خط نسخي نفيس، وعلى غلافه هوامش، منها: كتاب كامل في المنطق إلى آخر التصديقات، وفي الكلام إلى آخر السمعيات، وهو شرح لمصباح الكلام للقاضي البيضاوي، قدس الله سره العزيز.

وفي آخر النسخة: تم شرح المصباح المسمى بالإيضاح على يد مؤلفه عبيد الله العبري، غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه، وأدام ظله، هكذا كتبه الشارح المولى الأعظم الأستاذ، تمم الله معاليه، وقد فرغ على يد كاتبه فضل الله العبيدي، في أوائل جمادى الأول سنة ٧٣٩هـ.

النسخة الثانية: نسخة (أ)، نسخة (شهيد علي): وهي نسخة كاملة، في مجموع يضم شرحين لمصباح الأرواح، يبلغ عدد أوراقه (١٤٦) لوحة، من الحجم الكبير،

تقع تحت رقم (١٦٧٤)، وتقع هذه النسخة في (٦٨) لوحة من الحجم الكبير، وعليها ختم وقف الوزير الشهيد علي، وأشار رحمه الله ألا يخرج من خزانته.

وهي مقابلة على أصل المؤلف كما هو مُبَيَّنٌ في آخرها، ولذا جعلتها النسخةَ الأم، مع النسخة (ص) الأصل، لكن هناك سقط لبعض لوحاتها من نصف الكتاب. وعنونت بـ(كتاب شرح المصباح في المنطق والكلام)، من مؤلفات العلامة عبد الله بن أبي القاسم عمر بن علي البيضاوي، تغمده الله بغفرانه، وشرح آخر لمصباح البيضاوي لفخر الملة والدين أحمد بن سعيد، تاج الدين حسن الجاربردي، أسكنه الله بحبوحة جنانه، وهذه النسخة تضم في الحقيقة شرحين مختلفين للمصباح.

وفي آخر هذه النسخة: تم شرح كتاب المصباح المسمى بـ(الإيضاح)، في الثامن والعشرين من شهر شوال المبارك عام ثمانمئة وسبعة... على يد العبد الفقير إلى الله تعالى: عبد الباري بن محمد بن عبيد بن محمد، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

النسخة الثالثة: نسخة (ب): وهي نسخة تركية أيضًا بمكتبة راغب باشا برقم (٧٩٣)، وعنونت بـ(كتاب شرح المصباح، لفاضل العصر، برهان الملة والدين العبري، تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه)، وعلى هذه النسخة تملكات عديدة، وتشتمل هذه النسخة على حواش نفيسة بجانبها، أثبتُّ معظمها والحمد لله، وتقع هذه النسخة في (١٤٠) لوحة من الحجم المتوسط.

وفي آخر هذه النسخة: وقد وقع الفراغ من تنميقه وتحريره على يد صاحبه، وهو الفقير إلى الله الغني، والمحتاج إلى شفاعة النبي، أبو الثناء محمد بن عبد الوهاب ابن محمد... أصلح الله شأنه، وصانه عما شانه، ومتعه به وبأمثاله، وقت الغروب من يوم الاثنين السابع من ذي الحجة حج إحدى وستين.

النسخة الرابعة: نسخة (غ)، وهي نسخة مكتبة راغب باشا أيضًا، برقم (٧٩٤)، وهي أكبر النسخ الخطية للكتابِ، حيث وصلت عدد أوراقه إلى (١٨٦) ورقة، وبها هوامش وحواش معلقة على المخطوط، ووصل الشرح فيها إلى باب الإمامة وهو غير كامل، ففي آخرها نقصٌ، وعلى غلاف هذه النسخة تملك: (ملك العبد كمال الدين أحمد بن حسام الدين حسن، نال متمناه بإحسان مولاه الكريم)، وعليها تملك آخر في أعلى النسخة: (الله حسبي: من مواهبه سبحانه وتعالى لعبده مصطفى عصام الدين، عفي عنه).

وفي آخر نسخة (غ): تم الكتاب بحمد الله ومنه على يد صاحبه أضعف عباد الله: طاهر بن محمد بن عمرو في يوم الأحد من شهر بيع الآخر، سنة تسع وثلاثين وسبعمئة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

وفي مقدمة هذه النسخة فهرس مرقم بمواضيع الكتاب وأبوابه وفصوله ومسائله.



عملي في الكتاب

أما خطوات التحقيق فهي باختصار:

١- جمعُ النسخ الخطيّة، ثم نسخها على الرسم المعاصرِ.

٢- مقابلة النسخ مقابلة دقيقة، وتصحيحُ ما يَلزَم من كلماتِها.

٣- توثيقُ ما ورد في هذا الكتابِ من النقول والأحاديثِ بالرُّجوع إلى مصادرها إن أمكن ذلك.

٤- شرحُ وبيانُ بعض العبارات الغامضةِ الوارَدة في الكتابِ.

٥- التعليقُ على المسائل العلميّة التي انطوى عليها هذا الشرحُ تعليقًا موضحًا كاشفًا.

٦- الترجمةُ للأعلام التي وردت في هذا الكتاب بصورة مختصرة.

٧- الترجمة للشيخ المصنفِ الإمام القاضي البيضاويِّ صاحب «مصباح الأرواحِ»، والشارحِ المحقِّق العلامة ابن العِبري، رحمهما الله تعالى.

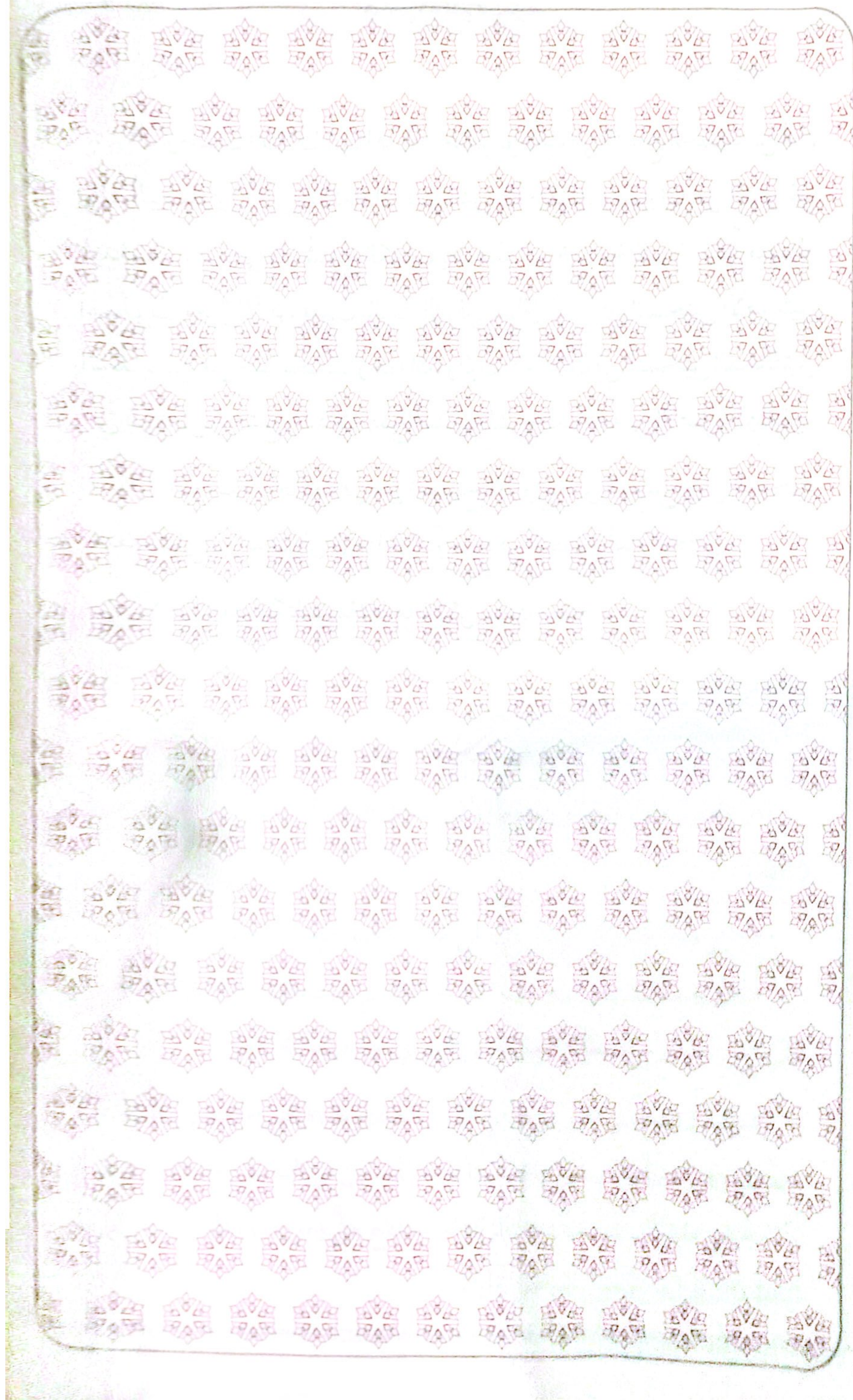
٨- إثباتُ الهوامش الموجودةِ في النُّسخ المخطوطة، والتي عُلقت في نُسختين خطيتين وهي نسخة (ب) و(غ)، فأثبتنا قرابة التِّسعين في المئة من هذه الهوامش، وأمّا الباقي فقد كان مُستغلَقًا مضطربًا؛ لم نستطع حلَّ رموزه، وفكَّ ألغازِه، لدِقّة الخط واضطرابِه، ودخول البياضِ عليه.

٩ـ وجدت اختلافًا كبيرًا في آخر عشر لوحاتٍ من النسخ الخطية، من أول قول البيضاوي: (رأى الحُكماء أن نفسَ النبي ﷺ؛ لقوَّتها وطهارتها عن الشواغل البدنية...)، حتى كأن شُرّاحَ الكتاب بعد هذا الموضع مختلفون، وكلٌّ منهم له أسلوبٌ مغايرٌ للآخر، فقمت بإثبات الأوفَق لسياق المتنِ في النسختين الأصيلتين المقابلتين على خط المُصنِّف رحمه الله، وأثبتُّ الاختلافَ في النسختين المخالفتينِ في الهامش، ليجتمع بعد ذلك جميعُ أساليب الشرح المختلفة في الأصل والهامش.

١٠ـ وجدت اختلافًا في متن «مصباح الأرواح» بين المطبوع وبين الموجود عند الشارح، وأشرت إلى الزيادات الموجودة في المطبوع أثناء التحقيق.

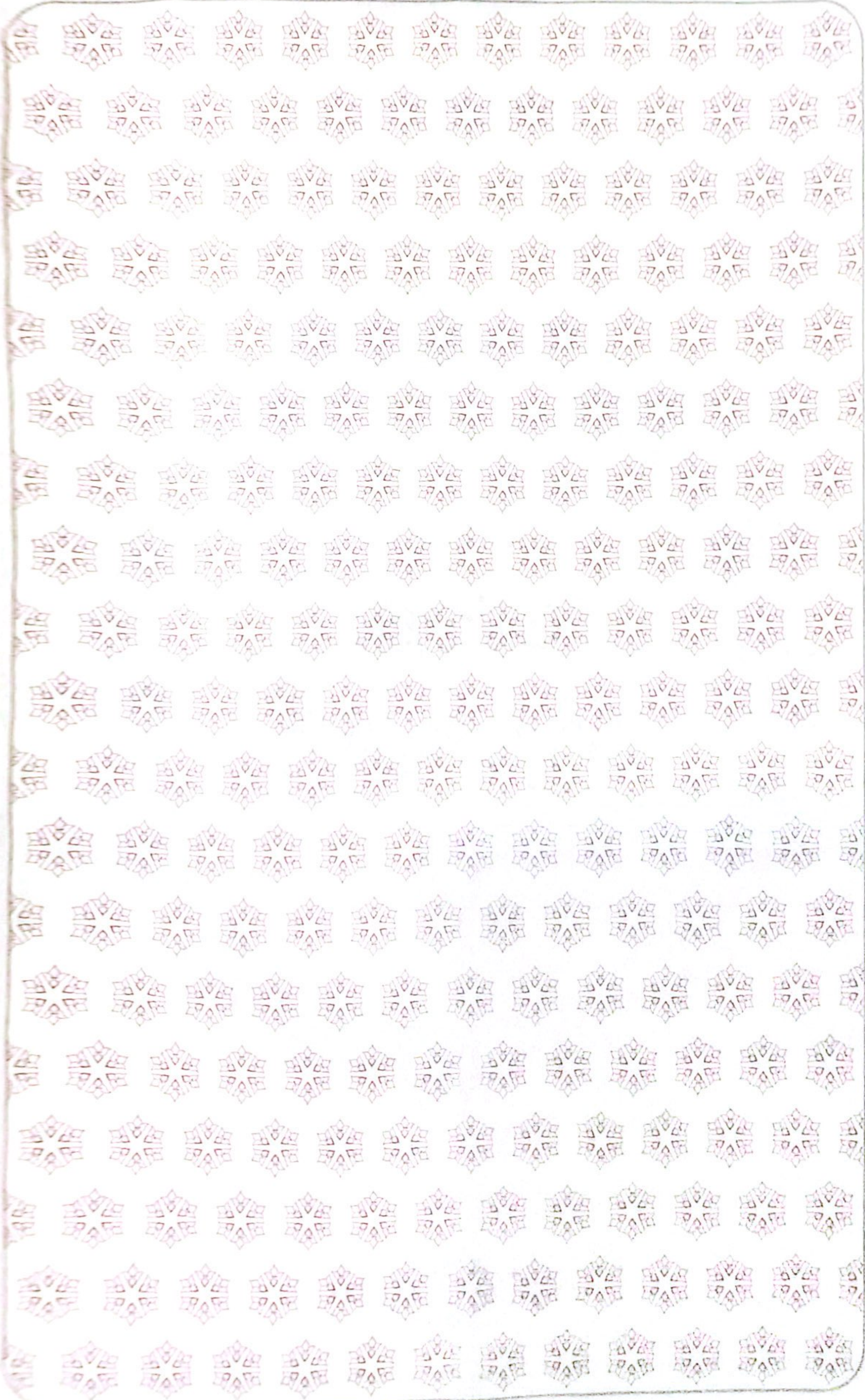
١١ـ التقديم للكتابِ بمقدمةٍ هامة تُبيِّن أهميته ومقاصدَه.





نماذج من صفحات

المخطوطات المعتمدة في التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم الهمنا اللهم رشدنا

الحمد لله الذي تحيرت الأفهام في عظمته وتقاصرت الأوهام عن إدراك أوصافه

وخرست الألسن عن وصف صمديته وبرقت بصائر العلماء في نعت ربوبيته

والصلاة والسلام على أفضل بريته محمد خير أنبيائه وخيرته وعلى آله وعترته وبعد

فإن من أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا

وأفضل السعي والحركات ما يكون في اقتناء الكمالات العلمية إذ بها تحصل السعادات

الأبدية والكمالات الأخروية وإن أصدقها أعلى درجة وأبهى منزلة وأشرف

العلوم علم الكلام إذ فيه بحث عن ذات الله تعالى وصفاته وملائكته المقربين

وأنبيائه المرسلين وهو موقوف على علم المنطق الذي هو المرقاة إلى الكمالات التي

لا تحصى والمعراج إلى أجلى ... ولقد جمعهما الإمام العلامة أقضى القضاة

والحكام أفضل الأنام ناصر الملة والدين ركن الإسلام والمسلمين عبد الله بن أبي

القاسم عمر بن علي البيضاوي تغمده الله تعالى بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه في كتابه

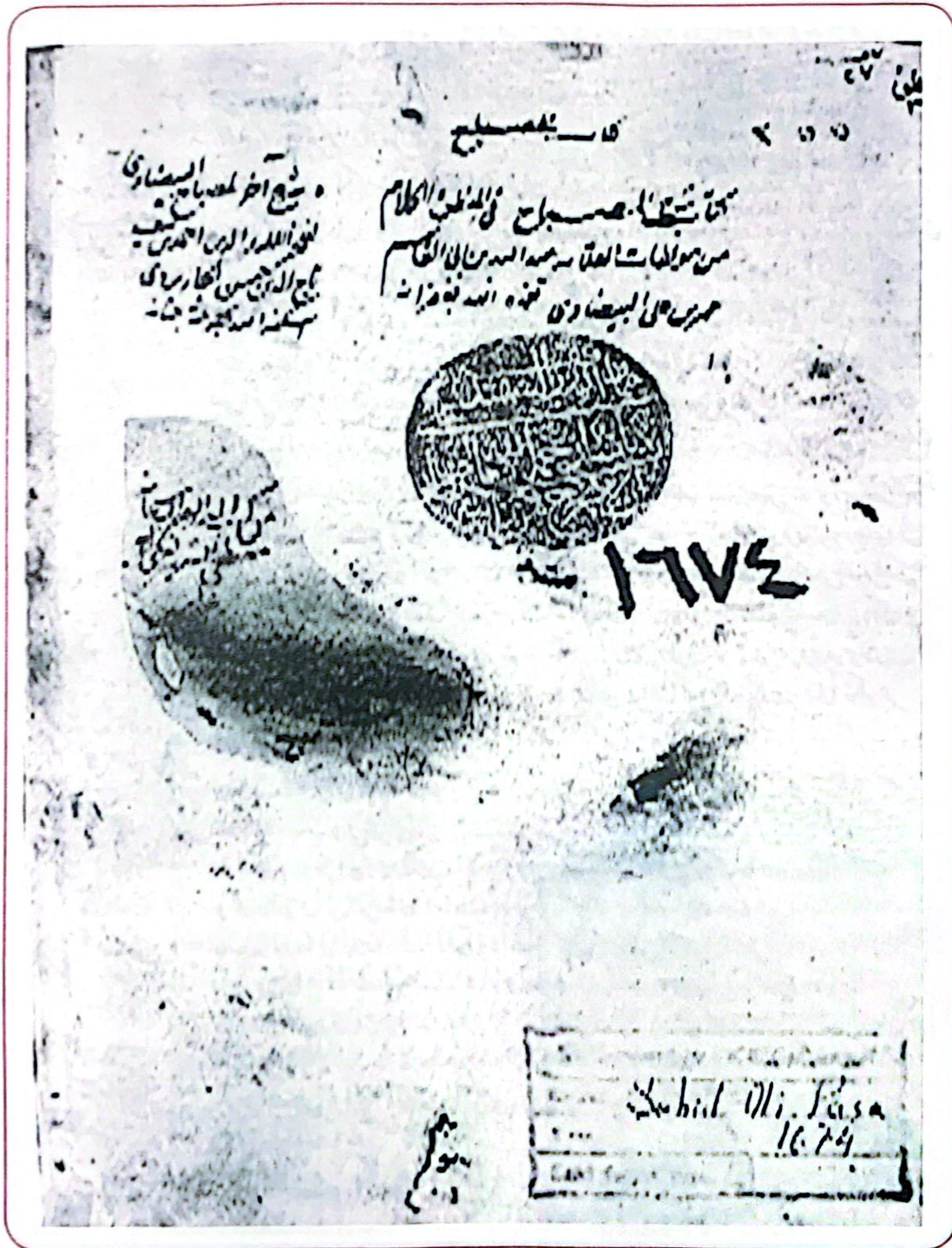
المسمى بالمصباح وحقيق بأن يكتب بالتبر على صفحات القلوب والأرواح خلا أنه

دون في البحثين بحذف الزيادات من البين إلا أنه يرجع عنه المبتدي بخفي حنين

لصعوبة ألفاظه وشدة المعاني فسألني زمرة من أصحابي أن أذلل من ألفاظه ما

الصفحة الأولى من الأصل (ص)

الصفحة الأخيرة من الأصل (ص)



صفحة الغلاف من (أ)

الصفحة الأولى من (أ)

تحصل اما بتنصيص الله ورسوله على امامة شخص كما زعمت الامامية في حق علي رضي الله عنه
او بتنصيص الامام السابق كما نص ابو بكر على امامة عمر او باتفاق اهل الحل والعقد كما اتفق
اهل الحل والعقد على امامة ابي بكر وعلي رضي الله عنهما او بتفويض الامام السابق الامامة
الى غيره في حال حياته وهذا لم يوجد من الائمة الراشدين له مثال قال
الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم فان قيل لم
علي كما حارب معاوية لان الرضا بالظلم ظلم فلم اعرض عمن تقدمه قلنا كيف وكان اكثر الصحابة
المقربين معه كالعباس والحسن والحسين والزبير وابي سفيان وحملوه على الطلب والمحاربة
والانصار نازعهم ابو بكر ومنعهم الخلافة ولانه قال عليه السلام الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير
ملكا عضوضا وكان خلافة الشيخين ثلاث عشرة سنة وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة وخلافة علي
خمس سنين فهذا دليل على صحة خلافتهم اقول المسالة الثانية في خلافة الائمة مذهب
اهل السنة ان الامام الحق بعد رسول الله ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم
خلافا للشيعة فانهم ذهبوا الى ان الامام الحق بعد رسول الله علي والدليل على بطلان
قول الشيعة وجهان احدهما ان الامامة لو كانت حقا لعلي دونهم لوجب ان ينازعهم ويحاربهم
علي كما حارب معاوية وان لا يرضى بخلافتهم فان الرضا بالظلم ظلم لكنه لم يحاربهم
ولم ينازعهم بل رضي بخلافتهم بدليل انه بايع كلا منهم فعلم ان امامتهم على الترتيب المذكور
كانت حقة قالت الشيعة ان الامامة كانت حقا لعلي الا ان عليا اعرض عن حقه
ابقاء على نفسه اذ لم يكن حينئذ قادرا على طلب الامامة والتقية عند عدم القدرة
جائزة الا ترى ان النبي صلعم مع جلالة منصبه اعرض عن مشركي مكة والتجأ بالغار عند
استيلائهم وعدم قدرته فعلي اولى بالتقية على نفسه عند استيلاء خصومه قلنا في الجواب
عن قولهم كيف يجوز لعلي التقية مع كونه غير قادر على طلب حقوقه اذ كان علي حينئذ
في غاية الشهامة والشجاعة وكانت فاطمة عليها السلام مع علو شانها ومنا هو قدرها
زوجة له واكبر صناديد قريش كانوا معه كالعباس مع جلالة قدره والحسن والحسين
والزبير مع شجاعته وابي سفيان مع كونه رئيس مكة وراس بني امية وحملوه على طلب الخلافة
والمحاربة لها فانه روي ان العباس قال لعلي امدد يدك ابايعك حتى يقول الناس بايع عم رسول الله
ابن عم رسول الله فلا يختلف عليك اثنان وان زبيرا سل السيف وقال لا ارضى بخلافة ابي بكر
وان ابا سفيان قال يا بني عبد مناف اني عليكم تيم فانه كان من قبيلة تيم ابن مرة ثم قال والله لاملان
الوادي خيلا ورجلا حتى روي انه اجتمع عند علي جمع من اكابر الصحابة من بني ابي امية حاملين له
على الطلب فعلم بان الترك ما كان لعدم القدرة ومما يدل على ان الامامة حقا لابي بكر دون علي

الصفحة الأخيرة من (أ)

٧٩٤

كتاب شرح المصباح لفاضل العصر برهان الملة والدين العبري تغمده الله بغفرانه

RAGIP P.
Ku. N.
785

صفحة الغلاف من (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم ∴ وبالله العون والتوفيق
الحمد لله الذي تحيرت الأفهام في عظمته، وتقاصرت الأوهام
عن إدراك ألوهيته، وخرست الألسن عن وصف حمديته، و
برزت فحاول العلماء في نعت صمديته، والصلاة والسلام على
من استبان شرف رتبته، محمد أفضل أنبيائه وخيرته، وعلى آله وعترته
وبعد فإن من أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك
كان سعيهم مشكوراً، وإن أفضل الشيء بالكلية ما يكون في اقتناء الكمالات
الباقية إذ بها تحصل السعادات الدينية والكرامات الأخروية
فإن صاحبها أعلى درجة وأبهى منزلة، وأشرف العلوم علم الكلام
إذ فيه يبحث عن ذات الله تعالى وصفاته وملائكته وكتبه وأنبيائه
المرسلين وهو موقوف على علم المنطق الذي هو المرقاة إلى الكمالات
التي لا تخفى والأخرى فإنما تجدي عن سائر الفضائل ولقد جمعهما الإمام
العلامة قدوة الفضلاء والحكماء أفضل الأنام ناصر الملة والدين
ركن الإسلام والمسلمين عبد الله بن أبي القاسم عمر بن علي البيضاوي
تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه في كتابه المسمى بالمصباح
وتجردت بأن تكتب بالتبر على صفحات القلوب والأرواح فإنه قد
دون فيه المطلبين وهذبه بزيادات من البين إلا أنه يرجع عنه
المبتدئ لغاية صعوبة ألفاظه ونيل الغاية فندبني من
برّ أصحابي بأن أذلل عن اللفظ صعابه وأكشف عن وجه المعاني
نقابه وأشرح له شرحاً حاوياً للفوائد خالياً عن الزوائد لكني
أقدم رجلاً وأؤخر أخرى لأني أعلم أن بضاعتي قصيرة الباع في

الاستبصار / الاختبار

ومهام الكلام وعلم المنطق

الصفحة الأولى من (ب)

ولولم يوجد إلا مدحهم عن نبينا الحديث لكفى فكيف وقد وجدت في
أمثاله أحاديث كثيرة اللهم وفقنا لمحبتهم أجمعين واجعلنا لهديهم متبعين
واحشرنا معهم في يوم الدين برحمتك يا أرحم الراحمين وبعد فيا إخواني
علمكم الله وأعلم يا أيها الناس لا تغتروا بالهذيانات المزخرفة للمبطلين ولا
تصغوا إلى الأكاذيب الملهية للمكذبين الذين افتروا على الله ورسوله
وأصحابه وآله الطيبين الطاهرين فإنهم أهل البدع والأهواء ولا تشتغلوا
بشيء لا ينفعكم في الدنيا ويضركم في الآخرة فإني أتعجب من أهل هذا الزمان
من قوم لا يمتثلون أوامر الله ولا يجتنبون عن نواهيه مشتغلين بالجور والظلم
ملتبسين بالفسق والفجور متمسكين بحبل الطغيان منغمسين في بحر العصيان
متصفين بالخصال الذميمة مكتسبين للأخلاق الرذيلة يطعنون في
أكابر الصحابة الذين كانوا أئمة الدين مع كونهم مكرمين عند الله ورسوله
موصوفين بالخصال الشريفة مخصوصين بالفضائل الجميلة أعاذنا
الله وإياكم من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له
ومن يضلل فلا هادي له وفقنا اللهم بما يرضيك وجنبنا
الغواية والضلالة برحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين وقد وقع الفراغ من تمشيته بتحرير علي
يد صاحبه وهو أفقر الفقراء إلى الله الغني المحتاج إلى
شفاعة النبي أبو القاسم محمد بن عبد الوهاب
بن محمد الدربندي أصلح الله شأنه
وصانه عما شانه بمنه
بحرمة آله

الصفحة الأخيرة من (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي تحيرت الافهام في عظمته وتقاصرت الاوهام عن
ادراك الوهيته وخرست الالسن عن وصف صمديته وبرقت
بصائر العلماء في نعت سرمديته والصلوة والسلام على من
استاثر من بينهم محمد افضل انبيايه وخيرته وعلى آله و
صحبه وعترته وبعد فان من اراد الآخرة وسعى لها سعيها
وهو مؤمن فاولئك كان سعيهم مشكورا وافضل المسعى و
اكمله ما يكون في اقتناء الكمالات العلمية اذ بها تحصل السعادات
الدنيوية والكرامات الاخروية وان صاحبها اعلى وجها واهنى
منزلة واشرف العلوم علم الكلام اذ فيه يبحث عن ذات الله
تعالى وصفاته وملائكته المقربين وانبيايه المرسلين وهو
موقوف على علم المنطق الذي هو المرقاة الى الكمالات التي
لا تحصى ولعمري ما انه اجدى من تفاريق العصا ولقد جمعها
الامام العلامة اقضى القضاة والحكام افضل الانام ناصر
الملة والدين ركن الاسلام والمسلمين عبد الله بن ابي القسم
عمر بن علي البيضاوي تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
في كتابه المسمى بالمصباح وجدير بان يكتب بالتبر على صفحات الفلك

الصفحة الأولى من (غ)

على الله لكونه لطفا في الحث على الواجبات والزجر عن
القبيحات ومعنى اللطف هو انه حال المكلف يكون معها الى الاتيان
بالطاعة والاجتناب عن المعصية اقرب بحيث لا ينتهي
الى الالجاء واللطف على الله تعالى واجب والامامة حصل
اما بنص من قبله كامامة [illegible] بعد رسول الله صلى الله عليه
واله على ابن ابي طالب عليه السلام وبعده ابناءه [illegible] وولده
عليهم السلام [illegible] بالنص من كتاب الله واحاديث رسول الله
[illegible] سيرتهم واخبارها في ذريتهم فهذا ما عندنا
من معاني كتاب المصباح ____
الكتاب بحمد الله ومنه في يد صاحبه اضعف عباد الله طاهر
بن محمد بن عمد في يوم الاحد من شهر ربيع الاخر
سنة تسع وخمسين وتسعمائة وصلى الله على سيدنا محمد واله

الصفحة الأخيرة من (غ)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ألهِمنا اللهمَّ رشدنا[١]، وبالله العون والعصمة والتوفيق[٢]

وصلى الله على محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلم[٣]

الحمدُ لله الذي تَحيَّرَتِ الأفهامُ في عَظَمتِه، وتَقاصَرَتِ الأوهامُ عن إدراكِ ألوهيَّتِه، وخَرِستِ الألسنُ عن وصفِ صمديَّتِه، وبَرقت بصائرُ العُلَماءِ في نعتِ سرمديَّتِه، والصلاةُ والسلامُ على مَنِ استأثَرَهُ[٤] من بريَّتِه؛ محمدٍ أفضَلِ أنبيائه وخيرته[٥]، وعلى آلِه وصحبِه[٦] وعِترته.

وبعدُ،

فإنّ ﴿مَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعۡيُهُم مَّشۡكُورٗا﴾ [الإسراء: ١٩]، وأفضلُ السعيِ والكدِّ ما يكونُ في اقتناءِ[٧] الكمالاتِ العِلميةِ؛ إذ بها تَحصُلُ السعاداتُ الدنيويّةُ والكمالاتُ[٨] الأخرويّة، وإنّ صاحبَها[٩] أعلى درجةً وأنهى[١٠] منزلةً.

---

(١) زيادة في (ص) دون باقي النسخ.
(٢) زيادة في (ب) دون (أ) و(غ).
(٣) زيادة في (أ).
(٤) في هامش (ب): «الاستئثار: الاختيار».
(٥) في (غ): «وضرته».
(٦) «وصحبه» ساقط من (ص) و(ب).
(٧) مضطربة في (أ).
(٨) هكذا في (ص)، وفي النسخ الأخرى: «الكرامات».
(٩) ساقط من (أ).
(١٠) في (غ): «وأنهى» من النهاية. وفي (أ): «وأميز».

وأشرفُ العلومِ علمُ الكلامِ؛ إذ فيه[(١)] يُبحَثُ عن ذاتِ الله تعالى وصفاتِه وملائكتِه المقربينَ، وأنبيائه المرسلينَ، وهو موقوفٌ على علمِ المنطقِ، الذي هو المِرقاةُ إلى الكمالاتِ التي لا تُحصى، ولَعمري بأنّه أجدى من تفاريقِ[(٢)] العَصا[(٣)]، ولقد جَمَعهُما الإمامُ العلامةُ أقضى القضاةِ والحكامِ[(٤)]، أفضلُ الأنامِ[(٥)]، ناصرُ الملّةِ والدينِ، رُكنُ الإسلامِ والمسلمينَ، عبدُ الله بنُ أبي القاسمِ[(٦)] عمرَ بنِ عليٍّ البيضاويُّ، تغمَّده الله بغفرانِه، وأسكَنه بُحبوحةَ[(٧)] جنانِه، في كتابِه المسمّى بـ(**المصباحِ**)، ولجديرٌ أن يُكتَبَ بالتِّبرِ[(٨)] على صفحاتِ القلوبِ والأرواحِ؛ فإنّه ـ لله درهُ ـ نقَّح العِلمينِ[(٩)]، وحَذَف الزياداتِ من البينِ، ....

---

(١) في غير (ص): «به». (٢) في (غ): «تفاريق». وفي (أ): «تعاريف».

(٣) مأخوذ من قول غنية الأعرابية لابنها: إنك خير من تفاريق العصا؛ يضرب به المثل، وإنما قالت ذلك لأنه كان كثير الإساءة إلى الناس؛ مع ضعف بدنه ودقة عظمه، فواثب يومًا فتى، فقطع الفتى أنفه، فأخذت أمه ديته، أي: دية أنفه فحسنت حالها بعد فقر مدقع، ثم واثب آخر فقطع أذنه، ثم واثب آخر فقطع شفته، فأخذت ديتهما، فلما رأت حسن حالها وما صار عندها من إبل وغنم ومتاع، حسن رأيها فيه، ومدحته وذكرته في أرجوزتها، فقالت: أحلف بالمروة حقًّا والصفا إنك خير من تفاريق العصا. يراجع: تهذيب اللغة (٣: ٥١)، الصحاح (٤: ١٥٤٠)، تاج العروس (٢٦: ٢٩٦)، معجم متن اللغة (٤: ٤٠١).

(٤) ساقط من (غ). (٥) ساقط من (غ).

(٦) في (غ): «القسم».

(٧) البحبوحة من كل شيء: وسطه وخياره، وجمعه: بحابيح، وقولهم: قد تَبَحبَحَ فلان في الدار: معناه: قد توسّطها وتمكّن فيها. وهو مأخوذ من البحبوحة، قال أبو عبيد: بحبوحة كل شيء: وسطه وخياره. من ذلك الحديث الذي رواه عمر عن النبي: «مَن سَرَّهُ أن يسكنَ بُحبوحةَ الجنةِ فليلزم الجماعةَ»، معناه: وسط الجنة. يراجع: الزاهر في معاني كلمات الناس (١: ٤٢٢).

(٨) أي: الذهب الخالص.

(٩) في (غ): «العلمَ»، بالإفراد. وفي هامش (ب): «وهما: علم الكلام وعلم المنطق».

إلا أنّه يَرجِعُ عنه المبتدي بخُفَّي حُنينٍ[١]، لصعوبةِ ألفاظِه، وشدّةِ إلغازِه.

[سبب تأليفه للشرح]

فنَدَبنِي زُمرةٌ من أصحابي أن أذَلِّلَ من اللفظِ صِعابَه، وأكشِفَ عن وجهِ المعاني نِقابَه، وأشرَحَ لهم شرحًا حاويًا للفوائدِ، خاويًا[٢] عن الزوائدِ، وكنتُ أقدِّمُ رِجلًا وأؤخِّر أخرى؛ لأنّي قليلُ البضاعةِ، قصيرُ الباعِ في الصناعةِ، فلمّا تكرَّر السؤالُ وزاد، وكاد أن ينحَرِفوا عما هم عليه من الوِدادِ، كَرِهتُ يأسَهم عن المأمولِ، وتَلَقَّيتُ التماسَهم بالقبولِ، مُتوكِّلًا على العزيزِ الوهابِ ومُلهِمِ الصوابِ؛ فإنّه المَرجِعُ وإليه[٣] المآبُ، وفي عَزمِي إذ فَرَغتُ من شرحِه أن أسمِّيه بـ(**الإيضاحِ في شرحِ المصباحِ**)، وأخدُمَ بِهِ[٤] خِزانةَ الصاحبِ الأعظمِ، والدستورِ الأعدلِ الأكرمِ، آصَفِ الأوانِ[٥] ومخدومِ مَن في الزمانِ، صاحبِ

---

(١) قال الجوهري: وقولهم: «رجع بخفي حنين»؛ قال ابن السكيت عن أبي اليقظان: كان حنين رجلًا شديدًا ادعى إلى أسد بن هاشم بن عبد مناف، فأتى عبد المطلب وعليه خفان أحمران؛ فقال: يا عم، أنا ابن أسد بن هاشم. فقال عبد المطلب: لا وثياب هاشم ما أعرف شمائل هاشم فيك فارجع. فقالوا: «رجع حنين بخفيه» فصار مثلًا. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥: ٢١٠٥). وفي هامش (ب): «وقال غيره: هو اسم إسكاف من أهل الحيرة، ساومه أعرابي بخفين ولم يشترهما، فغاظه ذلك وعلق أحد الخفين في طريقه، وتقدم فطرح الآخر وكمن له، وجاء الأعرابي فرأى أحد الخفين فقال: ما أشبه هذا بخف حنين، لو كان معه آخر لاشتريته. فتقدم فرأى الخف الثاني مطروحًا في الطريق، فنزل وعقل بعيره ورجع إلى الأول، فذهب الإسكاف براحلته، وجاء إلى الحي بخفي حنين». يراجع: الصحاح (٥: ٢١٠٦)، القاموس المحيط (١: ٨٠٦)، تاج العروس (٢٣: ٢٣٣).

(٢) «للفوائد خاويًا» ساقط من (غ)، مستدرك بهامشها. وفي (أ) و(غ): «خاليًا» بدلًا من «خاويًا».

(٣) ساقط من (ص). (٤) زيادة في (ب).

(٥) في (غ): «الأمان». وهو تشبيه لهذا الوزير بوزير سليمان وكاتبه، قال اللَّيث: آصف: كاتب سليمان الذي دَعا الله جل وعز باسمه الأعظم، فرأى سليمان العرشَ مستقرًا عنده، والله أعلم. يراجع: تهذيب اللغة (١٢: ١٧٧).

ديوانِ الممالكِ، مُنقذِ الضعفاءِ عن ورطةِ المهالكِ، سعدِ الدنيا والدينِ الممجَّدِ[(١)]، مَلجأ الملوكِ والسلاطينِ (محمد):

المُخجِلُ البَحرِ الخِضَمِّ بفَضلِه[(٢)] وَالغادياتِ[(٣)] ببرِّه وسَخائِهِ
فَلْيَخضَعِ الساداتُ دُونَ سَريرِهِ كخُضُوعِ وَجهِ الأرضِ دُونَ سَمائِهِ

ضاعَفَ الله قدرَه في الدارَين، وأدامَ ذِكرَه في الخافقَين[(٤)]، وأوصَلَ إليه من السعاداتِ العاجلةِ والآجلةِ ما لا يَبلُغُه أمَدٌ، ولا يَخطُرُ على قلبِ[(٥)] أحَدٍ، فإن لاحَظَه بعينِ الرِّضا، فهو المبتغى، وإليه المصيرُ والرُّجعى.

والآن نَشرَعُ فيما نحنُ بصددِه، ونُورِدُ عبارتَه أوَّلًا، ثم نشتغِلُ بحلِّ عُقَدِه.



(١) مستدرك بهامش (ب)، ساقط من سائر النسخ.
(٢) في (ص): «تفضله».
(٣) في هامش (ب): «الغادية: سحابة تنشأ صباحًا. والغاديات: السحاب».
(٤) الخافقان: المشرق والمغرب، يقال: ما بين الخافقين أعلم منه، يراد بالخافقين: المشرق والمغرب. وإنما سميا خافقين لأن الليل والنهار يخفقان فيهما. يراجع: الزاهر في معاني كلمات الناس (١: ٥٠٤).
(٥) في (أ) و(ب): «بال»، والبال: هو الخاطر والشأن.

[المقدمة

معرفة قوانين النظر]

قال رحمه الله: (أما المقدمةُ ففي معرفةِ قوانينِ النظرِ).

أقولُ: المقدمةُ: عبارةٌ عن قضيةٍ جُعِلت جزءَ قياسٍ[1]، والمرادُ ههنا: ما تتوقَّفُ عليه المباحثُ الآتيةُ المقصودةُ، وما تَتوقَّفُ عليه تلك هو المنطقُ، أعني: معرفةَ قوانينِ النظَرِ.

والقوانينُ: جمعُ قانونٍ، وهو بالسَّريانيِّ في الأصلِ، وقيل: المِسطر[2]، ثم

---

(١) في هامش (ب): «إنما انحصر مقصود الكتاب في مقدمة وثلاث كتب: **الأول**: الممكنات، **الثاني**: في الإلهيات، **الثالث**: النبوات؛ لأن المبحوث عليه إما أن يتوقف عليه مسائل الكلام أو لا، **والأول** هو المقدمة، **والثاني**: إما أن يكون البحث عن ذات الله تعالى وصفاته أو لا، والأول هو: الكتاب الثاني، أو يكون البحث عن الممكنات.

وعلم الأصول: علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال الممكنات والأنبياء والحشر والنشر والجزاء والآجال والإمامة على قانون الإسلام، قلنا: (على قانون الإسلام)؛ ليخرج ما يبحث عن هذه الأشياء على قانون الفلسفة.

(٢) قال أبو البقاء الكفوي في كلياته: القانون: هو كلمة سريانية بمعنى: المسطرة، ثم نقل إلى القضية الكلية من حيث يستخرج بها أحكام جزئيات المحكوم عليه فيها، وتسمى تلك القضية أصلًا وقاعدة، وتلك الأحكام فروعًا، واستخراجها من ذلك الأصل تفريعًا. ثم المسطر يحتمل مسطر الجدول والكتابة، وهذا ما هو المشهور بين متأخري أرباب المنطق، وبخلافه صرح المعلم الثاني؛ حيث قال: كان القدماء يسمون كل آلة عملت لامتحان ما عسى أن يكون الحس قد غلط فيه من جسم أو كيفية أو غير ذلك، مثل الشاقور والبركار والمسطر والموازين: قوانين، ويسمونه أيضًا =

عُرِّب وأُرِيد به أمرٌ كليٌّ؛ يُعرَفُ منه أحكامُ جميعِ جزئياتِه(١).

والقوانينُ ههنا بالمعنى الأخيرِ، أي: القواعدُ الكليةُ التي تُعرَفُ منها أحكامُ النظرِ(٢) من الصحةِ والفسادِ، وكيفيّةِ تأليفِهما.

وهو ـ أي: النظرُ ـ ترتيبُ أمورٍ حاصلةٍ للتأدِّي إلى غيرِ الحاصلِ(٣).

وإنّما كانت المباحثُ الآتيةُ موقوفةً على المقدِّمةِ المذكورةِ لأنّ اليقينَ في المقصودِ(٤)، أي: في المسائلِ الكلاميةِ؛ إنّما يَحصُلُ بالعلمِ بصحّةِ النظرِ المثبتِ لها(٥)، وفسادِ النظرِ المثبتِ(٦) لِما يُنافِيها، ولا يَحصُلُ الوقوفُ عليهما(٧) إلا بعد العلمِ بقوانينِ النظَرِ(٨)، فلا جرمَ كان(٩) مقدِّمةً للمقصُودِ. والله أعلم.

= جوامع الحساب. يراجع: الكليات لأبي البقاء (ص٧٣٤).

(١) فالقانون هو: أمر كلي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه، كقول النحاة: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور.

(٢) من قوله: «منه أحكام» إلى هنا ساقط من (أ) مستدرك بهامشها.

(٣) قال الأصفهاني: فقوله: (ترتيب أمور): خاصة مأخوذة من الصورية، وهي: الهيئة الحاصلة للأمور عند الاجتماع، والمادية وهي: الأمور المعلومة، ومن الفاعلية؛ إذ الترتيب لا بد فيه من مرتب، وهو العقل ههنا.

وقوله: (ليتوصل بها إلى تحصيل مجهول): خاصة مأخوذة من العلة الغائية، وهي تحصيل المجهول، ومادة النظر: الجنس، والفصل، والخاصة، والعرض العام في التصورات، والمقدمات في التصديقات. وصورته: الهيئة الحاصلة من اقتران الجنس والفصل والخاصة والعرض العام في التصورات، والترتيب والاقتران الواقع بين المقدمات في التصديقات.. يراجع: تسديد القواعد في شرح العقائد، للأصفهاني (٢: ٨٠٤).

(٤) في (أ): «المقصودات».

(٥) في (أ): «المسبب». وفي (ب) (غ): «بها».

(٦) في (أ): «المسبب».

(٧) في هامش (ب): «أي: على كل واحد من الطريقين». وفي (ص): «عليها».

(٨) في هامش (ب): «أي: نظر الخصم».

(٩) في هامش (ب): «كان العلم بقوانين النظر مقدمة للمقصود».

[أقسام العلم: التصور والتصديق]

قال: (العِلمُ إمّا تصوُّرٌ أو تصديقٌ)(١).

أقول: هذا شروعٌ في بيانِ كونِ المنطقِ مقدمةً للمقصودِ، وهذا البيانُ موقوفٌ على بيانِ العلمِ وأقسامِه، فلذلك قدَّم العلمَ وأقسامَه.

إذا عَرَفت هذا فاعلَم أنّ العِلمَ(٢) الذي(٣) هو مَورِدُ التقسيمِ ليس بمعنى اليقينِ، أي: الاعتقادِ الجازمِ المطابقِ الثابتِ(٤)، بل أعمُّ من ذلكَ، ليَشمَلَ جميعَ التصوُّراتِ والتصدِيقاتِ، وهو ما سَنَح(٥) عند العقلِ مما يَجرِي بينه وبين الأشياءِ المطابقةِ واللامطابقةِ(٦)، وينقسمُ إلى التصوُّرِ والتصديقِ؛ لأنّه إن لم يكن الحكمُ داخلًا فيه فهو التصورُ، وإلا فهو التصديقُ.

والمرادُ بالحكمِ: انتسابُ أمرٍ إلى آخرَ إيجابًا، كقولنا: زيدٌ عالمٌ، أو سلبًا: كقولنا: زيدٌ ليس بعالمٍ، وهذا التقسيمُ إنّما يصحُّ على رأيِ الإمامِ(٧) والمصنِّفِ على ما ذَهَب إليه في الطوالِعِ(٨).

---

(١) في الطوالع: اعلم أن تعقل الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي أو إثبات يسمى تصورًا، ومع الحكم بأحدهما يسمى تصديقًا.

(٢) في هامش (ب): «والمراد بالعلم: مطلق الشعور».

(٣) «الذي» مستدرك بهامش (غ).

(٤) في هامش (ب): «هو مقابل الجهل».

(٥) في هامش (ب): «أي: ظهر».

(٦) في هامش (ب): «بل هو أعم من أن يكون مطابقًا أو غير مطابق، جازمًا أو غير جازم».

(٧) في هامش (ب): «وعلى مذهب الإمام يكون تصور الطرفين شطرًا للتصديق، وعلى مذهب الحكماء شرطًا للتصديق».

(٨) يراجع: طوالع الأنوار، للبيضاوي (ص١١٩-١٢٠)، شرح الطوالع، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص٤٣).

[أقسام التصورات والتصديقات]

قال: (وكلامُنا إمّا ضروريٌّ أو نظريٌّ).

أقول: التصوُّراتُ تنقسمُ إلى:

- **ضروريٍّ**[١]، وهو: ما لا يحتاجُ في حصولِه إلى طلبٍ وكسبٍ، كتصوُّرِ الحرارةِ والبرودةِ[٢].

- **وإلى نظري**، وهو ما يحتاجُ في حصولِه إلى ذلك، كتصوُّرِ الملَكِ والجنِّ، والمثالان يَدُلّان على انقسامِها إليهما[٣].

والتصديقاتُ أيضًا تنقسمُ إلى:

- **ضروريٍّ**[٤]؛ وهو ما يكونُ تصوُّرُ طرفَيه وإن كان بالكَسبِ كافيًا في جزمِ الذهنِ بالنسبةِ بينهما، كقولنا: الواحدُ نصفُ الاثنَين.

---

(١) للضروري إطلاقان، فيطلق على مقابلة النظري، فيفسر بما لا يحتاج إلى فكر أو نظر، ويطلق في مقابلة الاكتسابي، ويفسر بما لا يكون تحصيله مقدورًا للمخلوق، فيكون أخص من الضروري بالمعنى الأول، فالعلم الحاصل بالإبصار المقصود ممن كان مغمضًا عينيه ففتحهما قصدًا؛ ضروري على الأول دون الثاني، لأنه مكتسب للعبد بفتح عينيه. يراجع: خلاصة القواعد المنطقية (ص٥٥)، حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم (ص١٠٣).

(٢) أي: أنك لست بحاجة إلى تأمل ونظر وفكر في تصور حصول الحرارة أو البرودة.

(٣) قال الشهرستاني نقلًا عن الشيخ الرئيس ابن سينا: العلم إما تصور، وإما تصديق. أما التصور فهو العلم الأول، وهو أن تدرك أمرًا ساذجًا من غير أن تحكم عليه بنفي أو إثبات، مثل تصورنا ماهية الإنسان. وأما التصديق: فهو أن تدرك أمرًا وأمكنك أن تحكم عليه بنفي أو إثبات، مثل تصديقنا بأن للكل مبدأ. وكل واحد من القسمين منه ما هو أولي. ومنه ما هو مكتسب...، فلا بد إذن للناظر من آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره، وذلك هو الغرض من المنطق. يراجع: الملل والنحل للشهرستاني (٣: ٣)، أبكار الأفكار (١: ٩٢).

(٤) مما ينبغي أن ينبه عليه: أن الضروري قد يطلق على البديهي، فللبديهي إطلاقان، فيطلق على ما لا =

- **وإلى نظريٍّ**، وهو ما لا يكفي تصورُ طرفَيه في الجزمِ بالنسبةِ بينهما، كقولنا: العالمُ حادِثٌ، والمثالان أيضًا يَدُلّان على انقسامِهما إليهما[١].

[اكتساب التصورات والتصديقات النظرية]

قال: (والنظريُّ إنّما يُكتسَبُ بأمورٍ ضروريّةٍ[٢] مرَتَّبةٍ ترتيبًا يُؤدِّي إليه).

أقول: التصوُّراتُ النظريّةُ إنّما تُكتسَبُ بتصوُّراتٍ ضروريةٍ؛ إمّا ابتداءً أو انتهاءً[٣]، مرتبةً ترتيبًا يُؤدِّي ذلك الترتيبُ إلى تلك التصوُّراتِ النظريّةِ، كتصوُّرِ الحيوانِ الناطقِ المؤدِّي إلى تصوُّرِ الإنسانِ.

وكذا التصديقاتُ النظريةُ إنّما تُكتسَبُ[٤] بتصديقاتٍ ضروريةٍ كذلك[٥]، كقولنا: العالَمُ متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ، المؤدِّي إلى قولنا:

= يتوقف حصوله على نظر أو كسب، فيكون مرادفًا للضروري، ويطلق على ما لا يتوقف حصوله على شيء أصلًا، فيكون أخص من الضروري، لانفراد الضروري على هذا بالحدسيات والتجريبيات، لتوقفهما على الحدس والتجربة. يراجع: خلاصة القواعد المنطقية (ص٥٦)، التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي للدسوقي (ص٤٧).

(١) يراجع: طوالع الأنوار، للبيضاوي (ص١١٩)، خلاصة القواعد المنطقية (ص٥٥-٥٦).

(٢) مضطربة في (غ).

(٣) في هامش (ب): «لأنها لو حصلت من غيرها يلزم الدور أو التسلسل، وذلك ظاهر، ويجب أن تكون العلوم الضرورية مرتبة ترتيبًا حتى يكون موصلًا إلى العلم، واحترز بقوله: (ترتيبًا صحيحًا) عن الترتيب الفاسد، وقوله: (بأمور ضرورية... إلى آخره): مستلزم لتوقف الفكر وتقديره، والعلم النظري يحصل بأمور إلخ: وتلك الأمور هي الفكر، وفي هذا التعريف إشارة إلى العلل الأربع: أما المادي فهو الأمور، وأما الصوري فهي الهيئة الحاصلة من الترتيب، وأما الفاعلية فهي التي ترتب تلك الأمور، ولفظ الترتيب يدل على المرتب، وأما الغاية فهي التأدي إلى العلم».

(٤) في (ص): «يكتسب».

(٥) مستدرك بهامش (ب).

العالَمُ حادِثٌ[١].

وإنّما قالَ: (مرتَّبة ترتيبًا... كذا)؛ إذ التصوُّراتُ الضروريةُ لا تكونُ مؤدِّيةً إلى التصوراتِ النظريةِ كيف ما اتَّفق، وكذا التصديقاتُ، بل لا بدَّ من ترتيبٍ خاصٍّ لتكُونَ مؤدِّيةً إلى النظرياتِ.

واعلَم أنّه أشار بقوله: (بأمورٍ ضرورية) إلى وجوبِ صحةِ المادّةِ، وبقوله: (مرتبة ترتيبًا... كذا) إلى وجوبِ صحةِ الصُّورةِ، وكلٌّ واحدٍ من المادّةِ والصورةِ قد يكونُ على وجهِ صوابٍ، وقد لا يكونُ، فاحتِيجَ إلى قانونٍ يُميِّزُ صحيحَها عن فاسدِها[٢]، وهو المنطقُ.

[التصورات
الفصل الأول: المبادئ]

قال: (الكلامُ في التصوُّراتِ، وفيه فصلانِ: الأول: في المبادِئِ).

أقول: لمّا كانَتِ النظرياتُ تنقسمُ إلى التصوُّراتِ والتصديقاتِ، فالضرورياتُ المؤدِّيةُ إليها تكونُ منقسمةً إليهما، وكلٌّ منهما إمّا أن يكونَ موصلةً بنفسِها أو لا يكونُ، فالأول: المقاصدُ[٣]، والثاني: المبادئُ.

ولمّا كانتِ التصديقاتُ مسبوقةً بالتصوُّراتِ؛ إذ كلُّ تصديقٍ لا يَحصُلُ إلا

(١) والمقصود من تقسيم التصور والتصديق إلى ضروري ونظري: هو بيان الحاجة إلى علم المنطق، قال العلامة العطار في حاشية السلم: إذا ثبت أن بعض العلوم ضروري، وبعضه نظري، وأن النظري يستفاد من الضروري، وتلك الاستفادة طريقها الفكر، وهو ليس بصواب دائمًا، لمناقضة بعض العقلاء بعضًا في مقتضى أفكارهم، فلا بد من قانون أي: قواعد كلية؛ بمراعاتها يحصل للفكر العصمة عن الخطأ.

(٢) في (ب) و(غ): «صحيحهما عن فاسدهما».

(٣) في هامش (ب): «كالحدود والرسوم».

بعد ثلاثِ تصوراتٍ: (تصوُّر المحكومِ عليهِ، وبهِ، والحكمِ)، لامتناعِ الإسنادِ ممَّن جَهِل أحدَها؛ لا جرمَ قدَّمنا مباحثَ التصوُّراتِ على التصديقاتِ.

وأيضًا: لمّا كانتِ المقاصدُ من التصوُّراتِ؛ أي: التصوُّراتُ المرتّبةُ[1] متوقفةٌ على مبادئها، أي: التصوراتِ البسيطةِ؛ قدَّمنا المبادئَ على المقاصدِ.

قال: (المعنى[2] إمّا: أن يَمنَعَ نفسُ تصوُّرِه من الشركةِ فيه[3]، وهو الجزئي، أو لا يَمنَع[4]، وهو الكلِّيُّ، امتَنَع وجودُه في الخارجِ عن المفهومِ[5]، أو أمكَنَ ولم يُوجَد، أو وُجِدَ[6] واحدٌ مع امتناعِ غيرِه للخارجِ عن المفهومِ، أو إمكانِه، أو متعدِّدٌ مُتَناهٍ، أو غيرُ مُتَناهٍ).

أقول: كلُّ معنًى فرضٌ[7]؛ إمّا أن يَمنَعَ نفسُ تصوُّرِه من اشتراكِ أشياءَ فيه، أو لا يَمنَع:

- فإن مَنَع فهو الجُزئيُّ، كمعنى «زيد»، وهذا الإنسانُ.

---

(١) في (أ): «المركبة». (٢) في هامش (ب): «أي: أعني».

(٣) «فيه» ساقط من (ص) (غ) (ب).

(٤) هكذا في متن المصباح و(أ)، وفي (غ) سقطت: «يمنع».

(٥) «في الخارج عن المفهوم» زيادة في متن المصباح.

(٦) ساقط من (ب)، مستدرك بالهامش.

(٧) في هامش (ب): «فرض حصوله في العقل؛ إن منع نفس تصوره من وقوع الشركة بين أمرين فهو: الجزئي».

أقول: ومعنى الفرض هنا: الفرض الوقوعي الراجع للحكم، فالمعنى: يستحيل أن يحكم العقل بصدقه على كثيرين في الجزئي، ولا يستطيع أن يحكم العقل بصدقه على كثيرين في الكلي، فليس المراد بالفرض هنا التقدير. يراجع: التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي (٨١)، خلاصة القواعد المنطقية (ص١١٩).

ـ وإن لم يَمنَع فهو الكليُّ؛ كالإنسانِ والجسمِ[١].

ـ والكليُّ إذا نُسِب[٢] أفرادُه المتوهَّمةُ إلى الوجودِ الخارجيِّ يكونُ على ستةِ أقسامٍ؛ لأنّ أفرادَه المتوَهَّمةَ إمّا أن تمتنعَ في الخارجِ، أو لا تمتنعَ، بل أمكَنَت، فإن امتَنَعت فهوَ كشريكِ الباري، واجتماعِ الضِّدَّين.

وإن أمكَنَت؛ فإما أن وُجِد شيءٌ من أفرادِه في الخارجِ أو لم يُوجَد، فإن لم يُوجد فهو كالعَنقاءِ، وجبلٍ من ياقوتٍ[٣].

وإن وُجِد؛ فإمّا أن وُجِد واحدٌ أو أكثرُ، فإن وُجِد واحدٌ فهو إمّا مع إمكانِ مثلِه، أو امتناعِه:

والأولُ: كالشمسِ والقمرِ عند مَن يُجوِّزُ وجودَ مثلِهما.

والثاني: كالباري تعالى[٤].

---

(١) ينقسم الاسم باعتبار المفهوم منه إلى قسمين: الجزئي: ما دل على فرد معين بواسطة الوضع، أو هو ما يمتنع بمجرد حصوله في العقل صحة حمله على كثيرين، ومنه المعارف السبعة عند النحاة، والثاني: الكلي وهو الدال على أكثر من واحد بالوضع، ومنه الجمع، واسم الجمع واسم الجنس والنكرة عند النحاة. يراجع: المنطق في شكله العربي (ص٢٥).

(٢) في (أ): «ثبتت».

(٣) الحاصل أن الكلي ينقسم باعتبار وجوده في الخارج إلى ستة أقسام: ١ـ ما لا يوجد له فرد في الخارج مع إمكانه، كجبل من ياقوت، وبحر من زئبق. ٢ـ ما لا يكون له فرد في الخارج مع استحالته كشريك الباري سبحانه. ٣ـ ما يكون له فرد في الخارج مع إمكان غيره، كالشمس والقمر. ٤ـ ما يكون له فرد واحد في الخارج مع استحالة غيره كواجب الوجود سبحانه. ٥ـ ما يكون له أفراد متناهية في الخارج كالكواكب السيارة. ٦ـ ما يكون له أفراد غير متناهية في الخارج، كصفة الكمال لله سبحانه.

(٤) في هامش (ب): «والحقيقة أن يقال: الكلي إما أن يمتنع وجوديًا أو أمكن، والممكن: إما أن يوجد أو لا يوجد، والموجود: إما واحد أو كثير، والواحد إما أن يمتنع مثله أو أمكن، والكثير: إما متناه أو غير متناه».

وهـذا الامتنـاعُ ليس لنفسِ مفهومِ اللفظِ، بـل لدليلٍ خارجـيٍّ، وإلى هذا أشار المصنِّفُ بقوله: **(للخارجِ عن المفهُومِ)**.

وإن وُجِد أكثرُ من واحدٍ؛ فإما أن يكونَ متناهيًا؛ أو غيرَ متناهٍ:

والأولُ: كالفلكِ والكواكبِ السيّارةِ[١].

والثاني: كالنفسِ الناطقةِ؛ فإنّ أفرادَها غيرُ متناهيةٍ عند الحكماءِ.

[الجزئي والكلي]

قال: (ويُطلَقُ الجزئيُّ أيضًا على ما تحتَ الكليِّ، وهو أعمُّ لصدقِه على الشخصِ بالإضافةِ إلى حقيقتِهِ،[٢] والنوعِ الإضافيِّ[٣]).

أقـول: لفظـةُ الجزئيِّ كمـا يُطلَقُ على المعنـى المذكورِ، وهو الـذي يَمنَعُ نفسُ[٤] تصوُّرِه من وقوعِ الشركةِ، فكذلك أيضًا يُطلَقُ على معنًى آخرَ، وهو كلُّ ما يَندرِجُ تحت كليٍّ كـ(زيدٍ) تحت الإنسـانِ[٥]، وهو تحت الحيوانِ، ويسـمَّى جزئيًّا إضافيًّا[٦]؛...

---

(١) في غير (ص): «والكوكب السيار». (٢) في (غ): «حقيقة».

(٣) في هامش (ب): «قوله (والنوع الإضافي): أي: ولصدق الجزئي الإضافي أيضًا على النوع الإضافي كالإنسان».

(٤) زيادة في (ص).

(٥) في هامش (ب): «كالإنسان؛ فإنه بالنسبة إلى الحيوان جزئي، وبالنسبة إلى أفراد الإنسان كلي».

(٦) الفرق بين الجزئي الحقيقي والإضافي: أن الحقيقي ما لم يندرج تحته شيء، واندرج هو تحت غيره، فـ(زيد) لـم يندرج تحته شيء، إلا أنه اندرج تحت (إنسان)، وأما الإضافي: فهو ما اندرج تحت غيره كإنسان، فهو جزئي إضافي لاندراجه تحت الحيوان، فكل جزئي حقيقي جزئي إضافي ولا عكس، والجزئي متى أطلق انصرف على الجزئي الحقيقي. يراجع: التجريد الشافي (ص٨١). =

لأنّ جزئيَّتَه ليست باعتبارِ ذاتِه، بل باعتباره مَقِيسًا[١] إلى غيرِه.

والأولُ حقيقيًا، إذ جزئيَّتُه باعتبارِ ذاتِه وحقيقتِه، والجزئيُّ الإضافيُّ أعمُّ من الجزئيِّ الحقيقيِّ؛ لأنّ كلَّ ما يصدُقُ عليه الجزئيُّ الحقيقيُّ[٢] يَصدُقُ عليه الجزئيُّ الإضافيُّ؛ لأنّ كلَّ جزئيٍّ حقيقيٍّ مُشخَّصٌ[٣] من نوعِ حقيقتِه وعينُ[٤] حقيقةِ ذلك النوعِ، فيكونُ مندرجًا تحت حقيقتِه المُعرّاةِ عن المُشخّصاتِ، أعني حقيقةَ ذلك النوعِ، فيكونُ مندرجًا تحت كليٍّ ولا يَنعكِسُ؛ أي: كلُّ ما يَصدُقُ عليه الجزئيُّ الإضافيُّ لَا يجبُ[٥] أن يَصدُقَ عليه الجزئيُّ الحقيقيُّ، كالأنواعِ الإضافيةِ؛ فإنّ كلَّها جزئيٌّ إضافيٌّ لاندراجِها تحت كليٍّ فوقَها، وليس كلُّها جزئيًّا حقيقيًّا؛ لكونِ جميعِها كليًّا[٦].

وإنّما قيَّد النوعَ بالإضافيِّ لعدمِ صِدقِ الجزئيِّ الإضافيِّ على النوعِ الحقيقيِّ الذي ليس بإضافيٍّ؛ لكونِه بسيطًا، وفيه نظرٌ؛ لأنّ البسائطَ مُندرِجةٌ تحت الموجودِ[٧].

[أقسام الكلي]

قال: (والكليُّ إن كان تمامَ ماهيةِ[٨] أفرادٍ متفقةِ الحقائقِ فهو النوعُ الحقيقيُّ).

= وخلاصة القواعد المنطقية (ص١٢٣).

(١) في غير (ص): «منتسب إلى غيره».

(٢) جملة: «لأنَّ كل ما يصدُقُ عليه الجزئيّ الحقيقيُّ» ساقط من (غ).

(٣) في (ب): «شخص». وفي هامش (ب): «فلأن الجزئي الحقيقي منحصر في الأشخاص، وكل شخص مندرج تحت ماهية الكلية فيكون جزئيًا إضافيًا».

(٤) في (غ): «غير». (٥) في (غ): «لا بحسب».

(٦) في (غ): «كليات». (٧) من قوله: «لأن البسائط» إلى هنا سقطت من (ص).

(٨) في (ب): «بماهية».

أقول: الكليُّ إمّا أن يكونَ تمامَ ماهيةِ ما تحتَهُ من الأفرادِ المتوهَّمةِ والموجودةِ في الخارجِ، أو يكونَ داخلًا فيها، أو يكونَ خارجًا عنها، فهذه أقسامٌ ثلاثةٌ[1].

أمّا **القسمُ الأوّلُ** وهو أن يكونَ الكليُّ تمامَ ماهيةِ[2] ما تحته من الأفرادِ المتوهَّمةِ والموجودةِ في الخارجِ، فهو النوعُ الحقيقيُّ، ولا شكَّ أنّ تلك الأفرادَ حينئذٍ تكونُ متفقةَ الحقائقِ، ولذلك قال: **(أفرادٍ متفقةِ الحقائقِ)**.

ويُرسَمُ النوعُ الحقيقيُّ بأنّه: الكليُّ المقُولُ على أفرادٍ متفقةِ الحقائقِ في جوابِ (ما هُو)، فقولنا: (متفقة الحقائق)؛ يُخرِجُ الجنسَ والعرَضَ العامَّ، وقولنا: (في جوابِ ما هو؟) يخرجُ[3] الفصلَ والخاصّةَ.

[أقسام الكلي الذاتي]

قال: (وإن كان جزءًا منها[4] فهو الذاتيُّ، فإن كان تمامَ الجزءِ المشتركِ

---

(١) قال الشريف الجرجاني في التعريفات: الكلي الحقيقي: ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان، وإنما سمي كليًا لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الجزئي، والكلي جزء الجزئي، فيكون ذلك الشيء منسوبًا إلى الكل، والمنسوب إلى الكل كلي...، ومفهوم الكلي إما أن يكون كليًّا طبيعيًّا؛ لأنه موجود في الطبيعة، أي: في الخارج، والثاني كليًّا منطقيًّا؛ لأن المنطق إنما يبحث عنه. والثالث كليًّا عقليًّا؛ لعدم تحقيقه إلا في العقل.

والكلي إما ذاتي، وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وإما عرضي، وهو الذي لا يدخل في حقيقة جزئياته، بألا يكون جزءًا، أو بأن يكون خارجًا، كالضحك بالنسبة إلى الإنسان. يراجع: التعريفات (ص١٨٦)، شرح المطالع للقطب الرازي (١: ٢٣٢)، خلاصة القواعد المنطقية (ص١٣٠-١٣١).

(٢) في هامش (ب): «ونعني بتمام ماهية الشيء: هي الحقيقة التي هي بها هو، كالإنسان».

(٣) «يخرج» ساقط من (غ) (ب). (٤) ساقط في (ب).

بينها[١]، فهو الجنسُ المَقُولُ على كثيرين مختلِفين بالحقائقِ في جوابِ (ما هو؟)[٢] ويُسمّى كلُّ واحدٍ من تلك الحقائقِ نوعًا إضافيًّا، وإن كان تمامَ المميِّز فهو الفصلُ الكليُّ المقولُ في جواب: (أيّما هو في ذاتِه؟).

أقول: هذا هو القسمُ الثاني من أقسامِ الكليِّ[٣]، وهو أن يكونَ الكليُّ[٤] جزءًا لِما تحته من الأفرادِ ويُسمَّى (ذاتيًّا)، وهو إمّا أن يكونَ تمامَ الجزءِ المشتركِ، ومعنى[٥] تمامِ الجزءِ المشترَكِ: الجزءُ الذي يَشتمِلُ على جميعِ الذاتيّاتِ المشترَكةِ؛ كالحيوانِ بالنسبةِ إلى الإنسانِ والفرسِ؛ فإنّ الذاتياتِ المشتركةَ بينهما هي: الجسميّةُ، والنموُّ، والحسُّ، والحركةُ الإراديةُ، والحيوانُ يَشتمِلُ على تمامِها[٦].

وإمّا أن يكونَ تمامَ الجزءِ المميِّزِ، ونعني به الجزءَ الذي يَشتمِلُ على تمامِ ما يُميِّزُ الماهيةَ عن غيرِها، كمجموعِ الحساسِ المتحركِ بالإرادةِ للحيوانِ، فإن كان الأولَ فهو الجنسُ، وهو كليٌّ مقولٌ على كثيرين مختلفِين بالحقائقِ في جوابِ (ما هو).

فقولنا: (مختلفين بالحقائق) يُخرِجُ النوعَ[٧]، وقولنا: (في جوابِ ما هُو)

---

(١) «بينها» زيادة في متن المصباح. (٢) ساقط من (غ)، مستدرك بهامشها.

(٣) قال أبو البقاء في كلياته (ص٧٤٦): الكلي إن كان مندرجًا في حقيقة جزئياته يسمى ذاتيًّا؛ كالحيوان بالنسبة إلى زيد وعمرو مثلًا؛ إذ هو جزء حقيقتهما، وإن لم يندرج بل كان خارجًا عن الحقيقة يسمى عرضيًّا، كالكاتب مثلًا؛ فإنه ليس بداخل في حقيقة زيد وعمرو، وأيًّا ما كان فهو عبارة عن مجموع الحقيقة، فلا يسمى ذاتيًّا ولا عرضيًّا، بل واسطة ونوعًا، كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل، وهي الحيوانية والناطقية.

(٤) مستدرك في هامش (ص). (٥) في (ص): «ونعني».

(٦) في (ب) (غ): «جميعها».

(٧) في هامش (ب): «واعلم أن النوع يطلق على أمرين: أحدهما: وهو النوع الحقيقي كما عرفت، والثاني: الإضافي، وعرفوه بأنه: الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولًا أوليًّا».

الفصلَ والخاصّةَ والعرَضَ العامَّ، وكلٌّ من الماهياتِ المختلفةِ الحقائقِ التي يُقال عليها: الجنسُ؛ تُسمى نوعًا إضافيًا، كالإنسان والفرسِ، بالنسبةِ إلى الحيوانِ[١].

وإن كان الثانيَ فهو الفصلُ، وهو: كليٌّ مقولٌ في جوابِ (أيّما هو؟) أي: في جوابِ (أيُّ شيءٍ هو في ذاتِه)، فقولنا: (كليٌّ مقُول): شاملٌ لجميعِ الكلياتِ، وقولنا: (في جوابِ أيّما هو) مُخرِجٌ للجنسِ والنوعِ والعرَضِ العامِّ، وقولنا: (في ذاتِه): يُخرِجُ الخاصّةَ، وإنّما لم يقل: (في ذاتِه من جنسِه)، كما قاله الشيخُ[٢] في «الشفاء»[٣]، لئلا ينتقضَ بجوازِ تركُّبِ ماهيةٍ كالجنسِ العالي[٤] من أمرَين متساويينِ، أو أمورٍ متساويةٍ يُميِّزُها[٥] كلٌّ[٦] واحدٍ من تلك الأمورِ عن كلٍّ ما يُشارِكُها في الوجودِ، وليس كلٌّ منها جنسًا، وهو ظاهرٌ[٧]، فيكونُ فصلًا، وإلا لبَطَل انحصارُ الذاتيِّ في الجنسِ والفصلِ[٨].

---

(١) في هامش (ب): «والحيوان والنبات بالنسبة إلى الجسم النامي».

(٢) في (أ): «للشيخ»، وابن سينا: العلامة الشهير الفيلسوف، أبو علي، الحسين بن عبد الله بن الحسن ابن علي بن سينا، البلخي ثم البخاري، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق. كان أبوه كاتبًا من دعاة الإسماعيلية، وصنف الرئيس بأرض الجبل كتبًا كثيرة، منها «الإنصاف»؛ عشرون مجلدًا، «البر والإثم»؛ مجلدان، «الشفاء»، ثمانية عشر مجلدًا، «القانون». مات في شهر رمضان سنة ثمان وعشرين وأربعمئة وعمره ثمانية وخمسون سنة. يراجع: سير أعلام النبلاء (١٣: ١٩٩)، معجم الأدباء (٣: ١٠٧٠)، وفيات الأعيان (٢: ١٥٧)، الوافي بالوفيات (١٢: ٢٤٢).

(٣) يراجع: الشفاء لابن سينا (٧: ٧٢)، طبعة الهيئة العامة للكتاب ١٩٥٢م.

(٤) ساقط من (أ)، مستدرك بالهامش.

(٥) في (غ): «يمترها»، وهي محرفة.

(٦) «كل» زيادة في (ب).

(٧) في هامش (ب): لكونه غير مشترك فضلًا عن أن يكون تمام المشترك، ولا فصلًا؛ لأنه حينئذ لا يكون شيء منهما تمام الجزء المميز، بل تمام المميز يكون مجموعهما.

(٨) خلاصة ما ذكره المناطقة: أن الذاتي مشترك بين معان: منها: يقال الذّاتي لكلّ شيء ما يخصّه ويميّزه عن جميع ما عداه. وقيل: ذات الشّيء نفسه وعينه، وهو لا يشتمل العرض، والفرق بين =

واعلَم أنّ المصنِّفَ في قسمتِهِ الذاتيَّ إلى الجنسِ والفصلِ وتفسيرِهما؛ تابعٌ للإمامِ، لكن هذه القسمةُ لا تدلُّ على انحصارِ الذاتيِّ في الجنسِ والفصلِ، وهو غيرُ سديدٍ(١).

[الخاصة والعرض العام]

قال: (وإن كان خارجًا فإمّا أن يختصَّ بنوعٍ واحدٍ(٢)، وهو الخاصةُ، أو لا، وهو العَرَضُ العامُّ).

أقول: هذا هو القسمُ الثالثُ من أقسامِ الكليِّ، وهو أن يكونَ الكليُّ خارجًا عن ماهيةِ ما تحته من الأفرادِ، فهو إمّا خاصةٌ أو عرَضٌ عام، لأنّه إن اختصَّ بأفرادِ(٣) طبيعةٍ(٤) واحدةٍ فهو الخاصةُ، كالضاحكِ المختصِّ بطبيعةِ الإنسانِ.

وإن لم يختصَّ بل يُوجَدُ لغيرِها أيضًا فهو العرَضُ العامُّ، كالماشي

= الذّات والشخص: أنّ الذات أعمّ من الشخص، لأنّ الذات يطلق على الجسم وغيره، والشخص لا يطلق إلّا على الجسم. يراجع: حاشية القليوبي على شرح إيساغوجي (ص١٩٥)، حاشية الخرشي على المطلع (لوحة ١٧)، حاشية العطار على المطلع (ص٤٠).

(١) «وهو غير سديد» سقطت من (ص)، والحاصل: أن الداخل في الماهية يسمى بالذاتي، ويشمل الجنس والفصل، والخارج عن الماهية يسمى بالعرضي ويشمل الخاصة والعرض العام. فالكلي بالنظر إلى ما تحته من الجزئيات إما أن يكون تمام الماهية أو داخلًا فيها، أو خارجًا عنها، فالداخل إما أن يكون أعم من الماهية أو أخص منها، أي: مساو لها في الماصدق، فالأعم هو الجنس، والأخص أو المساوي هو الفصل، والخارج عنها إما أن يكون أعم من الماهية أو أخص منها، فالأعم هو العرضي العام، والأخص هو الخاصة، وأما الماهية بنفسها هي النوع. يراجع: حاشية الصبان على شرح السلم (ص١٤٦)، خلاصة القواعد المنطقية (ص١٣٨)، مذكرات في المنطق (ص٤٩).

(٢) ساقط من (ب). (٣) مستدرك بهامش (ب).

(٤) في (ب) و(غ): «طبيعية».

الحاصلِ لأفرادِ الإنسانِ وأفرادِ غيرِهِ[١].

وتُرسَمُ الخاصّةُ بأنّها: الكليُّ المقولُ على ما تحت طبيعةٍ واحدةٍ فقط قولًا عرضِيًّا، فقولنا: (على ما تحت طبيعةٍ واحدةٍ فقط) يُخرِجُ العرَضَ العامَّ، وقولنا: (قولًا عرضيًّا) يُخرِجُ: الجنسَ والنوعَ والفصلَ[٢].

ويُرسَمُ العرَضُ العامُّ بأنّه: الكليُّ المَقُولُ على ما تحت طبيعةٍ واحدةٍ وعلى غيرِها قولًا عرضيًّا، فقولنا: (وعلى غيرِها) يُخرِجُ: الخاصةَ، وقولنا: (قولًا عرضيًّا) يُخرِجُ: الجنسَ والفصلَ والنوعَ[٣].

واعلَم أنّه لو قال: إمّا أن يختصَّ بأفرادِ طبيعيةٍ واحدةٍ، كما قلنا بدلَ قوله: (بأفرادِ نوعٍ واحدٍ) لكان أجوَدَ؛ إذ يَخرُجُ عن قوله: (خاصة) الجنسُ العالي[٤] والفصلُ[٥]؛ لأنّه لا يَصدُقُ على خاصةِ الجنسِ والفصلِ أنّه يختصُّ بنوعٍ، ولو قال: بأفرادِ طبيعيةٍ واحدةٍ، لم يخرجْ؛ لأنّ الطبيعةَ أعمُّ من أن تكونَ طبيعةَ النوعِ أو الجنسِ أو الفصلِ[٦].

[أقسام الخاصة والعرض، واللازم والمفارق]

قال: (وكلُّ واحدٍ[٧] منهما شاملٌ وغيرُ شاملٍ، لازمٌ ومُفارِقٌ. واللازِمُ

---

(١) يراجع: التعريفات (ص١٤٩)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص٢٤٠).

(٢) يراجع: حاشية القليوبي على المطلع (ص٢٣٢)، كشاف التهانوي (١: ٧٣٢).

(٣) «والنوع» ساقط من (غ).

(٤) ساقط من (غ).

(٥) في (ص) (ب): «والفصل الأخير».

(٦) من قوله: «لأنه لا يصدق» إلى هنا ساقط من (ص) (غ) (ب).

(٧) ساقط من (أ).

إمّا للوجودِ أو للماهيةِ بلا وسطٍ؛ فيُعلَمُ اللزومُ من تصوُّرِهما، وهو البَيِّنُ، أو بوسطٍ؛ فيحتاجُ إلى تصوُّرِه).

أقول: كلُّ واحدٍ من الخاصّةِ أو العرَضِ العامِّ قد يكونُ شاملًا لجميعِ الأفرادِ، وقد يكون غيرَ شاملٍ، والخاصّةُ(١) الشاملةُ: كالضاحكِ بالقوةِ لأفرادِ الإنسان، وغيرُ الشامِلةِ كالضاحك(٢) بالفعلِ لها.

والعرَضُ العامُّ الشاملُ لجميعِ الأفرادِ: كالماشي بالقوّةِ لجميعِ أفرادِ أنواعِ الحيوانِ، وفي هذا المثالِ نظَرٌ. وغيرُ الشاملِ: كالماشي بالفعلِ لها.

وأيضًا كلٌّ منهما إمّا لازمٌ وهو: ما يَمتنِعُ انفكاكهُ عن معروضِه؛ كالفرديّةِ للثلاثةِ، وقد يكونُ مفارقًا(٣)، وهو ما يجوزُ انفكاكُه عن معروضِهِ؛ كحُمرةِ الخجَلِ(٤).

واللازمُ إمّا لازمُ الوجودِ؛ كالشكلِ(٥) للجسمِ، أو لازمٌ للماهيةِ(٦)، وهو إمّا بلا وسطٍ، وهو ما يكونُ تصوُّرُه مع تصوُّرِ ملزومِه كافيًا في جزمِ الذهنِ باللُّزومِ بينهما؛ كالانقسامِ بمُتَساوِيَين للأربعةِ، وإليه أشار بقوله: **(فيُعلَمُ اللزومُ بينهما(٧) من تصَوُّرِهما)**، ....

(١) في (ب): «فالخاصة». (٢) مستدرك بهامش (غ).

(٣) في النسخ: «صادقًا».

(٤) العرض اللازم: ما يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب بالقوة بالنسبة للإنسان. والعرض المفارق: ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء. وهو إما سريع الزوال، كحمرة الخجل وصفرة الوجل، وإما بطيء الزوال، كالشيب والشباب. يراجع: شرح الكلنبوي على إيساغوجي (ص٦٩)، حاشية القليوبي على المطلع (ص٢٢٨).

(٥) في (ب): «كالمشكل».

(٦) يراجع: خلاصة القواعد المنطقية (ص١٥٧)، حاشية السيالكوتي على القطب الرازي (١: ٢٧٤).

(٧) «بينهما» زيادة في (ب).

ويقال لهذا: اللازمُ البيِّنُ[١].

وإمّا بوسطٍ: وهو ما يكونُ بحيث يَقتضِي الشيءُ صفةً، وتلك الصفةُ صفةً أخرى؛ كالإنسانِ للمتعجِّبِ، والمتعجِّبِ للضاحكِ.

والوسطُ ما يكونُ مقارنًا لقولنا، لأنّه حين يُقال: لأنه كذا كالمُتعجِّب، في قولنا: الإنسانُ ضاحك، لأنّه متعجِّبٌ، فلا يكفي تصوُّره مع تصوُّرِ ملزومِه في جزمِ الذِّهنِ باللزوم بينِهما، بل يحتاج فيه معَهُما إلى تصور الوسطِ، وإليه أشار بقولِهِ: (فيحتاج إلى تصوُّرِه).

[أقسام الجنس الأربعة]

قال: (والجنسُ إن علا ما عداهُ، فهو العالي، وإن سَفَل فهو: السافِلُ، والواقعُ بينهما هو[٢]: المتوسِّطُ، والمقابِلُ لُه هو[٣] المُفرَدُ[٤]).

أقول: مراتبُ الأجناسِ أربعٌ[٥]:

- لأنّه إن كان فوقه وتحته جنسٌ فهو الجنسُ المتوسِّطُ، كالجِسمِ[٦]،

---

(١) في هامش (ب): «وقد يكون لزومه للزومه بوسط كالحدوث للعالم، فإن العلم بلزومه له يحتاج إلى وسط، والوسط كما يقرن بقولنا: لأنه جنس يقال: لأنه كذا، كما يقال: العالم حادث لأنه متغير».

(٢) زيادة في متن المصباح. (٣) «هو» زيادة في متن المصباح.

(٤) اختلفت النسخ بين المفرد والمنفرد.

(٥) يراجع: خلاصة القواعد المنطقية (ص١٤٥)، كشاف اصطلاحات الفنون (١: ٥٩٧)، حاشية الصبان على شرح الملوي (ص١٥٧)، مذكرات في المنطق (ص٥٦)، التجريد الشافي (ص٩٧).

(٦) في هامش (ب): «فمن تلك الأجناس: ما هو فوق جميع ما عداه من الأجناس الواقعة في تلك السلسلة، فهو الجنس العالي، وما هو تحت جميعها فهو السافل».

والجسمِ النامِي؛ لأنّ فوقهما الجوهرَ، وتحتهما الحيوانَ[١].

ـ وإن لـم يكـن فوقه ولا تحته جنسٌ فهو الجنسُ المُفردُ، كالعقلِ إن كان جنسًا للعقولِ[٢]، ولم يكنِ الجوهرُ جنسًا له[٣].

ـ وإن كان تحتـه جنـسٌ فقـط فهو الجنس العالي كالجوهـرِ[٤]، لأن تحته الجسمُ والجسم النامي، والحيوان، وليس فوقه جنسٌ آخر[٥].

ـ وإن كان فوقـه جنـسٌ فقـط فهـو الجنسُ السافلُ، كالحيـوانِ؛ لأنّ فوقه الجسمَ الناميَ، والجسمَ، والجوهرَ، وليس تحته جنسٌ[٦].

وفيمـا ذَكَـره المصنِّـفُ مـن أنّ الجنسَ (إن علا[٧] مـا عداهُ فهـو الجنسُ العالي) نظرٌ؛ لأنّه إن أراد به أنّ الجنسَ العاليَ هو الذي يعلُو جميعَ[٨] ما عداهُ من الأجناسِ فباطِلٌ؛ لأنّ كلًّا من المقولاتِ العشرِ جنسٌ عالٍ، مع أنّ بعضَها ليس فوق بعضٍ؛ ولا مقولَه فوق ما يندَرِجُ تحت مقولةٍ أخرى.

---

(١) الجنـس: إمـا أن يكـون أعـم الأجنـاس المترتبـة، وهـو العالـي كالجوهـر؛ أو أخص، وهـو السـافل كالحيوان؛ أو أعم من بعض وأخص من بعض، وهو المتوسط، كالجسم النامي؛ أو مباينًا لها، وهو المفرد، ولم يوجد له مثال. يراجع: تسديد القواعد (١: ٤٢١).

(٢) في هامش (ب): «والعقول التي تحته أنواع حقيقية مختلفة بالحقيقة، ولا يكون الجوهر جنسًا له».

(٣) ساقط من (ص).

(٤) قال الرصاع في شرح حدود ابن عرفة (١: ٣٧٠): جنس الأجناس: مثَّل ذلك المنطقيون بالجوهر الـذي المـراد بـه الموجـود لا في الموضـوع، ومقابله العـرض، وتحته جوهر مجرد وجسـم وهما نوعان له، هكذا قرره بعضهم، ولا يصح أن يكون الجوهر الفرد هو جنس الأجناس، وهو ظاهر.

(٥) «وليس فوقه جنسٌ آخر، لكونه جنس الأجناسِ» زيادة في (غ) (ب).

(٦) «وليس تحته جنسٌ؛ لكونه جنسًا سافلًا» الفقرة ساقطة من (ص) (أ) (ب)، والجملة زيادة من (غ).

(٧) في (غ): «اغلا»، بالمعجمة.

(٨) في (أ) (غ): «فوق جميع ما عداه»، وضرب عليها في (ب).

وإن أراد به أنّه يكونُ فوق بعضٍ[١] ما عداهُ من الأجناسِ فكذلك، لأنّه حينئذٍ يَلزَمُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ من الجسمِ والجسمِ النامي جنسًا عاليًا؛ لكونِ كلٍّ منهما فوق الحيوانِ، الذي هو مما عداهما من الأجناسِ، وكذا في قوله: (وإن سفل)؛ فهو السافلُ بعينِ هذا البيانِ، بل العبارةُ الصحيحةُ ما قَرَعنا به سمْعَك.

[أقسام النوع الأربعة]

قال: (وكذا النَّوعُ الإضافيُّ)[٢].

أقول: مراتبُ النوعِ الإضافيِّ أيضًا هذه الأربعُ[٣]؛ لأنّه إن كان فوقه وتحته نوعٌ فهو النوعُ المتوسِّطُ، كالجسمِ النامي، والحيوانِ؛ لأنّ فوقهما الجسمَ وتحتهما الإنسانَ، وإن لم يكن فوقه ولا تحتَهُ نوعٌ فهو النوعُ المفردُ، كالعقلِ، إن قلنا: إنّ الجوهرَ جنسٌ له، وهو ليس بجنسٍ للعقولِ[٤].

- وإن كان تحته نوعٌ فقط فهو النوعُ العالِي، كالجسمِ؛ فإنّ تحته الجسمَ الناميَ، والحيوانَ، والإنسانَ، وليس فوقه نوعٌ.

- وإن كان فوقه نوعٌ فقط[٥] فهو النوعُ السافلُ، كالإنسانِ؛ فإنّ فوقه الحيوانَ

---

(١) مستدرك بهامش (ب).

(٢) قال الشريف الجرجاني: النوع الإضافي: هي ماهية يقال عليها وعلى غيرها: الجنس، قولًا أوليًا؛ أي: بلا واسطة، كالإنسان بالقياس إلى الحيوان، فإنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها، كالفرس والجنس، وهو الحيوان، حتى إذا قيل: ما الإنسان، والفرس؟ فالجواب: إنه حيوان، وهذا المعنى يسمى نوعًا إضافيًا؛ لأن نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه، وهو الحيوان، والجسم النامي، والجسم، والجوهر. التعريفات (ص٢٤٧)، شرح المطالع للقطب (١: ٣٢٤).

(٣) يراجع: خلاصة القواعد المنطقية (ص١٥٢)، حاشية الصبان على شرح الملوي (ص١٥٤).

(٤) في هامش (ب): «والعقول التي تحته ليست بأنواع».

(٥) في هامش (ب): «فإن فوقه الجوهر وهو ليس بنوع».

والجسمَ الناميَ، والجسمَ، وليس تحته نوعٌ[١].

قال: (والجنسُ العالي يُسمّى جِنسَ الأجناسِ، والنوعُ السافلُ نوعَ الأنواعِ).

أقول: إنّما كان كذلك لأنّ جنسيّةَ الجنسِ باعتبارِ ما تحتَهُ، إذ هو كليٌّ مقولٌ على كثيرِين مختلفِين بالحقائقِ في جوابِ ما هو؟ فهو إنّما يكونُ جنسَ الأجناسِ إذا كانت الأجناسُ تحته، ولا يكونُ فوقه جنسٌ[٢].

ونوعيّةُ النوعِ الإضافيِّ باعتبارِ ما فوقه؛ إذ هو كليٌّ يُقال عليه وعلى غيرِه الجنسُ في جوابِ ما هو؟ قولًا أوّليًا، فهو إنّما يكونُ نوعَ الأنواعِ، إذا كان الأنواعُ فوقه، ولا يكونُ تحته نوعٌ[٣].

[الفصل الثاني: في مقاصد علم المنطق: المعرف]

قال: (الفصلُ الثاني في المقاصدِ[٤]: مُعرِّفُ الشيءِ: ما يُوجِبُ مَعرِفتُه معرفتَه).

أقول: المرادُ بالمقاصدِ: الحدودُ والرسومُ، وما يتعلّق بها؛ إذ المقصودُ

---

(١) يراجع: كشاف الفنون (٢: ١٧٣٤). دستور العلماء (٣: ١٧١).

(٢) فهو يسمى بجنس الأجناس، لأنه جنس لكل جنس تحته، أما تحته فتوجد أجناس، وهي: الجسم المطلق، والجسم النامي، والحيوان، وسمي الجنس البعيد بعيدًا لأنه يبعد عن الماهية، إما بمرتبة واحدة أو بمرتبتين أو ثلاث.

(٣) الجنس العالي يباين جميع مراتب النوع، والنوع السافل يباين جميع مراتب الجنس، وبين كلّ واحد من الباقين من الجنس وبين كلّ واحد من الباقين من النوع عموم من وجه.

(٤) في هامش (ب): «لما فرغ من المبادئ؛ شرع في المقاصد، وهي البحث عن المعرف، وأقسامها: وهي الحدود والرسوم».

من هذه المقالةِ بيانُ طُرُقِ اكتسابِ التصوُّراتِ، وهي الحدودُ والرسومُ، فهي المقاصِدُ.

- إذا عَرَفتَ هذا فاعلم أنّ الموَصِّلَ القريبَ؛ أي: بنفسِه إلى المجهولِ من التصوراتِ يُسمى (مُعرِّفًا)(١)، وفسَّره بعضُ المتأخِّرين وتَبِعه المصنِّفُ، وقال: مُعرّفُ الشيءِ: ما يُوجِبُ معرفتُه معرفةَ الشيءِ(٢)، وهو ليس بصحيحٍ؛ لِما قيل من أنّه(٣) غيرُ مانعٍ لدخولِ الملزوماتِ البيِّنةِ اللوازمِ(٤) فيه(٥)؛ إذ معرفتُها تُوجِبُ معرفةَ لوازمِها، كالدخانِ للنارِ؛ فإنّ ذلك باطلٌ(٦)؛ إذ تصوُّرُ الدُّخانِ لا(٧) يُوجِبُ(٨) تصوُّرَ النارِ(٩)، بل العلمُ بوجودِ الدخانِ يستلزمُ العلمَ بوجودِ الآخرِ(١٠)، بل لكونهِ غيرَ جامعٍ(١١) لخروجِ الرسومِ عنه، اللهمَّ إلا

(١) وعرفه شارح الرسالة الشمسية بقوله: ما يقتضي تصوره تصور الشيء بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه. يراجع: تحرير القواعد المنطقية (ص٧٨)، خلاصة القواعد المنطقية (١٦٦).

(٢) يراجع: طوالع الأنوار (ص١٢١)، المنطق في شكله العربي (ص٤٢)، دستور العلماء (٣: ١٠٥)، خلاصة القواعد المنطقية (ص١٦٧).

(٣) «ليس بصحيح؛ لما قيل من أنه» زيادة مستدركة بهامش (ب).

(٤) في هامش (ب): «أي: الملزومات التي لها لوازم بينة؛ يلزم أن يكون معرفات بالنسبة إلى تلك اللوازم، لأن العلم بما يوجب العلم بتلك اللوازم، وكذا الكل بالنسبة إلى الجزء؛ يلزم أن يكون معرفًا؛ لأن معرفة الكل توجب معرفة الجزء، مع أن شيئًا منهما ليس بمعرف».

(٥) زيادة في (ص).

(٦) «فإن ذلك باطل» مستدرك في هامش (ب). ساقط من (أ) و(غ).

(٧) «لا» مصححة بهامش الأصل. (٨) في (ب): «لا يوجب».

(٩) في هامش (ب): «بل العلم بوجود الدخان يستلزم العلم بوجود النار، وفرق بين تصور الشيء موجبًا لتصوره في [..]، وهي كون العلم بوجوده مستلزمًا للعلم بوجود الآخر، بل لكونه».

(١٠) من قوله: «بل العلم» إلى هنا في الأصل دون باقي النسخ.

(١١) في هامش (ب): «إذ لا يوجب معرفتنا معرفة الرسوم».

أن يُقال: المرادُ بمعرِفةِ المعرِّفِ: معرفتُه مطلقًا، سـواءٌ كان بكُنهِ حقيقتِه كما في الحدِّ التامِّ، أو ببعضِ اعتباراته كما في سائرِ التعريفاتِ، فحينئذٍ لا تخرُجُ الرسومُ عنه.

لكن الأولى أن يُقال: مُعرِّفُ الشـيءِ هو: القولُ الدالُّ على ماهيةِ الشـيءِ، أو على ما يُميِّزُه عما عداهُ، وإنّما أخَذنا القولَ في تعريفِه، ليُعلَمَ أنّ المعرِّفَ لا يجوزُ أن يكونَ مفردًا، بل لا بدَّ فيه من التركيبِ[١] كما سيُتلى عليك، فيَخرُجُ[٢] عنه الملزوماتُ المذكورةُ[٣]، ودَخَل الرسومُ في قولنا: (أو على ما يُميِّزُه على ما عداه)، وصار التعريفُ جامعًا ومانعًا.

[شروط التعريف]

قال: (فيكونُ أجلَى منه[٤]؛ فلا يكونُ نفسَهُ، ولا مُعرَّفًا به، ولا بُدَّ من التَّساوي في العُمُومِ).

قال: لمّا عَرَفتَ أنّ مُعرِّفَ الشـيءِ هو الذي يُوجِبُ معرفتُه معرفةَ الشـيءِ، أي: يكونُ معرفتُه سببًا لمعرفتِه، عَرَفتَ أنّه يجبُ أن يكونَ المعرَّفَ وأجلى من المعرَّفِ عند الطالبِ، وإلا لم يكُن معرفتُه سببًا لمعرفةِ المعرَّفِ[٥].

وإذا ثَبـت أنّ المعـرِّفَ يجبُ أن يكونَ أجلَى من المعـرَّفِ ثَبَت أنّ مُعرِّفَ الشيءِ لا يجوزُ أن يكونَ نفسَهُ، ....

(١) في (أ) (غ): «الترتيب». (٢) في (ص): «فخرج».

(٣) «فيَخرُج عنه الملزوماتُ المذكورة [إن وردت]». زيادة مستدرك بهامش (ب).

(٤) ليست في المتن.

(٥) يراجع: طوالع الأنوار (ص١٢١)، تحرير القواعد المنطقية (ص٧٩).

وإلا لكان الشيءُ أجلَى من نفسِه[1]، وثَبَت ألا يكونَ المعرِّفُ معرَّفًا بالمعرّفِ.

- إمّا ابتداءً كما يقال: الكيفيةُ ما بها تقعُ المشابهةُ واللامشابهةُ، ثم يُقال: المشابهةُ هو الاتفاقُ في الكيفيةِ.

- أو انتهاءً كما يقال: الاثنان هو الزوجُ الأوَّلُ، ثم يُقال: الزوجُ هو المنقَسِمُ بمتساويَين.

ثم يقال: المتساويان هما: الشيئان اللذان لا يزيدُ أحدُهُما على الآخرِ، ثم يقال: الشيئان هما الاثنانِ، وإلا لم يَكُن أيضًا أجلَى من المعرَّفِ[2].

وإذا ثَبَت ما ذَكَرناهُ ثَبَت أنّه يجبُ أن يكونَ المعرّفُ الجليُّ[3] مساويًا للمعرَّفِ في العمومِ[4]، أي: متى وُجِد أحدُهما وُجِد الآخرُ، ومتى انتفى

(١) ذكر العضد الإيجي في المواقف شروط التعريف فقال: المعرف تجب معرفته قبل معرفة المعرف؛ لأن معرفته طريق إلى معرفته وسبب لها، فلا بد أن تتقدمها فيكون غيره، إذ لو كان عينه لزم كون الشيء معلومًا قبل أن يكون معلومًا.
ويكون أيضًا أجلى منه؛ إذ لو ساواه في الجلاء أو كان أخفى منه؛ لم يكن معلومًا قبله، سواء توقف معرفته على معرفته بمرتبة واحدة، ويسمى دورًا صريحًا، كقولك: الشمس كوكب نهاري، والنهار زمان كون الشمس طالعة. ويراجع للاستزادة: المواقف (١: ١٧٧)، شرح المقاصد (١: ٢٢)، شرح طوالع الأنوار لشيخ الإسلام (ص٥٦-٥٧).

(٢) يراجع: طوالع الأنوار (ص١٢١)، شرح الطوالع (ص٥٦).
وفي هامش (ب): «وإنما قلنا: إنه لا يجوز أن يكون المعرف معرفًا بالمعرف، وإلا لم يكن المعرف أجلى منه».

(٣) في (ب): «المعرف الجلي». و«الجلي» ساقط من (ص).

(٤) فالاطّراد المستعمل في التعريفات ما وقع في شرح الطوالع: من أنّ معرّف الشيء يجب أن يساويه صدقًا؛ أي: يجب أن يصدق المعرّف على كل ما صدق عليه المعرّف، وهو الاطّراد والمنع وبالعكس، أي: يجب أن يصدق المعرّف على كل ما يصدق عليه المعرّف، وهو الجمع والانعكاس. انتهى. يراجع: شرح الطوالع (ص٦١)، تحرير القواعد المنطقية (ص٧٩)، وكشاف الفنون (١: ٢٢١).

انتفى(١)؛ لأنّه إذا لم يكن مساوِيًا فإمّا أن يكونَ أعمَّ من المعرَّفِ أو أخصَّ منه(٢)، فإن كان الأوّلَ لَزم ألا يُوجِبَ معرفةُ المعرِّفِ معرفةَ المعرَّفِ، لقصورِه حينئذٍ عن أقلِّ درجاتِ التعريفِ(٣) وهو التمييزُ(٤)، وقد قلنا: إنّ المعرِّفَ للشيءِ هو الذي يُوجِبُ معرفتُه معرفةَ الشيءِ، هذا خلفٌ(٥).

وإن كان الثانيَ(٦) كان أخفَى(٧)؛ إذ الخاصُّ أخفى من العامِّ؛ لكونِه أقلَّ وجودًا من العامِّ، وقد قلنا: إنّ المعرِّفَ يجبُ أن يكونَ أجلَى، هذا خلفٌ.

وإنّما قال: (في العموم)(٨)؛ ليشيرَ إلى عدمِ التساوي في الجلاءِ والخفاءِ، ولمّا كان كونُ المعرّف أجلى فرعًا على كونِ معرفتِه سببًا لمعرفةِ المعرّفِ، وكونِه غيرَ نفسِه، وغيرَ مُعرَّفٍ بالمعرِّفِ، فرعًا على كونِه أجلى، وكونِه مُساويًا له فرعًا على ما تقدَّم(٩)؛ ....

---

(١) «انتفى» الثانية ساقط من (غ)، مستدرك بالهامش.

(٢) في هامش (ب): «معرف الشيء لو كان أخص منه لم يشمل جميع أفراده، كما إذا قلنا في تعريف الإنسان: الموجود [...] الذي لم يشمل سائر أفراده».

(٣) في هامش (ب): «لامتناع التعاريف».

(٤) في هامش (ب): «فإن العلم بالعام لا يستلزم العلم بالخاص لعمومه».

(٥) من قوله: «وقد قلنا» إلى هنا ساقط من (أ).

(٦) أي: أخص.

(٧) التعريف بالأخفى والتعريف بالنفس والتعريف الدوري والدوري المضمر؛ بعضها أشد رداءة من البعض، فالتعريف بالأخفى أقوى رداءة من التعريف بالمثل، والتعريف بالنفس أقوى رداءة من التعريف بالأخفى الذي لا يتوقف تصوره على تصور المعرف، إذ الأخفى يمكن أن يصير أجلى بالنسبة إلى شخص أو إلى وقت، بخلاف نفس الشيء بالقياس إليه، فإنه لا يعقل فيه ذلك، والتعريف الدوري أشد استحالة من التعريف بالنفس، إذ يلزم فيه تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها بمرتبتين، وفي التعريف بالنفس يلزم ذلك بمرتبة. يراجع: الكليات (ص٤٤٨).

(٨) في هامش (ب): «لأن كل ما هو عام كان أعرف».

(٩) يراجع: طوالع الأنوار (ص١٢٢)، شرح الطوالع (ص٦١)، خلاصة القواعد المنطقية (ص١٦٦)، =

أدخَلَ فاءَ[1] السببيةِ على كلِّ واحدٍ من الفروعِ الثلاثةِ، ليُعلَمَ أنّه مبنيٌّ على ما قبله.

[أقسام الحد والرسم التام والناقص]

قال: (فإن عُرِّف بجميعِ أجزائه فهو الحدُّ التامُّ، أو بالمميِّزِ منها[2] وحده فهو الناقصُ، أو بالجنسِ والخاصّةِ الشاملةِ فهو الرَّسمُ التامُّ، أو بها وحدها فهو[3] الناقصُ).

أقول: المعرِّفُ إمّا حدٌّ أو رسمٌ، وكلٌّ منهما إمّا تامٌّ أو ناقصٌ؛ لأنّه؛ أي: المعرف[4]:

- إن عُرِّف بجميعِ أجزائه فهو الحدُّ التامُّ، كالحيوانِ الناطقِ للإنسانِ[5].
- وإن عُرِّف ببعضِ أجزائهِ فهو الحدُّ الناقصُ[6]، وهو:
- إمّا أن يكونَ بالجزءِ المميِّزِ وحده، أعني بالفصلِ فقط، كتعريفِ الإنسانِ

= تحرير القواعد (ص٧٨-٧٩)، كشاف الفنون (١: ٤٨٤).

(١) في (ص): «الفاء». (٢) زيادة في متن المصباح.

(٣) في (ص): «وهو».

(٤) في هامش (ب): «لما فرغ عن ذكر تعريف المعرف وشرائطه أورد ذكر أقسامه».

(٥) الحد التام: ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، قال القطب الرازي في شرح الرسالة الشمسية (ص٧٩): المعرف إما حد أو رسم، وكل منهما إما تام أو ناقص، فالحد التام: ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، أما تسميته حدًّا فلأنه في اللغة المنع، وهو لاشتماله على الذاتيات مانع من دخول الأغيار الأجنبية فيه، وأما تسميته تامًّا فذكر الذاتيات فيه بتمامها.

(٦) والحد الناقص: ما يكون بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالناطق، أو بالجسم الناطق، أما أنه حد فلما ذكر في تعريفه، وأما أنه ناقص فلخروج بعض الذاتيات عنه. يراجع: شرح القطب الرازي على الرسالة الشمسية (ص٨٠).

بالناطقِ[١].

ـ أو به وبالجنسِ البعيدِ، كتعريفِ الإنسانِ بالجسمِ الناطقِ.

ـ وإن عُـرِّف بمـا يتركَّبُ من الداخلِ والخـارجِ؛ فإن كان بالجنسِ القريبِ والخاصّةِ، كتعريفِ الإنسانِ بالحيوانِ الضاحكِ فهو الرسمُ التامُّ[٢].

ـ أو بها وبالجنسِ البعيدِ: كتعريفِ الإنسانِ بالجسمِ الضاحكِ، فهو الرسمُ الناقصُ[٣].

ـ وإن عُـرِّف بالخـارجِ وحدهُ[٤]؛ كتعريفِ الإنسـانِ بالضاحكِ، فهو أيضًا: رسمٌ ناقصٌ[٥].

---

(١) في هامش (ب): «وذلك لأن المعرف لما لم يجز أن يكون داخلًا فيه أو خارجًا عنه، أو مركّبًا من الداخل والخـارج، فـإن كان داخلًا فيه أو خارجًا عنـه أو مركّبًا من الداخل والخارج، فإن كان داخلًا فإما أن يكون مركبًا من الجنس والفصل المرتبين أو غيرهما، فإن كان الأول فهو الحد التام، وإن كان الثاني ـ وهـو ألا يكـون مركبًـا من الجنس والفصل المرتبين ـ فهو الحد الناقص، مثل: أن يكون مركبًا من الجنس البعيد والفصل القريب».

(٢) الرسـم التـام: مـا تركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسـان بالحيـوان الضاحك، أما تسميته رسمًا فلأن رسم الدار أثرها، فكأنه تعريف بالأثر، وأما تسميته تامًّا فلمشابهته للحد التام من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب، وقيد بأمر يختص بالشيء. يراجع: طوالع الأنوار (ص١٢٢)، شرح الطوالع (ص٦٣)، تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي (ص٨٠).

(٣) من قوله: «أو بها» إلى هنا زيادة في (ب).

والرسـم الناقـص: مـا يكون بالخاصـة وحدها، أو بهـا وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسـان بالضاحك وبالجسـم الضاحك، وبعرضيات تختص جملتها بحقيقة، كقولنا في تعريف الإنسـان: إنه ماش على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع. ويراجع: شرح الشمسية (ص٨٠).

(٤) في (ب): «أو بها وبالجنس البعيد: أي: عرف بالخارج».

(٥) في هامش (ب): «وإن كان المعرف خارجًا عنه فهو الرسـم الناقص، سـواء كان بالخاصة وحده أو بالعرض العام والخاصة».

وإنّما قيَّد المصنِّفُ الخاصّةَ بالشامِلةِ لأنّها إذا لم تكن شاملةً لما كانت مساويةً في العمومِ، وفيما ذَكَره المصنِّفُ نظرٌ، لأنّه قال: (الحدُّ الناقصُ هو التعريفُ بالجزءِ المميِّزِ وحده)[١].

والرسمُ الناقصُ: هو التعريفُ بالخاصّةِ الشامِلةِ وحدَها، فقد حَصَرهما فيما ذَكَره، وليس كذلك؛ إذ الحصرُ منتفٍ اتفاقًا؛ لأنّ التعريفَ بالجنسِ البعيدِ والفصلِ القريبِ كما مرَّ مثالُه من الحدودِ الناقصةِ اتفاقًا.

وكذا التعريفُ بالجنسِ البعيدِ والخاصةِ الشامِلةِ كما مرَّ أيضًا مثالُه من الرُّسومِ الناقصةِ كذلك؛ على أنّ ما ذَكَره ليس حدًّا ناقصًا، ولا رسمًا ناقصًا[٢]؛ إذ المعرِّفُ لا يجوزُ أن يكونَ مفردًا؛ لأنّه إن دلَّ على الماهيةِ بالالتزامِ أو بالتضمُّنِ يَلزَمُ التعريفُ بالأخفى، وإن دلَّ بالمطابقةِ يَلزَمُ التعريفُ بالمرادفِ، كما قاله السمرقنديُّ[٣]؛ لأنّه يَلزَم أن يكونَ المعرِّفُ هو اللفظَ لا الماهيةَ، وليس كذلك؛ لأنّهم يقولونَ: إنّ[٤] للمعرِّفاتِ أقوالًا[٥] شارحةً، ولا بدَّ في القولِ من التركيبِ، وأيضًا صدَّرُوا كُتُبَهم بأنّ المجهولاتِ[٦] إنّما تُستحصَلُ[٧]

(١) يراجع: شرح الشمسية (ص٨٠). (٢) «ولا رسمًا ناقصًا» ساقط من (أ)، مستدرك بالهامش.

(٣) ذكره في قسطاس الميزان، وهو مخطوط لم يطبع. والشيخ السمرقندي (ت٦٩٠ هـ): هو محمد ابن أشرف الحسيني، السمرقندي، شمس الدين، عالم بالمنطق والفلك والهندسة وغير ذلك. من تصانيفه: رسالة في آداب البحث والمناظرة، أشكال التأسيس في الهندسة، الصحائف الإلهية، القسطاط، وكتاب عيني النظر في المنطق، وقسطاس الميزان في المنطق، وشرح القسطاس، وغيرها. يراجع: معجم المؤلفين (٩: ٦٣)، الأعلام (٦: ٣٩).

(٤) «إن» ليست في (ص) (غ) (أ). والأولى وضعها.

(٥) في (ب): «أقوال». (٦) في (أ): «المجهول».

(٧) في (أ) (غ): «يتحصل».

من المعلوماتِ بالفكرِ، وهُو: ترتيبُ أمورٍ حاصلةٍ[١] للتأدّي إلى مجهولٍ[٢]، وهذا أيضًا يَدُلُّ على أنّ المفرَدَ لا يُفِيدُ.

قال: (والأولى: تقديمُ الأعمِّ لشُهرتِه).

أقول: الأولى تقديمُ الجزءِ الأعمِّ في التعريفِ؛ لشهرتِه، وكثرةِ وقوعِه في الذِّهنِ، ولأنّ التميُّز إنّما يحسُنُ بعد الاشتراكِ[٣].

[وجوه استحالة تعريف الشيء]

قال: (قيل عليه: مجموعُ الأجزاءِ عينُه، والجزءُ إنّما يُعرَّفُ إذا عرَّفَ الأجزاءَ، فيعرِّفُ نفسَه! والخارجَ عنه! والخارجُ إنّما يُعرَّفُ إذا عُلِم اختصاصُه به، وذلك يتوقَّفُ على معرفتِه ومعرفةِ ما يُباينُه من الأمورِ الغيرِ المتناهيةِ، وذلك محالٌ)[٤].

أقول: تعريفُ الشيءِ مُحالٌ من وجهَين[٥]:

---

(١) في (غ): «معلومات». (٢) في (أ): «المجهول».

(٣) قال في الطوالع: وينبغي أن يقدم الأعم لشهرته وظهوره، ويجتنب عن الألفاظ الغريب والمجازية والتكرار... اللهم إلا إذا دعت ضرورة.

والمقصود بالأعم: الجنس والعرض العام، فهما يقدمان على الجزء الأخص كالفصل والخاصة، فلأن أفراد الأعم أكثر، ومنافياته أقل، وكل ما كان كذلك كان أكثر شهرة وأظهر، ولأن ذكر الأخص إنما هو للتمييز، وهو لا يتحقق إلا بعد الإبهام، فكان الواجب تقديم الأعم. يراجع: طوالع الأنوار (ص١٢٢)، شرح الطوالع (ص٥٨).

(٤) في هامش (ب): «سواء كان حدًا أو رسمًا».

(٥) في هامش (ب): «وأما الثالث فلأن التعريف بالأمر الخارج لا يمكن إلا إذا علم أنه مختص بذلك الشيء، والعلم بالاختصاص به موقوف على ثبوته له دون ما عداه، وذلك يتوقف على معرفة الشيء، ومعرفة الشيء موقوفة على العلم بذلك الاختصاص، فيلزم الدور، وأيضًا معرفته على =

ـ **الوجه الأول**: هو أنّه لمّا تعذَّر التعريفُ بنفسِـه، فلو عُرِّف فإمّا أن يُعرِّفَ بجميعِ أجزائه أو ببعضِ أجزائـهِ أو بالخارجِ عـن أجزائهِ، أو بمـا يتركَّبُ من الداخلِ والخارجِ، ولا سبيلَ إلى شيءٍ منها(١).

أمّا **الأولُ** فلأنّ مجموعَ أجزاءِ الشيءِ نفسُ ذلك الشيءِ، فتعريفُه به تعريفُ الشيءِ بنفسِه(٢).

وأمّا **الثاني** فلأنّ تعريفَ الماهيةِ المركَّبةِ لا يُمكِنُ إلا بعد تعريفِ أجزائها، فلو كان جزءٌ منها معرّفًا لها لَزِم أن يكونَ معرِّفًا لكلِّ جزءٍ منها(٣)، فيكونَ معرِّفًا لنفسِه، ولِما هو خارجٌ عنه، أي: عن(٤) سائرِ الأجزاءِ، وهو عينُ القسمِ الثالث، وهـو أيضًـا باطـلٌ؛ لأنّ الخارجَ عن الشـيءِ(٥) إنّمـا يعرِّفُه إذا عُلِـم اختصاصُه بذلك...

= معرفـة مـا يباينه من الأمور الغيـر المتناهية، وهي كل ما عداه فهو محـال». ويراجع: طوالع الأنوار (ص١٢٤)، شرح الطوالع (ص٦٢).

(١) في هامش (ب): «والكل محال، فيكون التعريف محالًا».

(٢) فتعريف الشيء بنفسه محال؛ لأن الوسيلة معلوم قبل المطلوب، فلو جعل الشيء معرفًا لنفسه لكان كذلك الشيء من حيث إنه وسيلة يجب أن تكون معرفته متقدمة، ومن حيث إنه مطلوب يجب أن تكون معرفته متأخرة، فيلزم أن يكون العلم به متأخرًا عن العلم به، وذلك محال.

(٣) في هامش (ب): «أي: بجميع أجزائه، يلزم أن يكون ذلك الجزء المعرف خارجًا عن باقي الأجزاء، فيكون تعريف الشيء بالخارج، وهو القسم الثالث من الأقسام الأربعة، وهو باطل أيضًا».

(٤) ساقط من (أ).

(٥) فـي هامـش (ب): «والتعريف بالخارج محال، لأن الخارج عن الشـيء إنما يعرف ذلك الشـيء إذ علـم اختصاصـه به، أي: يعلم أن الخارج... له دون جميع ما عداه، إذ لو لم يعرف الاختصاص لم يميز المعرف عما عداه، لجواز استعمال المختلفات في لازم واحد، وعرفان الاختصاص موقوف على معرفة ذلك الشيء، فيلزم الدور على معرفة ما يغايره من الأمور الغير المتناهية، وذلك يستلزم الإحاطة بما لا يتناهى، وذلك محال».

الشيءِ[١]، والعلمُ باختصاصِه يتوقَّفُ على العلمِ بثبوتِه لـه، دون[٢] ما يُبايِنُه، وذلـك يتوقَّفُ على معرفةِ المعرَّفِ المتوقِّفِ على العِلـمِ بالاختصاصِ، وإنّه دورٌ، وعلى العِلمِ بكلِّ ما يُبايِنُه مفصَّلًا، وذلك محالٌ؛ لاستحالةِ إحاطةِ الذهنِ بما لا نهايـةَ له[٣]، ومـن إبطالِ القسمِ الثالثِ عُلِم إبطالُ القسمِ الرابعِ؛ لأنّه خارجٌ أيضًا.

قال: (وأيضًا فالمطلوبُ إن كان حاصلًا لم يُطلَب، وإلا امتَنَع التوجُّهُ نحوَه)[٤].

أقـول: هذا هـو الوجهُ الثاني مـن الوجهَين الدالَّين على امتناعِ التعريفِ، وتقريرُه أن يُقال: ما يُرادُ تعريفُه إمّا أن يكونَ مجهولًا من كلِّ الوجوهِ أو معلومًا كذلك، أو مجهولًا من وجهٍ ومعلومًا من آخرَ، وأيًّا ما كان امتَنَع طلبُه؛ لأنّه إن كان مجهولًا من كلِّ الوجوهِ فلا طلبَ، لامتناعِ التوجُّهِ نحوَ ما لم يَخطُر بالبالِ.

وإن كان معلومًا من كلِّ الوجوهِ فكذلك؛ لاستحالةِ تحصيلِ الحاصلِ.

وإن كان معلومًـا من وجهٍ مجهـولًا من وجهٍ فكذلك؛ لأنّ الوجهَ المعلُومَ غيـرُ الوجـهِ الغيرِ المعلـومِ، فما هو معلـومٌ[٥] يمتنعُ طلبُه؛ لاستحالةِ تحصيلِ

(١) في هامش (ب): «وهو يتوقف على معرفته وعلى معرفة ما عداه من الأمور الغير المتناهية، لأن اختصاصه به يتوقف على العلم بثبوته له دون ما عداه، والعلم بثبوته له يتوقف على العلم به، والعلم بما عداه، والأول: يوجب الدور، والثاني: إحاطة الذهن بما لا نهاية له».

(٢) «عن الشيء... دون» ساقط من (غ)، مستدرك بالهامش.

(٣) يراجع: شرح الطوالع (ص٦٤)، هامش مصباح الأرواح (ص٥٨).

(٤) هذه الفقرة بكاملها، ساقطة من (أ)، مستدرك بالهامش.

(٥) «فما هو معلوم» ساقط من (أ)، مستدرك بالهامش.

الحاصلِ، وما هو مجهولٌ فكذلك؛ لاستحالةِ التوجُّهِ نحوَ ما لم يَخطُر بالبال[١].

قال: (وأُجيب عن الأولِ[٢]: بأنّه يُعرِّفُ المجموعَ لا كلَّ واحدٍ؛ لجوازِ استغناءِ البعضِ. وهو يُناسِبُ التقديرَ[٣] الثانيَ).

أقول: هذا هو الجوابُ عن الوجهِ الأولِ، وتقريرُه أن يقال: إنّا لا نُسلِّمُ امتناعَ التعريفِ بمجموعِ الأجزاءِ؛ لأنّ مجموعَ الأجزاءِ يُعرِّفُ الكلَّ من حيث هو كلٌّ؛ لا كلَّ واحدٍ من أجزائه، وفرقٌ بينهما، وحينئذٍ لا يَلزَمُ من تعريفِ الكلِّ من حيث هو كلٌّ تعريفُ جميعِ أجزائِه؛ لجوازِ استغناءِ بعضِ الأجزاءِ عن التعريفِ.

لكن هذا الجوابُ لا يُناسِبُ هذا التقديرَ؛ إذ استحالةُ هذا التقديرِ ليس لاحتياجِ جميعِ الأجزاءِ إلى التعريفِ، حتى يقال: لا يستحيلُ هذا التقديرُ؛ لجوازِ استغناءِ البعضِ[٤]، ....

---

(١) يراجع: شرح الطوالع، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص٦٥).

(٢) في هامش (ب): «وتقريره: لا نسلم أن المتوقف بجميع الأجزاء ممتنع، قولكم: مجموع الأجزاء نفسه فيكون تعريفه بجميع الأجزاء تعريفًا للشيء بنفسه؟ قلنا: المعرف إنما يعرف المجموع من حيث هو مجموع لا كل واحد من أجزائه فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه، لمقابلة كل واحد منهما الآخر، لأن الجزء مقدم على الكل بالطبع، والأشياء التي تتقدم كل واحد منها على شيء يمتنع أن يكون بنفسه، وإنما قلنا: إنه لا يعرف كل واحد من الأجزاء بجواز استغناء بعض الأجزاء عن التعريف لبداهته، فيكون الكل محتاجًا، فيعرف الكل من حيث هو كل.

واعترض المصنف على هذا الجواب بأنه يقال: إن هذا الجواب لا يناسب التقرير الأول، وهو كون الجزء معرفًا، وإنما قلنا: إنه مناسب للثاني دون الأول، لأن الجزء إذا عرف الأجزاء ومن في جملتها عرف نفسه، فحينئذ يناسب أن يجيب عنه: بأنه يعرف المجموع من حيث هو لا كل واحد، لجواز أن يكون بعض الأجزاء مستغنيا عن التعريف».

(٣) في (متن المصباح): «التقدير». وفي (غ) (أ): «التقرير».

(٤) في هامش (غ): «وهذا الجواب لا يناسب التقدير الأول».

بل لأنّ مجموعَ الأجزاءِ نفسُه[١]، وإنّما المُناسِبُ لهذا التقديرِ أن يُقال: لا نُسلِّمُ أنّ مجموعَ الأجزاءِ نفسُه، وإنّما يكونُ كذلك أن لو كان دلالتُه على الماهيةِ بعينِها دلالةَ اسمِها عليها، كتعريفِ الحركةِ بالنَّقلةِ، أمّا إذا كانت غيرَها فلا؛ لأنّ دلالةَ مجموعِ الأجزاءِ؛ أي: الحدِّ التامِّ عليها بالتفصيلِ، ودلالةَ اسمِها عليها بالإجمالِ، ولأنّ مجموعَ الأجزاءِ متقدِّمٌ عليها، والشيءُ لا يكونُ متقدِّمًا على نفسِه، بل يُناسِبُ التقديرَ الثانيَ، وتوجيهُه أن يُقال: لم لا يجوزُ أن يكونَ المعرِّفُ جزءًا من المعرَّفِ، قوله: (لأنّ تعريفَ الماهيةِ المركَّبةِ إنّما يُمكِنُ بعد تعريفِ الأجزاءِ، وحينئذٍ يَلزَمُ تعريفُ الشيءِ بنفسِهِ).

قلنا: لا نُسلِّمُ؛ بل يجوزُ أن يكونَ بعضُ أجزائها غنيًّا عن التعريفِ.

قال: (ورُدَّ بأنّ التعريفَ للمحتاجِ؛ فعاد التقسيمُ).

أقول: هذا الجوابُ مردودٌ؛ لأنّ الماهيةَ إن كان جميعُ أجزائها محتاجةً[٢] إلى التعريفِ فظاهرٌ، وإلا فإن لم يكن شيءٌ من أجزائها محتاجًا فالماهيةُ غنيّةٌ عن التعريفِ، وليس موضعَ نظرِنا، وإن كان شيءٌ من أجزائها محتاجًا، فَنَنقُلَ الكلامَ إلى الجزءِ المحتاجِ، ونُعيدُ التقسيمَ إلى آخرِه، ونُبيِّنُ إبطالَ[٣] كلِّ قسمٍ بمثلِ ما مرَّ.

قال: (وبأنّ معرفةَ الاختصاصِ يكفيها معرفتُه ومعرفةُ غيرِهِ بعارضٍ[٤]).

أقول: هذا عطفٌ على قوله: (بأن) في قولِه: (وأجيبَ: بأن «لا» على

---

(١) في (غ): «إلى». (٢) في (ب): «محتاجًا».
(٣) مستدرك بهامش (ب).
(٤) في المتن: «يعارض».
وقال الأستاذ الشيخ سعيد فودة في تحقيق مصباح الأرواح: هذه العبارة لم أجد ما يدل على وجودها في نسخة شرح الأصفهاني، ولكن ذكر ما يدل على معناها، فأحببت أن أنقله هنا للفائدة، =

قولـه: «بـأن»، في قوله: «ورُدَّ بأن»)، وتقريرُ الجوابِ أن يُقال: لا نُسـلِّمُ امتناعَ التعريفِ بالخارجِ، قوله: (لأنّه موقوفٌ على العِلمِ بالاختصاصِ، وهو موقوفٌ على معرفتِه ومعرفةِ ما عداه مفصَّلًا، وحينئذٍ يَلزَمُ الدورُ[1]، وإحاطةُ الذهنِ بما لا يتناهى، وهو محالٌ).

قلنا: لا نُسلِّمُ لزومَ كلٍّ منهما، وإنّما يَلزَمُ ذلك أن لو كان معرفةُ الاختصاصِ متوقفةً على العِلمِ بكُنهِ ماهيةِ الشيءِ، وكُنهِ ما عداه مفصَّلا، أمّا إذا توقَّفت على العلـمِ بالماهيـةِ بعـارضٍ فلا يَلزَمُ الدَّورُ، و[2] على العلـمِ بما عداه كذلك، فلا يَلزَمُ ما ذُكِر من[3] الإحاطةِ كما يُعلم اختصاصُ جسمٍ معيَّنٍ بشَغلِ حيِّزٍ معيَّنٍ، ولا يُعلَمُ حقيقتُهُ، ولا حقيقةُ ما عداه مُفصَّلًا.

= قال رحمه الله: وأما التقدير الثالث منه: فلا نسلم أن التعريف منه بالخارج مستحيل، قوله: (يلزم منه معرفة المعـرف، ومعرفة ما عداه من الأمور الغير المتناهية)، قلنـا: ممنوع، أما معرفة المعرف فغير لازم، لأن معرفـة اختصاص المعـرف بالوصف الخارجي يكفي في تحققهـا معرفة المعرف بعارض من عوارضه، ولا يلزم معرفة ذاته بما هي هي، وحينئذ لا يلزم الدور؛ لأنا لا نعرف الوجه المعلوم مـن الماهية الذي يتوقف عليـه معرفة الاختصاص، بل الوجه المجهـول هو الذي نعرفه، وهو الماهية من حيث هي هي، وأما معرفة غيره من الأمور الغير المتناهية على التفصيل فغير لازم أيضًا، لجواز أن يعرف ما عداه من تلك الأمور باعتبار أمر عارض عام شامل لكل ما عداه من تلك الأمـور معرفـة ذوات تلـك الأمـور الغير المتناهية بما هـي هي على التفصيل، فظهـر لك أنه يكفي معرفـة الماهيـة ببعض اعتباراتها في إثبات هذا الوصف لهـا، ويكفي معرفة ما عداها بوجه عام في سـلب هـذا الوصف عن كل مـا عداها، والمثال الذي يحقق ذلك: أنا نعلم اختصاص هذا الجسـم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة، بل يعلم هذا الجسـم ببعض الوجوه، وكذلك أيضًا لا يعلم ما عداه من الماهيات الغير المتناهية إلا باعتبار عارض عام شـامل لها، وهو كون ما عداه ليس هو هذا الجسم. يراجع: هامش مصباح الأرواح (ص٥٨).

(١) ساقط من الأصل مستدرك بالهامش. (٢) زيادة في (ص) و(ب).

(٣) في (أ): «و».

قال: (ورُدَّ: بأنّ الإشكالَ عائدٌ[١] في العارضِ، والعلمِ بشُمُولِهِ واختصاصِهِ، اللّهُمَّ إلا أن يقال: الشَّرطُ أن يكونَ في الخارجِ لا في الذِّهنِ، فيكونَ هو الجوابَ، ويلغُو ما سَبَق).

أقول: توجيهُه أن يقال: ما ذَكَرتُم في دفعِ لزومِ الدورِ والإحاطةِ بما لا يتناهَى، وهو أن يكفيَ في العلمِ بالاختصاصِ العلمُ بالماهيةِ وبما عداها بعارضٍ، لا يُجدِيكم نفعًا[٢]، فإن هذا العلم إنّما يكفي أن لو عُلِم اختصاصُ العارض بالماهية، وشمولُ العارض لكل ما عَداه، وحينئذ يَلزَم على الأولِ: الدورُ والإحاطة، وعلى الثاني: الإحاطةُ، فيكون الإشكال عليه، أي: على القسم الثالث باقيًا بعد، اللهم إلا أن يُقال: شرطُ التعريف بالخارج اختصاصُ الخارج بالمعرَّف في نفس الأمرِ؛ لا العلم باختصاصِه، إذ العلم بالوصف المُساوِي يُوجِبُ العلم بالموصوفِ، وإن لم يُعلم اختصاصه به، فحينئذ يكون الجوابُ هذا، ويلغو ما سبق.

قال: (وعليه إشكالٌ أيضًا).

أقول: تقريرُ الإشكال هو: أن الخارج إذا لم يُعلم اختصاصُه بالماهية

---

(١) في (أ): «عليه».

(٢) في (أ): «شيئًا».

وفي هامش (ب): «والجواب المشهور عن هذا السؤال: أنا لا نسلم أن تصور الأمر الخارجي موقوف على اختصاصه به؛ لأن تصور اللازم البين يستلزم تصور الملزوم عن الشعور بذلك الاختصاص به، ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم الدور، وتصور الأمور الغير المتناهية، وإنما يلزم أن لو كان العلم بالاختصاص موقوفًا على العلم لحقيقة الماهية، والعلم بالأمور المتناهية مفصلًا، وذلك ممنوع لجواز توقفه على تصور الماهية باعتبار من الاعتبارات، وعلى تصور تلك الأمور الغير المتناهية مجملًا باعتبار أمر شامل لجميعها، كما يعرف اختصاص جسم معين يشغل حيِّزًا معينًا وإن لم يعلم ماهيته، وإن لم يعلم حقيقة ما عداه مفصلًا، بل يعرف باعتباراته ما عداه، ولهذا يحكم على ما عداه بأنه ما عداه، وعلى هذا لا يلزم الدور ولا تصور الأمور المتناهية».

لـم يُمكـن التعريـف بـه، إذ لا ينتقـل الذهنُ منه إليـه حينئذ[١]، لأنّه لو استلزم تصور الخارجي تصور الشيء حينئذ، فإن كان اللازم الخارجي متصورًا: كان الملزوم متصورًا، فاستغني عن التعريفِ، وإن لم يكن متصوَّرًا امتَنَع التعريفُ بـه لامتناعِ التعريفِ بالمحمولِ، وفيه نظرٌ؛ لجوازِ أن يكونَ متصوَّرًا للمجيبِ، ويكونَ السائلُ ذاهلًا عنه، فلا يَلزَمُ ذلك[٢][٣].

قال: (وعن الثاني: أن يُعلَمَ أنّ شيئًا ما اتَّصف بهذا، فيُطلَبَ التعيينُ).

أقول: توجيهُ هذا الجوابِ هو أن يقال: لا نُسـلِّمُ أنّ المطلوبَ إن لم يكن حاصـلًا امتَنَـع طلبُه؛ لجـوازِ ألا يكونَ معلومًا بحقيقتِه، ويكـونَ معلومًا بكونِه شيئًا ما اتَّصف بصفةٍ ما، أي: يكونَ معلومًا بعارضٍ، فيُطلَبَ التعيينُ، أي: يُبيَّنَ

(١) في هامش (ب): «والجواب عن هذا الاعتراض الثاني هو: أنا لا نسـلم إذا لم يكن المطلوب حاصـلًا امتنـع طلبـه هو أن يكـون المطلوب مجهـولًا، والعلم حاصل بعـارض من عوارضه، فنسـبة العلـم بالعارض المعلـوم بطلب العلم بالمعلـوم الغير المعلوم، كما أنا نعلم أي شـيء من الأشياء غير معين قد اتصف بهذه الصفة، فيطلب تعيين ذلك الشيء. قوله: (والوجه الغير المعلـوم كذلـك، لامتناع توجه ذلك المحمول مطلقًا)، قلنا: لا نسـلم أنه محمول مطلقًا على هـذا التقدير؛ لأن كل شـيء يكـون معلومًا بوجه ما لا يكون محمولًا مطلقـا، وإذا كان معلومًا ببعـض عوارضـه لا يمتنـع توجـه النفس نحـوه، كما يطلب حقيقـة الملَكِ مع أنـا لا نعرف إلا كونه سـماويًّا، ويطلب أيضًا حقيقة الجزء مع أنا لا نعرف إلا كونه موجودًا... على تشـكلات مختلفة. والله أعلم».

(٢) من قوله: «لأنه لو استلزم» إلى هنا في (ص) دون باقي النسخ، وفي باقيه سياق مختلف: فلا يكون مُعرِّفًا؛ إذ المعرِّفُ للشيء ما يوجب معرفتُه معرفةَ الشيء، لكنه مصادرةٌ على المطلوب.

(٣) قال العلامة الأصفهاني في شرح المصباح موضحًا هذا الإشكال المشـار إليه: ويرد عليه إشـكال أيضًا وهو أن يقال: التعريف بالعارض الخارجي ونفيه عما عداها من الأمور الغير المتناهية، ويلزم مـن الأول الـدور، ومـن الثاني: معرفة ماهيـات لا نهاية لها كما تقدم، وهو محـال. يراجع: هامش كتاب مصباح الأرواح (ص٥٩).

حقيقَتُه[١]، والجوابُ الظاهِرُ: منعُ امتناعِ القسمِ الثالثِ، بأن يقال: المطلوبُ هو ذو الوجهَين[٢] لا الوجهانِ.

[الكلام في التصديقات]

قال:[٣] (الكلامُ في التصديقات): (وفيه فصولٌ:

الفصل[٤] **الأول: في أنواعِ القضايا:** الحُكمُ في القضيةِ إن كان[٥] جزمًا فهي[٦] الحَمْلِيّةُ[٧]، وإلا فهي الشرطيةُ[٨]. والحملية تنحلُّ إلى غيرِ قضيتَين ويُحكم فيها بأنّ ما صَدَق عليه الموضوعُ صَدَق عليه المحمولُ إيجابًا، ولم يَصدُق عليه سلبًا).

أقول: لمّا فرَغ[٩] من بيانِ طُرُقِ اكتسابِ التصوُّراتِ شَرَع في بيانِ طُرقِ اكتسابِ التصديقاتِ، والكلامُ فيها وفي مبادئها القريبةِ يستدعي[١٠] فصولًا:

[أقسام القضايا]

ـ الأول: في أقسامِ القضايا: وهي جمعُ قضيةٍ، والقضيةُ مرادفةٌ للتصديقِ، وقد عرَفتَ أنّ التصديقَ لا يتحقَّقُ بدون الحكمِ، إذ هو داخلٌ فيه كما مرَّ،

---

(١) في (غ): «حقيته». وفي (ب): «تبين حقيقته».

(٢) في (غ): «وجهين»، منكرة. (٣) مستدرك بهامش (غ).

(٤) «الفصل» زيادة في المتن. (٥) مستدرك بهامش (ص).

(٦) في متن المصباح: «في». (٧) «فهي الحملية» زيادة في متن المصباح.

(٨) في متن المصباح و(غ): «وإلا فشرطية».

(٩) في (أ): «فرع»، بالمهملة.

(١٠) في (ب): «تستدعي».

فالحكمُ فيه إن كان[١] مجزومًا به فالقضيةُ حَمليّةٌ، وإن لم يكن مجزومًا به فالقضيةُ شرطيّةٌ.

والقضيةُ الحمليةُ تنحلُّ[٢] بعد حذفِ ما يَدُلُّ على العلاقةِ من النسبةِ الحكميّة - أعني: أدواتِ[٣] الربطِ - إلى غيرِ قضيتَين[٤]؛ إذ هي قد تنحلُّ إلى مُفردَين كقولنا: زيدٌ هو عالمٌ، فإنّه بعد حذفِ العلاقةِ تنحلُّ إلى: زيد وعالم[٥]، وهما مفردان.

وقد تنحلُّ إلى مفردٍ وقضية، كقولنا: زيدٌ أبوه قائمٌ؛ فإنّه بعد الحذفِ يبقى (زيدٌ) وهو مفردٌ، و(أبوه قائمٌ) وهو مُركَّبٌ، وهو قضيةٌ[٦].

[القضية الحملية الموجبة والسالبة]

والقضيةُ الحمليةُ إمّا موجبةٌ أو سالبةٌ.

- **فالموجبةُ**: ما حُكِم فيها بأنّ ما صَدَق عليه الموضوعُ أي: المحكومُ عليه؛ صَدَق عليه المحمولُ؛ أي: المحكومُ به، كقولنا: الإنسانُ حيوانٌ، فإنّا حَكَمنا في هذه القضيةِ بأنّ ما صَدَق عليه الإنسانُ؛ صَدَق عليه الحيوانُ.

---

(١) ساقط من (غ)، مستدرك بالهامش. (٢) في (أ): «فالقضية تشتمل بعد».

(٣) في (غ): «أداة».

(٤) في (أ): «تصديق».

وفي بعض نسخ المصباح: «تنحل إلى غير مفردين»، أي: غير قضيتين، وتعبير مفردين أقرب، قال الأصفهاني: فالقضايا الحمليات تنحل إلى المفردات، والقضايا الشرطية تنحل إلى قضايا حمليات، كل واحد منها ينحل إلى مفردين. يراجع: هامش كتاب مصباح الأرواح (ص٥٩).

(٥) من قوله: «فإنه بعد» إلى هنا ساقط من (أ).

(٦) يراجع: شرح الشمسية (ص٨٢)، الكليات (ص٧١٣).

ـ **والسالبةُ**: ما حُكِم فيها بأنّ ما صَدق عليه الموضوعُ لم يَصدُق عليه المحمولُ، كقولنا: الإنسانُ ليس بفرَسٍ، فإنّا حَكَمنا في هذه القضيةِ بأنّ ما صَدَق عليه الإنسانُ لم يَصدُق عليه الفرسُ.

[القضايا المحصلة والمعدولة]

قال: (فإن تجرَّد عن حرفِ السّلبِ فهي محصلةٌ إيجابًا، وبسيطةٌ سلبًا، وإلا فمعدولةٌ)(١).

أقول: الموضوعُ والمحمولُ إن تجرَّدا عن حرفِ السلبِ لفظًا ومعنًى، فإن كانت القضيةُ موجبةً كقولنا: زيدٌ عالمٌ، تُسمّى القضيةُ (محصَّلةً)، وإن كانت سالبةً؛ كقولنا: ليس زيدٌ بكاتبٍ، تُسمّى (بسيطةً).

وإن قُرِن بالموضوعِ فقط، كقولنا: اللاحَيّ جمادٌ، أو ليس اللاحيّ بإنسانٍ، تُسمّى معدولةَ الموضوعِ.

أو بالمحمولِ فقط، كقولنا: الجمادُ لا عالمٌ، أو ليس الإنسانُ بلا عالمٍ، تُسمَّى معدولةَ المحمولِ، أو بهما، كقولنا: اللاحيّ لا عالمٌ، أو ليس اللابصيرُ بلا أعمَى، تُسمّى معدولةَ الموضوعِ والمحمولِ(٢).

---

(١) قال الأصفهاني: طرفا القضية إما أن يكونا وجوديين أو عدميين، فإنا كانا وجوديين سميت القضية: محصلة، وهي إما موجبة كقولنا: زيد كاتب، أو سالبة كقولنا: زيد ليس بكاتب، وتسمى سالبتها بسيطة، وإن كانا عدميين سميت القضية معدولة. يراجع: هامش كتاب مصباح الأرواح (ص٥٩-٦٠).

(٢) في (أ) (غ): «معدولة الطَّرفين». ويراجع: شرح القطب الرازي على الرسالة الشمسية (ص٩٧).

[القضايا المخصوصة والطبيعية والمهملة والمسورة]

قال: (مخصوصةٌ: إن تشخَّص الموضوعُ. وإلا فمُهمَلةٌ: إن لم يُبيِّن كميّةَ الحكمِ، فإن بُيِّن فمحصورةٌ، ومُسوَّرةٌ كُلِّيّةٌ: إن بُيِّنَ أنّه على كلِّ واحدٍ، أو لا على واحدٍ[1]؛ وجزئيةٌ: إن بُيِّن أنّه على البعضِ، أو لا عليه).

أقول: موضوعُ القضيةِ الحمليةِ[2] إن كان شخصًا معيَّنًا؛ سُمِّيت مخصوصةً وشخصيّةً، سواءٌ كانت موجبةً، كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، أو سالبةً كقولنا: ليس زيدٌ بكاتبٍ.

وإن كان كُلِّيًا؛ فإن أُخِذ من حيث إنهُ عامٌّ؛ سُمِّيت طبيعيةً[3]، كقولنا: الحيوانُ جنسٌ، والإنسانُ ليس بخاصّةٍ، وإن أُخِذ لا من حيثُ هو[4] عامٌّ، بل من حيث يَصلُحُ أن يقعَ على كثيرين، أي: من حيث هو، فإن لم يُبيِّن كميةَ الحكمِ، أي: كميةَ أفرادِ ما عليه الحكمُ؛ سُمِّيت مُهمَلةً، كقولنا: الإنسانُ في خُسرٍ، ليس الإنسانُ في خُسرٍ.

[أقسام المحصورات]

وإن بُيِّن كميةُ أفرادِ ما عليه الحكمُ سُمِّيت محصورةً ومسوَّرةً[5]، والمحصورةُ

---

(١) في متن المصباح: «واحدة».

(٢) في هامش (ب): «والقضية الحملية باعتبار موضوعها على أقسام: لأن موضوعها إن كان جزئيًا؛ أي: نفس تصوره مانعًا من وقوع الشركة فيه سميت مخصوصة».

(٣) القضية الطبيعية: هي التي حكم فيها على نفس الحقيقة وعلى الأفراد، سواء كان موضوعها صالحًا للكلية والجزئية أولا، كقولنا: الإنسان نوع، والحيوان جنس. ويراجع: شرح الشمسية للقطب (ص٩٠-٩١).

(٤) «هو» ساقط من (غ)، مستدرك بالهامش. وفيها: «إنه».

(٥) المحصورة: ما لم يكن الموضوع فيها شخصًا معينًا، وبين فيها كمية أفراد ما عليه الحكم.

إمّا موجبةٌ أو سالبةٌ، وكلٌّ منهما إمّا كُلِّيةٌ أو جزئيةٌ، فالمحصوراتُ إذًا أربعٌ[(١)]:

١ـ **موجبةٌ كليةٌ**، وهي ما بُيِّن فيه أنّ الحُكمَ على كلِّ واحِدٍ من أفرادِ الموضوعِ، كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وأشار إليه بقوله: **(إن بُيِّن أنّه)** أي: الحكم **(على كلِّ واحدٍ)**.

٢ـ **وسالبةٌ كليةٌ**: وهي ما بُيِّن فيه أنّ الحُكمَ ليس على واحِدٍ، كقولنا: لا شيءَ من الإنسانِ بفرسٍ، وإليه أشار بقوله: **(أو لا على واحدٍ)**.

٣ـ **وموجبةٌ جزئيّةٌ**: وهي ما بُيِّن فيه أنّ الحُكمَ على بعضِ أفرادِ الموضوعِ، كقولنا: بعضُ الإنسانِ كاتبٌ، وإليه أشار بقوله: **(إن بُيِّن أنّه على البعضِ)**.

٤ـ **وسالبةٌ جزئيّةٌ**: وهي ما بُيِّن فيه أنّ الحُكمَ ليس على البعضِ من أفرادِ الموضوعِ، كقولنا: بعضُ الناسِ ليس هو بكاتبٍ بالفعلِ، وإليه أشار بقوله: **(أو لا عليه)**.

واعلم أنّ في قوله: (وإلا فمهملةٌ إن لم يُبيِّن[(٢)] كميةَ الحكم) نظرًا[(٣)]؛ إذ يَلزَمُ أن تكونَ القضيّةُ الطبيعيةُ مهملةً[(٤)]؛ لأنّ موضوعَها غيرُ مُتشخِّصٍ، ولم يُبيَّن فيها كميةُ الحكمِ، وليس كذلك، بل الأولَى ما قد[(٥)] عَرَفتَه.

[المهملة والجزئية]

قال: (والمهملةُ في قوّةِ الجزئية؛ لتوقُّفِها عليها، دون الكُلِّيةِ).

---

(١) يراجع: شرح القطب الرازي على الرسالة الشمسية (ص٩١).

(٢) في (أ): «يتبين». (٣) في (ب): «نظر». بدون النصب.

(٤) في (ص): «فمهملة». (٥) «قد» زيادة في (ب).

أقول: المهملةُ في قوّةِ الجزئيةِ، ومعناه: أنّ المهملةَ تستلزِمُ جزئيةً تُوافِقُها فـي الكيـفِ مثلًا، إذا صَدَق قولنا: الإنسـانُ في خُسـرٍ، صَـدَقَ[1] قولنا: بعضُ الإنسانِ في خُسرٍ، وإذا صَدَقَ: ليس الإنسانُ في خُسرٍ، صَدَقَ: بعضُ الإنسانِ ليس هو في خُسرٍ.

وإنّما قلناه وذلك، لأنّه إذا صَدَقتِ المهملةُ فإمّا أن يَصدُقَ الحُكمُ على كلِّ أفرادِ الموضوعِ؛ أو على بعضِها؛ لأنّ حُكمَ المُهمَلةِ إنّما هو على مفهومِ الموضوعِ مـن حيـث هو كما مرَّ، والمفهومِ مـن حيث هو موجـودٌ في الأفـرادِ، فتَصدُقُ القضيةُ حينئذٍ إمّا كُلّيةً أو جُزئيّةً، وأيًّا ما[2] كان تَصدُقُ جزئيّةً.

- مثـالُ مـا تَصـدُقُ كُلِّيةً؛ قولنا: الإنسـانُ حيـوانٌ، فإنّه يَصدُقُ: كلُّ إنسـانٍ حيوانٌ.

- ومثالُ ما تَصدُقُ جزئيةً؛ قولنا: الإنسانُ كاتبٌ بالفعلِ؛ فإنّه يَصدُقُ: بعضُ الإنسـانِ كاتبٌ بالفعلِ، والجزئيةُ لا تَستلزِمُها؛ إذ يَصدُقُ قولنا: بعضُ الحيوانِ لا يَصلُـحُ أن يكـونَ مشتركًا فيه[3]، ولا يَصـدُقُ: الحيوانُ لا يَصلُـحُ أن يكونَ مشتركًا فيهِ.

ولا يجـوزُ التمثيـلُ بما مَثّل به السـمرقنديُّ؛ وهو أن يقـال: يَصدُقُ قولنا: بعضُ الحيوانِ غيرُ مشـتركٍ فيه، ولا يَصدُقُ: الحيوانُ غيرُ مشـتركٍ فيه[4]؛ لأنّ قولنا: الحيوانُ غيرُ مشتركٍ فيه صادقٌ؛ لأنّ موضوعَه حينئذٍ مفهومُ الحيوانِ من حيث هُو، ....

(١) في (ص): «يصدق». (٢) في (ص): «وإنما كان».
(٣) «فيه» ساقط من (غ). (٤) الجملة مكررة في (ص).

وهو[1] غيرُ مشتركٍ فيه ضرورةً، هذا إذا كان موضوعُ المُهمَلةِ المفهومَ[2] من حيث هو، أمّا إذا كان الأفرادَ الغيرَ[3] المبيّنةِ[4] الكمية، كما ذهَب إليه الكاتبيُّ[5] فهي أيضًا تستلزمُها[6]، ولا يردُ النقضُ حينئذٍ، والمصنِّفُ علَّل بقوله: (لتوقُّفها) أي: المُهمَلةِ (عليها)، أي: على الجزئيةِ (دون الكلّيّة).

ومعناه: أنّ صِدقَ المُهمَلةِ لمّا توقَّف على صدقِ الجزئيةِ؛ لأنه إنّما يَصدُقُ: الإنسانُ في خُسرٍ، إذا صَدَق: بعضُ الإنسانِ كذلك، وإلا لم يَصدُق، ولم يتوقَّف على صِدقِ الكليّة؛ لِما عَرَفتَ، كانت المُهمَلةُ في قوّةِ الجزئيةِ[7].

---

(١) «وهو» مستدرك بهامش (غ).

(٢) ساقط من (أ)، مستدرك بالهامش.

(٣) «الغير» مستدرك بهامش (غ).

(٤) في (أ): «البينة».

(٥) نجم الدين الكاتبي القزويني (٦٠٠-٦٧٥ هـ): علي بن عمر بن علي العلامة نجم الدين الكاتبي، يقال له: دَبيران، القزويني المنطقي الحكيم صاحب التصانيف، توفي في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وستمئة، ومولده في شهر رجب سنة ستمئة، له: العين في المنطق، والرسالة الشمسية مختصرها، وله جامع الدقائق، وحكمة العين، وله كتاب جمع فيه الطبيعي والرياضي والإلهي. يراجع: الوافي بالوفيات (٢١: ٢٤٤)، الأعلام (٤: ٣١٥)، معجم المؤلفين (٢: ٥١).

(٦) يراجع: شرح القطب الرازي على الرسالة الشمسية للكاتبي (ص٨٩).

(٧) قال القطب الرازي: المهملة في قوة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان، فإنه متى صدقت المهملة صدقت الجزئية وبالعكس، فإذا صدق قولنا: الإنسان في خسر، صدق: بعض الإنسان في خسر، وبالعكس، أما أنه كلما صدقت المهملة صدقت الجزئية فلأن الحكم فيها على أفراد الموضوع، ومتى صدق الحكم على أفراد الموضوع، فإما أن يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد أو على بعضها، وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الأفراد وهو الجزئي، وأما بالعكس فلأنه متى صدق الحكم على بعض الأفراد صدق الحكم على الأفراد مطلقًا، وهو المهملة. يراجع: شرح القطب الرازي على الرسالة الشمسية للكاتبي (ص٩٠).